جامعة 20 أوث 1955– سكيكدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسـم العلـوم السياسية

تأثير المسألة الكردية على السياسة التركية تجاه العراق في ظل حكومات حزب العدالة والتنمية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر علوم سياسية

تخصص: الدراسات الإقليمية في العلاقات الدولية

إعداد الطالب:

– يوسف سوادنية

إشراف الدكتور:

– فيصل بوالجدري

لجنـة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة	إسم الجامعة	الصفة
أ. ســالم حمزة	أستاذ مساعد "ب"	جامعة سكيكدة	رئيسا
د. فيصـل بوالـجدري	أستاذ مساعد "أ "	جامعة سكيكدة	مشرفا ومقررا
أ. وســام ميهوب	أستاذة مساعدة "ب"	جامعة سكيكدة	عضوا مناقشا

الموسم الجامعي: 1438/1437 – 217/2016


بسم الله الرحمن الرحيم

قـال الله تعالى

(يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ)

[المجادلة: 11]

روى مسلم في صحيحه عن رسول الله ﷺ أنه قال:

(من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له به طريقاً إلى الجنة)

[رواه مسلم عن أبي هريرة]

شـــــكر وتقـــــدير

الشكر والحمد لله قبل كل شيء على نعمه التي انعم بها علينا ووفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده محمدا صل الله عليه وسلام. ومن بـعد أتقدم بالشكر والتقدير:

- إلى أستاذي المشرف الدكتور " **فيصل بوالجدري** " على حرصه وصبره في جميع مراحل إعداد هذا البحث وعلى توجيهاته القيّمة ونصائحه البنّاءة في سبيل إتمام هذا البحث بالصورة التي تليق بالبحث العلمي.
- كما أتوجه بالشكر الموصول إلى لجنة المناقشة الأساتذة الأفاضل على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وقراءتها ووضع ملاحظاتهم السديدة بشأنها والى جميع أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة 20 أوث 1955 على نصائحهم وتوجيهاتهم .
- والى كل من ساعدني في بحثي هذا ولو بكلمة طيبة

الطالب: يوسف سوادنية

الإهـــــــداء :

إلى من قال فيهما عزوجل بعد بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ :

(وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَاناً) (الأحقاف:15)

إلى نبراس السعادة والحنان والأمان في هذه الحياة أمي الغالية حفظها الله

إلى أبي العزيز مثلي الأعلى وقدوتي في الحياة حفظه الله

إلى سندي في الحياة إخوتي

خالد– عماد – صبري– أسماء– إيمان

والى خالتايّ العزيزاتان مليكة – ونورة

والى جدي و جدتاي العزيزتان حفضهما الله ورعاهم وأطال في أعمارهم

إلى كل، الأهل، الأقارب، الأصحاب

إلى جميع زملائي في دفعة ليسانس علوم سياسية وعلاقات دولية 2012

ودفعة الماستر "دراسات إقليمية "2015 "

الطالب: يوسف سوادنية

خطة الدراسة

خطة الدراســة

مقدمة

الفصل الأول: التأصيل المفهومي والاقترابات النظرية للبعد الكردي في السياسة التركية الشرق أوسطية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأقليات

المطلب الأول: الأقليات والسمات العامة للأكراد

المطلب الثاني: مفهوم الشرق الأوسط

المطلب الثالث الملامح العامة للسياسة الخارجية التركية

المبحث الثاني: موقع الأقلية من نظريات العلاقات الدولية

المطلب الأول: المقاربة الاثنوواقعـية

المطلب الثاني: المقاربة النظمية

المطلب الرابع: المقاربة الليبرالية (النفعية)

الفصل الثاني: تحديات سياسات حزب العدالة والتنمية تجاه المسألة الكردية

المبحث الأول: التحديات الداخلية لحزب العدالة والتنمية

المطلب الأول: المشكلة الكردية في تركيا

المطلب الثاني: المقاربة التركية الجديدة تجاه أكراد الداخل

المطلب الثالث: عقبات التعاملات التركية تجاه القضية الكردية

المبحث الثاني: القضية الكردية في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق

المطلب الأول: محددات تأثير المسألة الكردية على العلاقات التركية العراقية

المطلب الثاني: السياسة التركية الجديدة تجاه إقليم كردستان العراق

المطلب الثالث: تأثير الفواعل الإقليمية والدولية على توجهات السياسة التركية تجاه أكراد العراق

الفصل الثالث: السيناريوهات المستقبلية للعلاقات التركية – العراقية في ظل المسألة الكردية

المبحث الأول: السيناريو الخطي استمرار الوضع القائم

المبحث الثاني: سيناريو تحسن العلاقات التركية العراقية.

المبحث الثالث: السيناريو السلبي تباعد العلاقات التركية العراقية

الخاتمة

مقدمـــــة

عرف الشّرق الأوسط طيلة قرن من الزمن العديد من القضايا السياسية المزمنة، والتي سببت الخلافات والحروب والنزاعات بين الدول بسبب المصالح الدولية والإقليمية مما وفر بيئة ملائمة للتدخلات الخارجية في هذا الإقليم، ومما لاشك فيه أن البيئة الإقليمية للدولة وبما تشمله من بعد جغرافي وعرقي وتاريخي، يلعب دورا بارزا في تشكيل مسار سياستها الخارجية.

إذ تعد تركيا أحد النماذج التي تشكل بيئتها الإقليمية محددا واضحا في سياساتها الداخلية والخارجية، ولعل أبرز محدد يؤثر على تركيا في بناء سياستها الداخلية أو الخارجية ويحد من تحقيق الدور الإقليمي الفعال تجاه بيئتها الإقليمية والدولية، القضية الكردية.

شكّلت هذه القضية مادّةً خصبةً للتدخّلات الدولية، وكثيراً ما جرى التلاعب بها في سياق الحرب الباردة بين أقطاب النظام الدولي الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، سواء من خلال دعم الكُرد للضغط على الأنظمة القائمة في الدول التي توزّعت عليها أجزاء كردستان الأربعة، أو عبر الترويج لفريقٍ كرديّ على حساب آخر، بما يخدم مصالح المتدخّلين أو التدخل بحجة حماية حقوق الإنسان والأقليات وحقها في تقرير المصير والمطالبة بالاستقلال،

إذ يعتبر حزب العمال الكردستاني وإقليم كردستان العراق أحد أهم التحديات المؤثرة في علاقة تركيا بالعراق، لكن مع وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا عام 2002 حصل تغييرا جذريا ، ليس فقط في التوجهات التكتيكية بل حتى في أصول السياسات المتبعة، والذي يحمل رؤية ذات أبعاد مستقبلية لمكانة تركيا ودورها على الصعيدين الإقليمي و الدولي في إطار مقاربة العمق الاستراتيجي

أهمية الدراسة

يستمد موضوعنا أهميته من انه يرتبط ارتباطا وثيقا بإحدى أهم المسائل الأكثر تعقيدا في منطقة الشرق الأوسط وفي تركيا والعراق على وجه التحديد، فالقضية الكردية من أهم المسائل التي صارت تُطرح عند الحديث عن مسألة الأقليات والجماعات العرقية، ومدى

تأثيرها على الاستقرار في المنطقة، خصوصا أن الأكراد يعتبرون أحد أكبر القوميات في الشرق الأوسط، هذا إلى جانب تميزها بخصوصية كونها في وضعية أقلية في كل الدول التي يتوزعون فيها إلى جانب الأهمية الإستراتيجية للمناطق التي يقطنها الأكراد والتي تعد مناطق حيوية واقتصادية مما خلق جوا من التوترات والنزاعات بسبب تصادم المصالح، وكذلك مصالح الفواعل الخارجية،

فالمسألة الكردية في الشرق الأوسط وفي تركيا بالخصوص كانت ولا تزال من أهم القضايا التي تتعامل معها الحكومات بحساسية بالغة خاصة في ظل التطورات التي تعرفها بعض الدول على غرار الأزمة في سوريا وانتشار الحركات الإرهابية (تنظيم الدولة الإسلامية)

فدراسة هذا الموضوع يساهم في معرفة النتائج والانعكاسات على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي للمسالة الكردية في عهد حزب العدالة والتنمية في تركيا وكيفية التعامل مع هذه المسألة في ظل علاقة تركيا بالعراق.

- **أهداف الدراسة:**

- تهدف الدراسة إلى فهم طبيعة تأثير المسالة الكردية على سياسة تركيا وكيف تتعامل حكومة حزب العدالة والتنمية مع هذه القضية على المستوى الداخلي والخارجي.
- معرفة سياسات تركيا الإقليمية تجاه العراق في إطار احتواء القضية الكردية خصوصا في ظل ما يشهده إقليم كردستان من تقدم تجاه المزيد من المكاسب السياسية والاقتصادية والدعم الدولي المتزايد للأكراد.
- استعراض محددات العلاقات التركية العراقية للتعامل مع المسألة الكردية.
- تحليل مدى تأثير الفواعل الإقليمية والدولية على توجهات السياسة التركية تجاه أكراد العراق.
- محاولة لاستشراف مستقبل العلاقات التركية العراقية في ظل القضية الكردية .

1-أسباب اختيار الموضوع:

ثمة أسباب ذاتية وأخرى موضوعية دفعتنا لاختيار هذا الموضوع:

- **الأسباب الذاتية**

- الاهتمام الشخصي بالموضوع وبسياسات تركيا التي استطاعت رغم التحديات والمشاكل الداخلية والخارجية أن يحافظ حزب العدالة والتنمية على مكانته في السلطة إلى جانب المكاسب المحققة على المستوى الأمني والاقتصادي والسياسي، كما يعتبر الحزب الأول في تاريخ تركيا الذي استطاع أن يخطو خطوات جادة في مسار حل القضية الكردية.
- محاولة إثراء مكتبة العلوم السياسية من خلال تسليط الضوء على هذه القضية المعقدة وبالتالي استكمال سلسلة البحوث السابقة في هذا الموضوع.

- **الأسباب الموضوعية:**

وهي نابعة من أهمية الموضوع بحد ذاته وتتمثل في:

- طرح المسألة الكردية في تركيا وتأثيرها على سياستها الخارجية ازداد بشكل كبير في فترة حكم حزب العدالة والتنمية نتيجة للمسار السياسي الذي انتهجه هذا الحزب مند اعتلاء الحكم في تركيا عام 2002 والإصلاحات الجذرية التي مست هذه المسألة بعدما كانت مهمشة في السابق.
- ضرورة إبراز درجة التغيير في سياسة تركيا تجاه القضية الكردية في الداخل والخارج.
- نجاح حزب العدالة والتنمية في توجيه المسالة الكردية في عدة اتجاهات ايجابية في العديد من المرات سمحت للنظام التركي بالبقاء فترة أطول في الحكم والانتقال من نظام برلماني إلى رئاسي للسيطرة على جميع القوى الداخلية المعارضة بشكل يضمن النجاعة – من وجهة نظر السلطة – في معالجة القضايا بشكل أوضح.

حدود الدراسة:

الإطار المكاني.

تناول الموضوع تأثير المسالة الكردية على السياسة التركية تجاه العراق في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، وذلك من خلال التركيز على مدى تأثير هذه المسألة على تركيا في سياستها تجاه العراق باعتبار القضية في تركيا والعراق قضية مشتركة بينهما داخل النظام الإقليمي الشرق الأوسطي، لذلك فكلتا الدولتان معنيتان بالإشكالات الأمنية والاقتصادية والسياسية التي تفرزها القضية الكردية ومحاولة التعامل معها وفقا ما تقتضيه مصلحة كل دولة.

1-الإطار الزمانـي:

تعالج الدراسة تأثير المسألة الكردية على سياسة تركيا تجاه العراق منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002، إلى اليوم مع محاولة استشرافية للمستقبل القريب لحركية متغيرات الظاهرة محل الدراسة.

– إشكالية الدراسة:

إن التحولات التي عرفها الشّرق الأوسط منذ الغزو الأمريكي للعراق زاد من تعقيد القضية الكردية وغيّر من اتجاهاتها السياسية التي تراوحت بين المطالبة بالانفصال والمطالبة بالحكم الذاتي، مما خلق نوعا جديدا من أساليب التعامل مع هذه القضية من طرف الدول الحاضنة لها، على غرار سوريا وإيران وكذلك تركيا والعراق، إضافة إلى ارتباطاتها الخارجية مع الفواعل الدولية، حيث شكلت هذه القضية إحدى أهم القضايا التي تشغل هذه الدول سواء على المستوى الداخلي أو في إطار العلاقات بينهما، الأمر الذي ظهر بشكل خاص منذ سقوط النظام العراقي ووصول حزب العدالة والتنمية للسلطة ونظرته المستقبلية لدور تركيا التي لا يمكن آن تخطو للأمام إلا بتسوية هذه المسألة .

على هذا الأساس نطرح الإشكالية التالية:

- **إلى أي مدى يمكن للمسألة الكردية أن تشكل محددا مهما في سياسة حزب العدالة والتنمية تجاه العراق في ظل التفاعل الإقليمي والدولي في الشرق الأوسط؟**

الأسئلة الفرعية

إن مشكلة بحثية تمتاز بهذا التعقيد، لا يمكن أن يحتويها سؤالا واحدا، لذلك وجب تفريعها إلى أسئلة فرعية كما يلي:

1- ماهي تحديات حكومة حزب العدالة والتنمية تجاه المسألة الكردية؟

2-كيف يمكن لحكومات حزب العدالة والتنمية أن تتجاوز العقبات الداخلية والخارجية لتتوافق مع المطالب الكردية المتزايدة؟

3- ما حجم وطبيعة تأثير الفواعل الدولية والإقليمية على سياسة تركيا تجاه إقليم كردستان العراق؟

4- أي مستقبل للعلاقات التركية – العراقية في ظل استمرار التعقيد في المسالة الكردية؟

فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية تتطلب مجموعة من الفرضيات التالية وهي:

1-كلما تم تسييس القضية الكردية من قبل تركيا كلما زادت الهوة في علاقاتها مع العراق.

2- قد تكون مقاربة السياسات التنموية الاقتصادية كفيلة بالتعامل مع المسألة الكردية.

3-كلما اعتمدت مقاربة إكراهية في احتواء القضية الكردية كلما أدى ذلك لتفجر الصراعات الداخلية والخارجية.

4-كلما زادت حدة التدخلات الخارجية في سياسة تركيا تجاه العراق كلما تعقدت العلاقات بينهما

المقاربة المنهجية والنظرية للدراسة:

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على مقاربة منهجية ونظرية مركبة من:

المنهج الوصفي: (Descriptive Méthod) يركز هذا المنهج العلمي على تحديد خصائص الظاهرة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها وما يدور حول مكامن المشكلة أو الظاهرة المدروسة، حيث تم اعتماد هذا المنهج لوصف التحولات الحاصلة على مستوى القضية الكردية في تركيا وعلاقتها بإقليم كردستان العراق على المستوى الإقليمي والدولي وكشف أبعاد تأثير هذه المسألة في سياسة تركيا تجاه العراق.

مدخل تاريخي: (Historical Méthode) **يعتبر** المنهج التاريخي الأسلوب والطريق المؤدي لمعرفة الحقائق، تم الاعتماد على هذا المنهج من خلال رصد تطور المسالة الكردية مند وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة عام 2002م

الاقتراب النسقي: (Systematic Approach) تم استخدام المنهج النسقي ضمن المستويات الثلاث الوطني والإقليمي والدولي انطلاقا من التفاعلات بين النظام التركي والأكراد وكذلك تحليل عوامل الربط بين هذه المستويات فطبيعة القضية الكردية وتحالفاتها الخارجية تفرض سياسة تفاعلية تحدد مستوى العلاقات بين تركيا والعراق، كما استخدم هذا الاقتراب من أجل تتبع المدخلات الموجهة للنظام التركي من قبل الأكراد وما يطرحه النظام التركي من مخرجات متمثلة في ردود أفعال حول هذه المؤثرات

الأدبيات السابقة

تعتبر المسالة الكردية أحد المسائل التي أثير حولها الجدل والتي عرفت قضيتها الكثير من الدراسات والبحوث الأكاديمية ومازلت تكتب الكثير من البحوث حولها لذلك لا يمكننا رصد كل الأدبيات التي تتناول هذه القضية التي لها تأثير دولي وإقليمي خاصة على تركيا والعراق وسوريا وإيران إذ تعد هذه المناطق بؤر توتر بالنسبة للمسألة الكردية : إلا أننا من المفيد الإشارة لبعض من هذه الدراسات:

– كتاب للباحث محفوظ سعيد عقيل المعنون: **تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية** حيث تناول هذا الكتاب سياسة تركيا تجاه الأكراد لبيان أوجه القوة و الضعف فيها، و التحديات الحالية بين الحكومة و أكرادها، من خلال الإجابة على السؤال الرئيسي و هو كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية في المجال الأمني و السياسي و الإقتصادى و الإجتماعى التي تبدو غير قابلة للحل إلا إذا كان الطرفين مستعدين للدخول في تسوية تؤدى إلى دولة مختلفة كثيراً في الطبيعة و التكوين والسياسة مما يتطلب وجود بيئة إقليمية و دولية مناسبة عن ما هي عليه في الوضع الراهن، و بالتالي يتم الحديث عن الدولة و سياساتها كمتغير مستقل في حين يكون الأكراد متغير تابع، لأنهم موضوع السياسات العامة،

– كتاب للباحث عثمان علي: بعنوان **حزب العدالة والتنمية في تركيا والمسالة الكردية** يحاول الكاتب في هذا الكتاب معرفة ما هو سر قوة حزب العدالة والتنمية وهل من الممكن تقديم حل سلمي وواقعي للمسألة الكردية ومدى إمكانية العلمانية الكردية تقييم ومراجعة تجربتها على ضوء التجربة التركية كما يؤرخ هذا الكتاب لتطور العلمانية في تركيا العثمانية وتركيا الكمالية.

- مقالة للباحث احمد حسين، مصطفى، بعنوان: **المسالة الكردية في تركيا وتأثيرات المتغيرات الداخلية والخارجية**، مجلة السياسة الدولية الصادرة عن جامعة بغداد، والذي ينطلق من إشكالية مفادها: أن المسألة الكردية في تركيا، لا سيما في ظل تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية تمثل التحدي الكبير الذي تواجهه الحكومة التركية، إذ لم تبادر تركيا إلى السعي لحل سياسي للمسالة الكردية بداخلها، حيث يحاول الكاتب الوصول من خلالها إلى معرفة، مختلف جوانب الواقع السياسي للكرد في تركيا وكذلك الوقوف على الاحتمالات المستقبلية للعلاقة بين الحكومة التركية والكرد.

– دراسة الباحثة **ويفي خيرة** في مذكرة بعنوان **تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الإقليمي** سنة 2005، حيث ركزت في هذه الدراسة على الترابط الموجود بين الأكراد ومدى تأثيره على الاستقرار الإقليمي اقتصرت على إشكالية الباحثة على كيف تؤثر المسالة الكردية على الاستقرار الداخلي والإقليمي؟

– دراسة الباحث **فايز عبد الله العسّاف** في مذكرة بعنوان **الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية، "أكراد العراق نموذجا"** حيث ركز على الدور الذي تلعبه الأقليات في الوطن العربي من خلال التركيز على الأقلية الكردية ودورها الذي يفوق الأدوار الأخرى حيث تناول إشكالية: لماذا تلعب الأقليات في الوطن العرابي هذا الدور في عدم الاستقرار لدى الدولة القومية؟

التقسيم البحثي:

من أجل معالجة إشكالية وفحص الفرضيات المقترحة تم الاعتماد على تقسيم بحثي قائم على ثلاثة فصول أساسية:

ركز **الفصل الأول** على التأصيل المفاهيمي والاقترابات النظرية للبعد الكردي في السياسة التركية وذلك من خلال مبحثين تناول الأول الإطار المفاهيمي للدراسة وعالج الثاني النظريات المفسرة للبعد الكردي في السياسة التركية

أما **الفصل الثاني** والذي تناول التحديات التي تواجه سياسات حزب العدالة والتنمية تجاه المسالة الكردية، والذي احتوى على مبحثين رئسيين لمعالجة وتشخيص تأثير المسالة الكردية على تركيا تجاه العراق، و كيفية تعامل تركيا مع الوضع في ظل العقبات التي تواجهها أمام مساعيها السياسية لحل القضية الكردية

أما **الفصل الثالث** المعنون بالأفاق المستقبلية للعلاقات التركية – العراقية في ظل القضية الكردية فقد تناول ثلاثة مباحث، خصصت لدراسة مستقبل علاقات تركيا بالعراق في ظل القضية الكردية المشتركة بينهما ومحاولة معرفة مدى تحول هذه القضية في علاقات تركيا بالعراق من خلال المستقبل القريب وفي ظل التحولات الراهنة والمحتملة وذلك خلال رصد التطورات الداعمة لاستمرار الأوضاع آو تحسنها أو تباعد العلاقات بينهما

صعوبات الدراسة:

اعترض بحثنا عدة صعوبات كان أهمها:

- طبيعة الموضوع والذي يتميز بالتعقيد والتشابك وأيضا من صعوبات هذا الموضوع وجود العديد من الكتابات حول هذا الموضوع والتي يغلب عليه طابع الخلاف والتضارب في العديد من تفاصيل الموضوع، في ظل وجود كتابات لدارسين عرب وآخرين أكراد ودارسين وباحثين أجانب إلا اننا وبالرغم من ذلك حاولنا تناول أهم المراجع المتعلقة بهذا الموضوع والمقارنة بينها للوصول الى نتائج ذات طابع علمي موضوعي ومنطقي في التحليل.

الفصل الأول: التأصيل المفهومي والاقترابات النظرية للبعد الكردي في السياسة التركية الشرق أوسطية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأقليات

المطلب الأول: الأقليات والسمات العامة للأكراد

المطلب الثاني مفهوم الشرق الأوسط

المطلب الثالث الملامح العامة للسياسة الخارجية التركية

المبحث الثاني: موقع الأقلية من نظريات العلاقات الدولية

المطلب الأول: المقاربة الاثنوواقعــية

المطلب الثاني: المقاربة النظمية

المطلب الثالث: المقاربة الليبرالية (النفعية)

الفصل الأول: التأصيل المفهومي والإقترابات النظرية للبعد الكردي في السياسة التركية الشرق الأوسطية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأقليات

تعتبر مسألة الأقليات من أبرز القضايا المطروحة في العديد من الدراسات الاجتماعية عموما والسياسية على وجه الخصوص، حيث أصبحت هذه المسالة تطرح بقوة على مستوى الحياة السياسية والدولية، نظرا لما تثيره من إشكاليات ونقاشات ليس فقط على الجانب العملي فحسب، وإنما أيضا على المستوى المفاهيمي، وذلك راجع لصعوبة تحديد مفهوم الأقلية، والتي بدورها أدت إلى تعدد التعاريف بشان هذا المفهوم .

المطلب الأول: الأقليات والسمات العامة للأكراد

سنركز في هذا المطلب على تعريف الأقلية قبل التطرق لتعريف الأكراد وذلك قصد توضيح مفهوم الأقلية كظاهرة تأخذ أبعادا سياسية واجتماعية وإيضاح الفروق بين المفاهيم التي تتداخل معها.

الفرع الأول: تعريف الأقلية

هناك العديد من الأفكار والروئ المختلفة التي قدمت تعاريف لمفهوم الأقلية، ومن زوايا مختلفة كل حسب اتجاهه ومبرراته، بالرغم من الاتفاق على أن الأقلية هي الجماعة، القليلة العدد والصغيرة داخل كيان الدولة السياسي، وذلك راجع للطابع الديناميكي الذي يتميز به مصطلح الأقليات والذي لا يتطابق في كل مكان وزمان، والذي يستلهم الظرف التاريخي الذي يعطيه شحنته العاطفية وأبعاده الاجتماعية أي أن الأقليات ليست دائما على المستوى ذاته من القوة والنفوذ إلى السلطة، وعلى المستوى ذاته من التطور الاجتماعي[1]

[1] موسى العيدي، **انعكاسات مشكل الأقليات على الاستقرار السياسي والأمن في الوطن العربي**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر : جامعة يوسف بن خدة، 2007، ص.16

حيث يرى لويس ويرث (Louis. W) أن الأقلية هي "جماعة من الناس تنفصل عن بقية أفراد المجتمع بصورة ما، نتيجة خصائص عضوية أو ثقافية،تعيش في مجتمعها في ظل معاملة مختلفة غير متساوية مع بقية أفراد المجتمع، وعليه فهي ترى نفسها عرضة للتفرقة"[1]

وتقدم الموسوعة البريطانية الجديدة تعريفا يقول "الأقلية" هي مجموعة متميزة ثقافيا أو اثنيا أو عرقيا تعيش ضمن مجتمع أكبر وهذا المصطلح عندما يستخدم لوصف مثل هذه المجموعة، ويحمل داخله شبكة من الآثار السياسية والاجتماعية"[2]

ويعرفها الدكتور إسماعيل صبري مقلد على أنها "ذلك الجزء من سكان الدولة الذين ينتسبون إلى أصل قومي يختلف عن الأصل القومي الذي ينحدر منه غالبية هؤلاء السكان"[3]

كما تختلف المعايير المستخدمة في تحديد مفهوم الأقلية حيث هناك من اعتمد على معيار العدد وهناك من اعتمد على معيار الوضع الاجتماعي والسياسي وهناك من جمع بين المعيارين.

- **أنصار المعيار العددي:** يعد هذا الاتجاه التقليدي إذ يعتمد أنصاره على المعيار العددي فاعتبار جماعة ما أقلية أمر لا يتحدد لديهم في ضوء نسبة الكم البشري لهذه الجماعة إزاء الكم البشري لباقي المجتمع فالأقلية حسب هذا الاتجاه لا تعدو أن تكون جماعة عرقية متميزة عن غالبية السكان في مجتمعها. [4]

---

[1] سميرة بحر،**المدخل لدراسة الأقليات**، د.ن.ط، مصر: مكتبة الانجلو المصرية، 1982، ص .16

[2] حيدر إبراهيم علي، وميلاد حنا، **أزمة الأقليات في الوطن العربي**، د.ن.ط، دمشق: دار الفكر المعاصر 2002، ص.12

[3] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية**، دراسة في الأصول والنظريات، ط4، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991 ص.106

[4] أحمد وهبان، **الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر، دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 1997 ، ص. 152

- **أنصار المعيار السياسي والاجتماعي:** حيث تتمحور وجهة نظر هذا الاتجاه على اعتبار أن الأقلية هي كل جماعة سكانية مضطهدة الحقوق السياسية والاجتماعية بغض النظر عن العدد الذي تمثله.
- **أنصار الدمج بين المعياريين:** يرى أنصار هذا الاتجاه أن الأقلية هي" جماعة بشرية تتميز بأنها أقل عددا مقارنة بالعدد الكلي للمجتمع أما عن الوضع السياسي والاجتماعي فالأقلية هي مجموعة مواطني الدولة تتميز عن أغلبية الرعايا من حيث الجنس أو الدين أو اللغة "[1]

كما ينتج في ظل عدم التجانس وتفاوت ولاء الأغلبية وولاء الأقلية تفاوتا كبيرا مما يؤدي إلى تصاعد هذا التفاوت إلى حد الانفصال أو تمزق شامل ويؤدي إلى غرق الدولة في حضيض المشكلات ومن هذه الأنماط نجد الأقلية القومية والتي يحتويها وعاء القوم، ولكنها لا تحس بالانتماء إليه وتعيش مشدودة بكل وجدانها وأحاسيسها إلى كيانها القومي، الذي تتعاطف معه وتنتمي له انتماء كليا مثلا الأكراد في العراق الذين هم من غير شك جزء من الكيان البشري في هذه الوحدة السياسية، ولكنهم عاشوا ويعيشون في الإحساس المستمر بعدم الانتماء للقومية العربية.[2]

الفرع الثاني: المفاهيم ذات الصلة بالأقلية

أولا: تعريف القومية

كغيرها من المفاهيم التي أختلف في تحديد معناها تبعا لاختلاف المداخل والمصالح والإيديولوجيات المختلفة في النزاعات السياسية والاتجاهات الفكرية.

---

[1] سمية بلعيد، **النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها، جمهورية الكونغو نموذجا**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية قسنطينة: جامعة منتوري 2010/2009، ص ص.17.16

[2] صلاح الدين الشامي، **دراسات في الجغرافيا السياسية**، ط2، مصر: منشأة المعارف، 1999، ص. 108

الفصل الأول: التأصيل المفهومي والإقترابات النظرية للبعد الكردي في السياسة التركية الشرق الأوسطية

إن القومية كظاهرة ومفهوم سياسي تشير إلى عنصري الوعي الذاتي والحركة السياسية لدى أبناء الأمة في سعيهم لتقرير مصيرهم واثبات حقهم في خلق سلطتهم وكيانهم المميز ثقافيا واقتصاديا، وإنشاء مشروع دولتهم المستقلة فهناك من يرى أن القومية هي مجموعة من البشر ترتبط فيما بينها بروابط العادات واللغة ووحدة الإقليم والضمير الاجتماعي.[1]

ويتوسع آخرون في مفهوم القومية إلى كونها "شعوب متمركزة في إقليم ذات تاريخ في الاستقلال الذاتي المنظم، ولها أهداف انفصالية في بعض الأحيان.

ويقوم التكوين القومي على عدة أسس منها :

اللغة: وتعد أبرز أسس القومية وأكثرها أهمية لان اللغة هي الوعاء الفكري والثقافي لأي أمة وغداة الاتصال والتفاعل.

الدين: ويمثل المكون الأساس في أكثر من موقع ومكان، فشيوع العلمانية وتطور النظم الديمقراطية أديا إلى عدم وقوف الدين عقبة أمام تشكيلات الأمم على أسس قومية،على الرغم من وجود ديانات أخرى كالإسلام والمسيحية واليهودية والتي كان لها ولا تزال تشكل دورا فعالا في التباين الإيثني.

الأرض: والتي تمثل القاعدة الأساسية لتجمع الأفراد ومشاركتهم في البيئة الواحدة مما يجعلها مكونا أساسيا للقومية.

العرق أو الرس (Race) : وهي المجموعات البشرية التي تكونت تاريخيا وارتبطت بوحدة النشأة التي تحدد السمات الأنثروبولوجية والوراثية المشتركة، كما يختلف مصطلح العرق على السلالة والتي تتضمن مفهوم الوراثة والتزاوج الداخلي بين أفراد المجموعة وهذا لا يحدث إلا ناذرا

التاريخ: ويمثل البعد الزمني للمجموعة القومية ويعكس تاريخ نضالها والظروف التي مرت بها للحفاظ على وجودها وكيانها مما يخلق الشعور بالوحدة والمصير المشترك.

---

[1] حسين مصطفى أحمد، **القوميات وتأثيرها على العلاقات الدولية**، السياسة الدولية، العدد 8، 2008، ص 48

العادات والتقاليد: ويعني بها اللباس والزي القومي، والعادات والتقاليد المشتركة وطريقة إقامة المناسبات ومواعيدها والتي تعبر عن ثقافة الجماعة وتربط حياتها الاجتماعية.[1]
فمثلا الأكراد الذين يعيشون في شمال العراق يشكلون قومية متميزة ومختلفة، من حيث اللغة ومن حيث السكن، حتى وان كانوا ضمن حدود الدولة العراقية وشاركوا في المعارك الوطنية وينطبق الأمر كذلك مع أكراد تركيا.

ثانيا: تعريف الإثــنيــة:

اجتهد المنشغلون بالإثنولوجيا في تحديد القسمات الرئيسية للإثنية واختلفوا في ذلك .غير أن القدر المتفق عليه في تعريفهم للإثنية هو أنها جماعة من السكان (فرعية أو صغيرة العدد نسبيا) تعيش في مجتمع أكبر وتوحدهم روابط العرق والثقافة اللغة والدين والعادات باعتبارهما من المكونات الثابتة للإثنية.[2]

ويجمع جان **لوب أمسال** (J.L.Amselle) ، العديد من الخصائص التي تميز الإثنية، وهي اللغة، القيم، الإقليم، العادات، الوعي بانتساب أعضاء الإثنية إلى نفس المجموعة[3]

ويعرفها قاموس ويبستر بأنها " السمة الطبيعية التي يتسم بها جماعة ما إزاء غيرها داخل المجتمع الواحد، وهذه السمة قد تكون اللغة، الدين، الثقافة.

ويرى **فريدريك بارث** (Frederick Barth) أن الإثنية لا تعبر عن مجموعات جامدة أو ثابتة، بل هي تجمعات بشرية غير ثابتة، أعضائها يتغيرون (على المدى الزمني

---

[1] خليل إسماعيل محمد، **البعد السياسي للمشكلات القومية "الكرد نموذجا"**، ط1، العراق: مديرية مطبعة وزارة الثقافة ،2009، ص ص،24. 26

[2] أبو سيف يوسف، **الأقباط والقومية العربية**، ط2، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2011، ص ص.192.191

[3] سمية بلعيد مرجع سابق، ص. 14

البعيد)، وذلك لان عضويتها وحدودها مرتبطة بالتغيرات التي تطرأ على الأوضاع الاجتماعية.[1]

حيث تقوم المجتمعات الإثنية على عدة معايير منها:

- أن يكون للجماعة اسم وذلك ضروري لأنه يعبر عن هوية الجماعة وافتقاره يعبر عن هوية جماعية غير مكتملة التطور.
- الاعتقاد الراسخ في أصل مشترك يميز الجماعة فيما بينها، والاشتراك في تراث واحد، وهو غالبا ما يكون أساطير تتناقلها الأجيال.
- التاريخ والذي يمثل المذكرة الأساسية والفكرية للجماعة وكذلك الإحساس بالماضي والمصير المشترك.
- الثقافة المشتركة القائمة على أساس اللغة، الدين، والقوانين، والعادات، والمؤسسات، والشعور بالارتباط لإقليم محدد قد تتوطن أو لا تتوطن فيه.
- لابد للأفراد الجماعة أن يفكروا في أنفسهم كجماعة تسعى لتأسيس مجتمع اثني أي الإحساس بإثنيتهم المشتركة.[2]

أما الجماعة الاثنية: فهي تجمع بشري يشترك أفراده في بعض المقومات الفيزيقية كوحدة الأصل أو ثقافية كوحدة اللغة والدين أو التاريخ .

وهناك من عرف الجماعة الاثنية بأنها "جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات والتقاليد أو اللغة والدين أو أي سمات أخرى بما فيها المقومات والملامح الفيزيقية والجسمانية، كما يكون هؤلاء الأفراد وكذا أفراد الجماعات الأخرى القريبة مدركين لتباين الجماعة عن غيرها في أي من هذه السمات، وعلى نحو يخلق لديهم الشعور بالانتماء كل لجماعته." من خلال هذا التعريف نلاحظ انه ركز على كل المقومات الفيزيقية

---

[1] بلقاسم مربعي، **آليات إدارة التعددية الإثنية ودورها في بناء الدولة ،دراسة :النموذج الماليزي**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة: جامعة محمد خيضر 2015/2014، ص ص.30.29

[2] إيدابير أحمد، **التعددية الإثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسة والإعلام، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر3 ،2011، ص.12

والثقافية وعلى شعور الجماعة الاثنية بتباينهم عن أفراد الجماعات الأخرى التي تشاركهم في المجتمع والدولة.[1]

اما الفرق بين العرق و الإثنية كبير جدا، فحسب "**أشكروفت وهيلين تفني**" Bell) (ashcroft, Helen tevny أن الإثنية تنشأ عندما تختار مجموعة إثنية أن تنفرد بنفسها وتحصن في فضاء هويتها التي لا يمكن لأحد ان يتركها أو يأخذها منها، أما العرقية فهي تظهر لتأسيس وتحديد الناس وفقا لمعيار جيني ثابت.[2]

الفرع الثالث: تعريف الأكراد و كردستان بدلالة مفهوم الأقلية

تؤكد أغلب الدراسات أن الكرد هم جماعة قومية وحدتها عوامل الجغرافيا والعرق والدين ومزقها التاريخ والمصالح الدولية والحروب[3]

الأكراد هم سكان منطقة كردستان المكونة من ثلاثة أقسام أحدها شكل القسم الجنوبي الشرقي من تركيا، والثاني يشكل القسم الشمالي والشرقي من العراق والثالث يشكل غربي أرمينيا وغربي إيران ويوجد أقليات منهم في سوريا ولبنان.[4]

و يتمركز أغلب الأكراد في منطقة الشرق الوسط وأكثريتهم ينتشرون في الدول الأربعة تركيا إيران العراق وسوريا وهذا ما توضحه الخريطة التالية:

---

[1] صابر حموته، **النزاعات الإثنية وعملية التنمية في إفريقيا، نيجيريا نموذجا**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسة، باتنة: جامعة الحاج لخضر ، 2015/2014، ص.20

[2] أزراج عمر، **كيف نعالج ظاهرة الأقليات والإثنيات في بلداننا**، جريدة العرب 2014/08/14 العدد 9648، ص 8

[3] دهام محمد العزاوي، **الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية**، ط1، قطر:الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009، ص. 13

[4] عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **الموسوعة السياسة** ج3 المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979، ص.248

خريطة رقم 01:

الأكراد في الشرق الأوسط



المصدر : **the Kurd, "History - Religion, Language, Politics**" (Vienna, Austrian Federal Ministry of the Interior, 2015) - *Wolfgang* Taucher, Mathias Vogl, Peter Esbigner,

فهم بذلك ينقسمون بشكل أساسي إلى ثلاثة مجموعات هي كرمانج، كوران، لور، وتتوزع هذه المجموعات بين الدول الخمس تركيا، العراق، وإيران، سوريا، أرمينيا المعروفة باسم كردستان الكبرى[1]

فكردستان البيئة الجغرافية الوعرة المتميزة بأنهارها وجبالها وسهولها وهذا ما أثر على الأكراد من ناحية أنها جعلت الشخصية الكردية شخصية تتميز بالعناد والإصرار، الأمر الذي صنع منه شخصية مقاتلة بفطرتها، ومن ناحية أخرى كانت هذه البيئة سببا في

[1] مثنى أمين قادر، **قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية :القضية الكردية نموذجا**، ط1، العراق: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2003، ص.76.

(*) انظر الخريطة: رقم 1

تمزق الأكراد، إذ تعيش كل قبيلة أو عشيرة في منطقة منقطعة الصلة عن سائر القبائل الكردية وهذا ما أورد تمايزات بين العشائر والقبائل الكردية و أورثت قدرا من النزاعات العنيفة بين هذه القبائل[1] مثل (الصراع الكردي– الكردي).

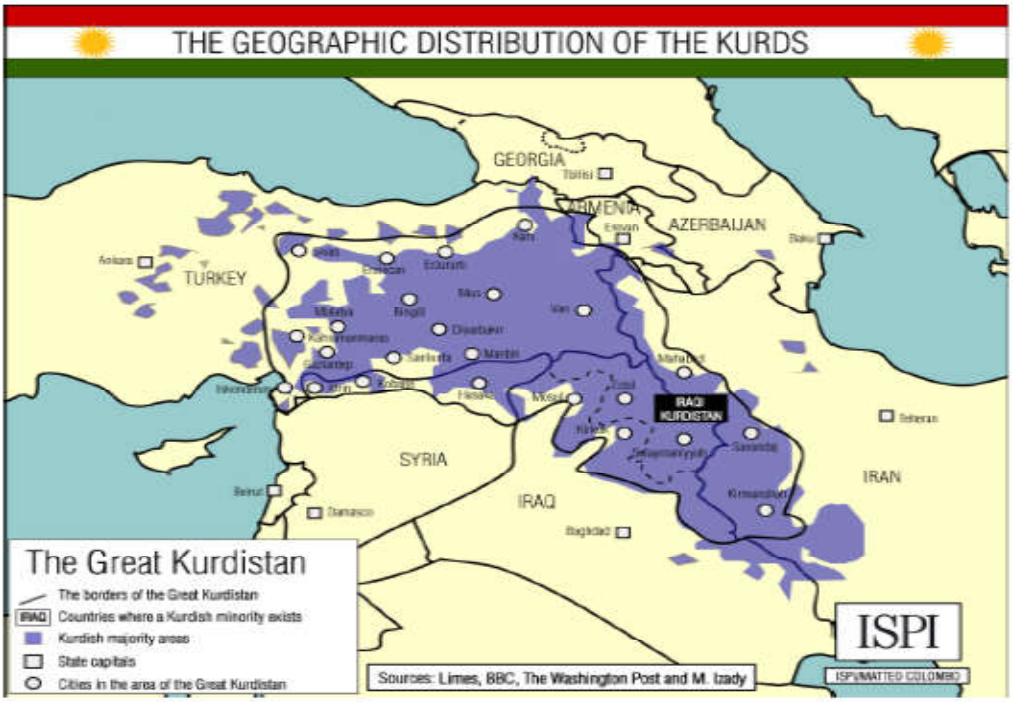
فهم بذلك يعتبرون من أكبر العرقيات التي لا تملك دولة مستقلة أو كيانا سياسيا معترف به في الشرق الأوسط، فهم يتطلعون لإنشاء دولة آو كيان سياسي مستقل سياسيا واقتصاديا خاصة أن المنطقة التي يقطنون بها تعتبر منطقة جيوسياسية تتمتع بالعديد من المقومات الاقتصادية التي تؤهلها لإنشاء دولة مستقلة تجمع الشعب الكردي بتوزيعاته الديموغرافية المتناثرة في الدول المجاورة(*) إذ قدرت الإحصائيات الأخيرة للتعداد السكاني للأكراد بثمانية وعشرين إلى ثلاثون مليون نسمة أي 56% في تركيا و16 % ، في إيران، و15% في العراق، و6% في سوريا[2]

[1] موسى إبراهيم، **قضايا عربية ودولية معاصرة**، ط1، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010، ص. 142

[2] أحمد البرعي، **كردستان والأكراد، ورابعة أردوغان**، ترك برس، بتاريخ 2016/1/1، تصفح ،2017/04/21، 23.25 http://www.turkpress.co/node/17033

خريطة رقم 02:

توضح التوزيع الجغرافي للكرد



المصدر: Stefano M. Torelli, and others, **Kurdistan *an Invisible Nation***, ISPI. Via Clerici, 5 20121, (Milano, 2016), p. 5

فكردستان أو أرض الأكراد كما تسمى، تعتبر منطقة إستراتيجية تقع في القلب الجغرافي للشرق الأوسط حيث تضم أجزاء مهمة من تركيا ، وإيران، والعراق وسوريا، وأدربيجان إذ يتفق جل العلماء أن كردستان هي الموطن الذي تعيش فيه الأغلبية الكردية، وتتألف كردستان من حوالي 190.000 ميل مربع مقسمة على النحو التالي تركيا 43% ، إيران 31%، العراق 18%، سوريا 6%.[1]

[1] Meho, Lokman I. **The Kurds and Kurdistan: A selective and annotated bibliography**. No, 46, ABC-CLIO, 1997, p.1

(*) أنظر الخريطة : رقم،2

وتعني لفظة (كردستان) بلاد الكرد حيث ظهر هذا الاسم في القرن الثاني عشر، خلال حكم السلطان سنجر، أخر كبار ملوك السلاجقة الذي أنشأ هذا الإقليم واتخذ من القلعة المنيعة "بهار" التي تقع شمالي غربي همدان مركز له. وكان هذا الإقليم يضم ولايات (همدان، ودينور، وكرمنشاه) في شرقي سلسلة جبال (زاجروس)، وولايات شهر زور وسنجار غربي هذه السلسلة وحتى القرن الثاني عشر لم تكن تعرف هذه المقاطعات إلا تحت إسم جبل الجزيرة أو ديار بكر، وأول مؤرخ ذكر اسم كردستان هو حمد الله ابن مستوفي القزويني القرن الرابع عشر في كتابه نزهة القلوب.[1]

وتعد كردستان منطقة واسعة شاسعة تمتد من بحيرة أورمية في أقصى الشمال الشرقي إلى "ملاطية" في الجنوب كما يمكن تحديد المنطقة جغرافيا مابين خطي 34°، 39° عرضا و37°،46° طولا وتعتبر منطقة كردستان منطقة محاطة بالسلاسل الجبلية الشاهقة التي تحيط بها عدا الجنوب الغربي الذي يشمل على الهضاب والسهول[2]

وكي ندقق في جغرافية منطقة كردستان يركز العالم (مينورسكي) على نقطتين أساسيتين في تحديد هذه المنطقة وهي جبال "آرارات"، وخليج الإسكندرونة وجنوبي جبال آرارات حيث تمتد سلسلة غير منقطعة من الجبال وتتجه هذه السلسلة ابتدأ من الشمال إلى الجنوب مباشرة ثم تتشعب وتنحرف إلى الجنوب الشرقي صوب الخليج الفارسي.[3]

تزخر منطقة كردستان بالموارد المعدنية في أجزاء مختلفة منها، حيث يوجد النفط في بابا كركر قرب كركوك في العراق، وفي منطقة نفط خانة وفي "ايشة" على الحدود الفارسية العراقية و على طول نهر "بوتان صو" في تركيا وتزخر كذلك بالفحم الحجري

[1] باسيلي نيكيتين، **الكرد: دراسة سوسيولوجية وتاريخية**، ترجمة، نوري طالباني، ط3، العراق، سليمانية، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، 2007، ص. 69

[2] احمد تاج الدين، **الأكراد تاريخ شعب وطن**، ط1، القاهرة: الدار الثقافية للنشر 2001، ص.11

[3] باسيلي نيكيتين، المرجع نفسه، ص.71

والملح الصخري وكذلك عدد كبير من ينابيع المياه المعدنية. الموجودة في عدة أنحاء من كردستان.[1]

كما تعتبر منطقة هامة للزراعة وتربية المواشي إذ يبلغ إجمالي إنتاجها للحبوب بالنسبة لتركيا حوالي 35%، و30%، لإيران و15%، في العراق على التوالي، كما تعد من المناطق المنتجة للمحاصيل النقدية كالقطن والتبغ وتعتمد على الثروة الحيوانية كأهم نشاط اقتصادي[2]

أما فيما يخص أصل الأكراد فقد اختلف المؤرخون في تقرير أصولهم فمنهم من يرجعهم إلى أصول عربية وهناك من يرجعهم إلى أصول تركية آرية وآخرون ينسبونهم إلى الميديين الذين سكنوا بلاد فارس عام 832 قبل الميلاد بالرغم من الاتفاق على أن الأكراد هم شعب آري كانوا يقطنون في جبال زاجروس (كردستان حاليا)[3]

أما المؤرخ العراقي العباسي المسعودي ارجع أصل الأكراد إلى القبائل الإيرانية التي لجأت إلى الجبال هروبا من الاضطهاد الإيراني[4]

كما توجد العديد من النظريات التي فَسرت أصولهم منها نظرية "فلاديمير "مينورسكي" "وجان مار" حيث تقول الأولى إن الأكراد ينحدرون من أصل هندي_أوروبي وبالتحديد من أصل ميدي إيراني ، أما النظرية الثانية فتذهب إلى أن الأكراد ليسو شعبا إيرانيا ، بل قطنوا في جبال أسيا الصغرى[5]

---

[1] وديع جويده، **الحركة القومية الكردية نشأتها وتطورها**، ط1، لبنان: دار أراس للطباعة والنشر، 2013، ص. 44

[2] David McDowall, **A Modern history of the Kurds**, 3ed Rev I.B Tauris, (London, New York, 2004, p.6

[3] سلمان داود سلوم العزاوي، **حزب العدالة والتنمية :دراسة النشأة وسياسات تركيا الداخلية والخارجية**، د.ن.ط، الأردن: دار أمنة للنشر والتوزيع، 2014، ص.129

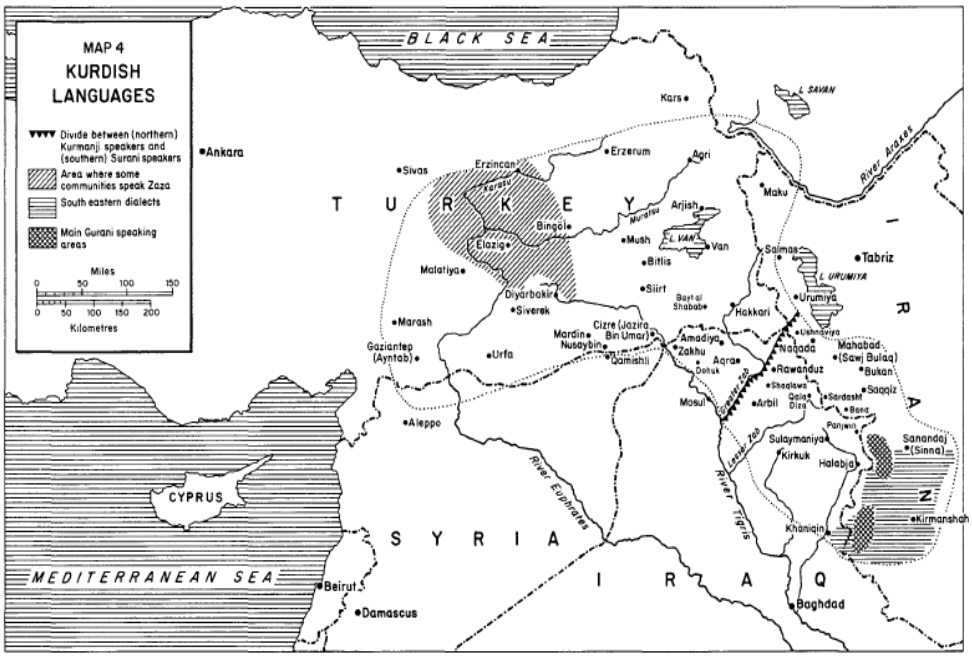
[4] ويفي خيرة، **تأثير المسالة الكردية على الاستقرار الإقليمي**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسة، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطيينة، 2005، ص.36

[5] أحمد نوري النعيمي ، **العلاقات التركية – العراقية الواقع والمستقبل**، ط1، الأردن: دار زهران، 2010، ص.214

يتكلم الأكراد لغة ترجع في أصلها إلى المجموعة الهندو– أوربية وتستعمل الحروف العربية في الكتابة إلا في مناطق أرمينيا وجورجيا وأذربيجان، تحتوي اللغة الكردية على لهجتين في تركيا وبعض مناطق كردستان العراق (منطقة بهدينان) تسمى الكرمانجية، والسورانية والتي تسمى أحيانا (المكرية) ، ويتحدث بها عدد قليل ولكنها تستعمل أكثر في الأدب والكتابة وتنتشر هذه اللهجة في مناطق أعتبرت مراكز الحركة القومية مثل السليمانية ومهاباد وهناك لهجة ثالثة هي الزازا واستعمالها ضيق جدا(*)[1]

خريطة رقم 03:

توزع اللغات الكردية



المصدر

David McDowall, *A **Modern history of the Kurds***, 3ed Rev I.B Tauris (London, New : York, 2004), p.xvi

[1] سعد ناجي جواد، **دراسات في القومية الكردية**، ط1، لبنان: الدار العربية للعلوم، 2005، ص.12

(*) انظر الخريطة: رقم.3

فحسب التقديرات التقريبية يوجد 80% من الأكراد يتبعون المذهب السني ويتمركزون في الجزء الجنوبي من كردستان من أكراد منطقة خانقين ومندلي (محافظة ديالى العراق) وكرماشان (إيران) حيث يعتبر الإسلام الدين المهيمن والغالب[1]

لذلك يمكن تقسيم منطقة الأكراد من الناحية المذهبية إلى قسمين،قسم يتبع المذهب السني في المنطقة الواقعة شمال خط خانقين- همدان والقسم الأخر يتبع المذهب الشيعي في المنطقة الواقعة جنوب الخط نفسه وبالتالي فالأكراد وبالخصوص المنطقة المتاخمة للحدود التركية العراقية تتبع المذهب السني، ويدين بقية الأكراد بأديان مختلفة تأتي في المرتبة الثانية بعد الإسلام كالمسيحية التي ظهرت في كردستان في القرن الخامس ميلادي واعتنقها قسم منهم بالإضافة إلى وجود أقليات تعتنق ديانات مختلفة.[2]

ومهما يكن من اختلاف وجهات النظر بين الباحثين والمؤرخين فلا شك أن البحث في منشأ الكرد مازال غامضا، وان الآراء بصفة عامة لاتزال متضاربة في أصلهم ومنشأ لغتهم، إلا انه وبشكل عام يوجد اتفاق أكبر على أن نسبة الأكراد تعود إلى أصول آرية بوصفهم نتاجا لاختلاط قبائل زاخروس والقبائل الهندوأوروبية التي أخذوا عنها لغتهم بلهجاتها الكثيرة والمتنوعة.[3]

المطلب الثاني : مفهوم الشرق الأوسط

الشرق الأوسط مصطلح جغرافي وسياسي شاع استخدامه في أجزاء العالم المختلفة إذا أن التسمية، ولو أنها قصد بها، وبغيرها، تقسيم الشرق إلى أقسام حسب البعد والقرب

[1] Kreyenbroek, Philip G, and Stefan Sperl, eds. ***The Kurds*: a contemporary overview**. Vol. 4. Routledge, 2005, p 28

[2] مريم عزيز فتاح، **تحليل العوامل التي رسمت الحدود العراقية- التركية**، د.ن.ط، العراق: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2008، ص.80

[3] دهام محمد العزاوي، مرجع سابق، ص. 14

من أوروبا إلا أن الإقليم في الواقع هو إقليم أوسط بالنسبة لخريطة العالم بصفة عامة والعالم القديم بصفة خاصة[1]

فمصطلح الشرق الأوسط لا يحمل صفات موضوعية من ناحية التحديد المكاني كما هو الحال في مصطلحات أسيا الوسطى وغرب أوروبا وشمال إفريقيا، فهو لا يعتبر معيارا جغرافيا عاما يمثل استخدامات وجهات النظر المختلفة، بل يحمل هذا المصطلح خصائص مرحلية مرتبطة بعوامل تتغير حسب الأطر الثقافية والسياسية والإستراتيجية والاقتصادية، ولذلك فان تعريف هذا المصطلح في إطار متكامل يتطلب وضع المقاربات أو وجهات النظر الجيوثقافية والجيوسياسية والجيواستراتيجية المختلفة في عين الاعتبار.[2] وبالرغم من إنتشار مصطلح الشرق الأوسط إلا انه إقليم صعب التحديد بصورة واضحة أو قاطعة ولعل السبب في ذلك يرجع إلا انه إقليم هلامي القوام، أي انه يمكن أن يتوسع أو يضيق على خريطة العالم حسب التصنيف أو الهدف الذي يسعى إليه باحث في مجال من مجالات العلوم الطبيعية أو الإنسانية أو التصنيف الذي تتخذه هيئة خاصة أو دولية، أو وزارة من وزارات الخارجية في العالم، [3]

وتعرف الموسوعة البريطانية الشرق الأوسط "بأنه مصطلح يعود في استعماله الحديث إلى الحرب العالمية الثانية ويشمل الأراضي الواقعة حول الساحلين الجنوبي والشرقي للبحر المتوسط من المملكة العربية إلى شبه الجزيرة العربية وإيران وأحيانا إلى ما وراء ذلك"، وفقا للموسوعة البريطانية وسمي الجزء الأوسط لهذه المنطقة العامة "الشرق الأدنى" وهو اسم أعطاه إياه أوائل الجغرافيين الغربيين المعاصرين الذين قسموا

[1] يحي أحمد الكعكي، **الشرق الأوسط والصراع الدولي** ، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، 1986 ، ص.141.

[2] أحمد داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي**، ترجمة، ثلجي جابر محمد، وعبد الجليل طارق، ط 2، الدوحة: الدار العربية للعلوم 2011، ص. ص. 155،156

[3] محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا**، د.ن.ط، مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012، ص.221.

الشرق إلى ثلاث مناطق، الأدنى أي الأقرب إلى أوروبا وهو الممتد من البحر المتوسط إلى الخليج العربي والأوسط من الخليج إلى جنوب شرق أسيا والأقصى كل المناطق المواجهة للمحيط الهادي[1]

ويعرفه القاموس السياسي، الشرق الأوسط ، "بأنه اصطلاح جغرافي يضم الدول الأسيوية والإفريقية المتجاورة القريبة من أوروبا ويطل أكثرها على البحر المتوسط وتشمل إيران والعراق والجزيرة العربية ثم تركيا وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن، "ومصر وليبيا" ويعرفه البنك الدولي "بأنه المنطقة التي تضم الدول الواقعة بين المغرب غربا وإيران شرقا، بينما يرى آخرون انه عبارة عن منطقة تضم فضلا عن المشرق الغربي ووادي النيل، وكلا من إيران وتركيا وأسيا الوسطى"[2]

كما يتداخل مفهوم الشرق الأوسط مع مفهوم الوطن العربي، فبالنظر إلى مفهوم الشرق الأوسط نجد انه إذا أريد به التعبير عن أحد النظم الإقليمية في العالم، فيظهر على انه مفهوما فاقدا للتماسك والصدّقية وذلك لعدم وضوح معالمه الجغرافية ولا يشكل وعاء للتفاعل المكثف بين مختلف مكوناته والخصائص المتمثلة بين دوله على عكس مفهوم الوطن العربي الذي يعد الأقرب إلى التعبير عن مقومات النظام الإقليمي فهو يعبر عن تواصل جغرافي ممتد من المحيط إلى الخليج وهو بذلك يقدم عدة أسباب للتشابه بين الأقطار العربية كما يجمع الصفة القومية التي تتم في إطار التفاعلات العربية التي تتم في بيت واحد وهذا ما تؤكده كثرة المشروعات الاتحادية التي قدرت ب95 محاولة اتحادية مابين 1913الى 1987 وغيرها من المشروعات.[3]

---

[1] هشام القروي، سنوات **بوش في الشرق الأوسط 2000-2008 : "الشرق الأوسط الكبير... أهو حقيقة آم اختراع**، سلسلة دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص. 27

[2] العفيفي، محمود حسن علي، **مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي العربي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط غزة: كلية الآداب العلوم الإنسانية، جامعة الأزهر 2012، ص. 20

[3] علي هلال الدين، ونفين مسعد، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**، القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص ص39-40

المطلب الثالث: الملامح العامة للسياسة الخارجية التركية

تعتبر السياسة الخارجية أحد المفاتيح المهمة المستخدمة في التفسير العقلاني لدوافع السلوك الدولي، وفي إبراز المنطق الذي يحكم هذا السلوك ويوجهه نحو غاياته وأهدافه.

فمفهوم السياسة الخارجية في الدراسات العلمية المختلفة يعاني من عدم الاتفاق على تحديد تعريف لها في ميدان العلوم السياسية من طرف الباحثين والدراسيين في حقل العلوم السياسة، وهذا ما يعكس تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية، وصعوبة التوصل لتعريف متفق عليه[1]

ولذلك لابد لنا من تفحص بعض التعاريف التي قدمت حول السياسة الخارجية فهناك من يحصر السياسة الخارجية في إطار السلوكيات التي تقوم بها هيئة سلطوية بطريقة منظمة ومبرمجة قصد تحقيق مجموعة من الغايات والأهداف في المحيط الدولي[2] و يندرج في هذا السياق تعريف كل من جيمس روزناو ومحمد السيد سليم حيث يعرفها جيمس روزنو" (J.Rousneau) بأنها "التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات، إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب الغير مرغوبة"

ويعرفها محمد السيد سليم بأنها " برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي"[3]

---

[1] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط2، بيروت: دار الجيل 2002، ص، 7

[2] حسين بوقارة، **السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل**، ط1، الجزائر: دار هومة للطباعة والتوزيع والنشر، 2012. ص، 17

[3] محمد السيد سليم، المرجع نفسه، ص.ص 11.12

الفصل الأول: التأصيل المفهومي والإقترابات النظرية للبعد الكردي في السياسة التركية الشرق الأوسطية

تبنت الجمهورية التركية، منذ وتأسيسها مبدأ "السلام في الوطن والسلام في العالم" ضمن ما ورثته من مصطفى كمال أتاتورك وتركيا بنظامها السياسي الديمقراطي العلماني واقتصادها الديناميكي وتقاليدها الاجتماعية التي توافق بين هويتها الثقافية ومواكبة العصر تنتهج سياسة خارجية سلمية وواقعية ومتزنة تستهدف الأمن والاستقرار في منطقتها وما وراء ذلك.[1]

فالسياسة الخارجية التركية ترتكز على عدة اسس صاغها مستشار رئيس الوزراء التركي أحمد داود اوغلو منها

- الموازنة بين تعزيز الحريات داخل تركيا ومواجهة الاخطار الامنية التي تهددها
- حل المشكلات مع الجوار الجغرافي لتركيا بمعنى تصفير المشاكل
- سياسة خارجية متعددة الابعاد مرتبطة بموقع تركيا على تقاطع طرق القوى السياسية والمناطق الحيوية في العالم
- تطور اسلوب دبلوماسي جديد في السياسة الخارجية فتركيا ليست جسرا يتم العبور عليه بين الشرق والغرب بل هي مركز المنطقة وتتفاعل مع جيرانها اقليميا ودوليا
- الانتقال الى دبلوماسية منتظمة ومتواصلة بالتواصل مع عدد كبير من المسئولين على مختلف المستويات في دول العالم المختلفة.[2]

إن الهدف الأساسي لسياسة تركيا الخارجية هو خلق وضع إقليمي ودولي يتمتع بالسلام والرخاء والإستقرار ومبني على التعاون وتطوير الطاقة البشرية سواء في تركيا أو في الدول المجاورة لها أو في المناطق الأخرى .

---

[1] وزارة الخارجية التركية، **السياسة الخارجية التركية نظرة عامة**، على الرابط الالكتروني، http://www.mfa.gov.tr/arabic.en.mfa

[2] سعيدي السعيد، **سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العاقات التركية – العربية**، مجلة المفكر، العدد10، 2014، ص 475

وبشكل تقليدي ، مابرحت السياسة الخارجية التركية تهدف إلى تحقيق الأمن للبلاد ، وحماية وتطوير المصالح الوطنية في منظور منبثق من التأريخ وممتد إلى المستقبل ، وتسخير المصادر الخارجية للتنمية والرفاه ، والدخول في تحالفات وصداقات ، والحفاظ على مكانة تركيا وتعزيزها في العالم الحديث . ومن أجل تحقيق كل هذه الأهداف ، فقد تبنت مبدء تأسيس علاقات تعاون جيدة مع جميع الدول وعلى رأسها الدول المجاورة ، والمساهمة في السلام والاستقرار والأمن والرفاه العالمي .

تنتهج تركيا، في خضم هذه المرحلة العالمية، سياسة خارجية إنسانية ومتأنية وهادفة ومتعددة الأبعاد، في سياق تأسيس السلام في العالم وفي المنطقة القريبة منها على وجه الخصوص والحفاظ على هذا السلام وزيادة الاستقرار والرفاهية.

في هذا الإطار ، تنتهج تركيا سياسة خارجية فعالة وسلمية وذات مبدأ في رقعة واسعة تشتمل على المساعدات الإنسانية للذين ظروفهم قاسية والمشاركة في عمليات حفظ السلام وحل الخلافات والمصالحة بعد المصادمات وإعادة الإعمار.

في ظل العولمة وكعضوة فعالة ومسؤولة في المجتمع الدولي ، تبذل تركيا كل ما في وسعها لمصالحة الغرب مع الشرق والشمال مع الجنوب وتلعب دورا حيويا في جميع المناطق . كما أن لتركيا مكانة فريدة لتعزيز الحوار والتقارب بين الثقافات لموقعها الجغرافي في وسط اوراسيا وروابطها التاريخية والثقافية الواسعة النطاق.

إن تركيا مصممة على الإستمرار في سياستها الخارجية البناءة والمسؤولة والباعثة للثقة حولها ، عبر تسخير تجاربها السياسية والاقتصادية والثقافية في سبيل مصالحها الوطنية في عالمنا الذي تكتسب فيه التطورات الدولية أبعادا متعددة .[1]

[1] موقع وزارة الخارجية التركية، المرجع السابق

المبحث الثاني: موقع الاقلية من نظريات العلاقات الدولية

إن البحث في الأطر النظرية للأقليات في الشرق الأوسط ونخص بالذكر الأقلية الكردية باعتبارها ثالث أكبر الأقليات في منطقة الشرق الأوسط والتي تكتسي حساسية كبرى خصوصا أن هذه الأقلية تتوزع في أربعة دول شرق أوسطية إلى جانب التعداد البشري الهائل وكونها تفتقد إلى كيان سياسي موحد يجمع بين جميع الأكراد في منطقة واحدة.

وسنتناول في هذا السياق ثلاثة مقاربات الواقعية – الإثنية، والمقاربة النظمية و المقاربة الوسائلية لإبراز حدود تأثير الأقلية في سياسة الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول.

المطلب الأول: المقاربة الإثنو واقعية (Ethno-Realism)

سنتطرق في هذا المطلب إلى عدة عناصر منها بداية ظهور المقاربة الواقعية الإثنية أهم ركائزها وتفسيرها لظاهرة الأقليات.

سيطرت النظرية الواقعية التي جاءت ردا على النظرية المثالية على دراسة العلاقات الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال أكثر من عشرين سنة تبدأ مند عام 1946 [1]

أما من الناحية الإبستيمولوجية، فيرى (مايكل بانكز)، (Michael Banks) أن الجذور الأولى في بناء الفكر الواقعي ترجع إلى عدة مفكرين أمثال توسيديس وميكيافيلي وهوبز [2]

وتسعى الواقعية إلى الوصول إلى تعميمات حول السلوك الدولي في الظاهرة الاجتماعية، حيث يؤكد (ادوارد هاليت كار E.H .Carr) أنها نتاج سلسلة من السببية.

ويتكون المنظور الواقعي من أربعة اعتبارات هي

- المصلحة الوطنية في إطار القوة

[1] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات، 1985، ص.59

[2] عامر مصباح، **نظرية العلاقات الدولية:الحوارات النظرية الكبرى**، القاهرة : دار الكتاب الحديث ،2011، ص.22

- انفصال السياسة الداخلية عن السياسة الخارجية
- توظيف الأخلاق لأجل أهداف سياسية
- الدولة القومية هي وحدة التحليل الأساسية[1]

لأن الدولة حسب هذه المقاربة لم تعد الفاعل الأساسي الوحيد في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة بل هناك فواعل أخرى مؤثرة على الدولة كظاهرة الأقليات والإثنيات إلى جانب عدم إمكانية الفصل بين السياسة الداخلية والخارجية للدول، بسبب التدخل الخارجي للدول في الشؤون الداخلية للدول المنهارة بحجة حماية لأقليات من الإبادة[2]

وتؤكد الإثنوواقعية على أهمية الخوف في النزاعات الإثنية فهي تعتمد على متغير الخوف كأساس للتحليل، وحسب دافيد لاك (David Lake)، هناك نوعين من الخوف، الخوف من التعرض للاستيعاب وهيمنة الأخر داخل المجتمع الواحد والخوف من القضاء على الحياة والبقاء (صراع تركيا مع الأكراد) والتهديد الذي يصاحبه بسبب التمييز العرقي أو الديني أو اللغوي وهذا الخوف الأكثر تبريرا في حالة ما إذا جماعة قوبلت بالتمييز وانتهاك الحقوق[3]

كما يعتبر أللأمن هاجس لدى المجموعات الأقلية (إثنية، قومية، دينية...) وبالتالي لابد أن تكون محل اهتمام وعناية من قبل المهتمين بتحليل مفهوم الأمن.[4]

المطلب الثاني: المـقاربة النظميـة (Systematic approach)

يعد اقتراب التحليل النظمي أحد أهم هذه الإقترابات المستحدثة في نطاق الدراسات السياسية التي بدأت في التبلور مع منتصف الخمسينيات، على يد علماء الاجتماع أمثال

[1] حسان بن نوى، **تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسة في الشرق الأوسط**، ط1، مصر: مكتبة الوفاء القانونية 2015، ص.81

[2] بلقاسم مربعي، مرجع سابق، ص.59

[3] إيدابير أحمد، مرجع سابق ، ص.92

[4] حسان بن نوى، مرجع نفسه، ص. 82

بارسونز Parsons، وهومانز Hommans، وتم تطوير واستخدام هذا الاقتراب من قبل علماء السياسة أمثال إيستون، وألموند، وكولمان... في الدراسات السياسية.[1]
يستخدم مفهوم تحليل النظم في العلوم السياسة كثيرا ليدل على مفهوم نظرية النظم، وليصف إطارا نظريا وليحدد مناهج البحث الخاصة لفهم عمل النظم السياسية في تحقيق التوازن في مواجهة الضغوط والقدرة على التكيف أمام التغيرات التي تفرض على النظام من الداخل أو الخارج[2]

ويرجع الفضل في تطوير هذا الاقتراب إلى عالم السياسة دافيد أيستن حيث يعرف النظام السياسي بأنه مجموعة من الظواهر التي تكون نظاما فرعيا من النظام الاجتماعي، والنظام الرئيسي.ولكن هذه الظاهرة تتعلق بالنشاط السياسي في الجماعة باعتباره جزء من حياة هذه الجماعة، كما يرى ايستن أن حدود النظام السياسي يمكن التعرف عليها من خلال مجموعة التصرفات التي تتصل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بصنع القرارات الإلزامية للمجتمع[3]

فوفقا لاقتراب تحليل النظم، تميل المجتمعات والجماعات إلى أن تكون كيانات مستمرة نسبيا تعمل في إطار بيئة أشمل، هذه الكيانات يمكن نعتها بصفة النظام نظرا لأنها تمثل مجموعة من العناصر أو تحديدها وقياسها هذه الكيانات لها أيضا حدود مميزة تفصلها عن بيئتها. فضلا عن كل منها يميل إلى الحفاظ على ذاته من خلال مجموعة من العمليات المختلفة، خاصة عندما يتعرض للاضطراب سواء من داخل أو خارج حدوده مع بيئته الأوسع.[4]

---

[1] جابر سعيد عوض، **النظم السياسية المقارنة، النظرية والتطبيق** (د.ن.ط)، (د.ت.ن)،ص.43

[2] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، مرجع سابق، ص ص100.99

[3] ناجي عبد النور، **المدخل لعلم السياسة**، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع 2007.ص 43

[4] جابر سعيد عوض مرجع نفسه ص ص. 44.45

وتكمن أهمية المدخلات في المقاربة النظمية، في معرفة تأثير الأحداث والظروف المتواجدة في البيئة المحيطة بالنظام السياسي، ومنها المطالب المختلفة للأقليات فهذه المدخلات ستكون بمثابة كل ما يحدث في البيئة، وما ينتج عنها فالظهور السياسي لحركة الأقليات أصبح يشكل أداة ضغط على النظام السياسي ، كما أن عملية استجابة النظام السياسي لبعض مطالب الأقليات يزيد من إصرار هذه الأخير على رفع سقف المطالب مرة أخرى نتيجة لشعورها بالثقة وإيمانها وشرعية المطالب التي تندد بها وبالتالي رفع حدة الصراع بين النظم السياسية وبين القدرة الإستجابية لمطالب هذه الأقليات وعليه فهذه المقاربة ترى إن عدم قدرة النظام السياسي الاستجابة، لكل مطالب الأقليات يؤدي لتصدع العلاقة بين النظام السياسي والأقليات التي تقوم في كل مرة رفع مطالبها لدرجة إن النظام السياسي يعجز عن التعاطي مع هذه المطالب ومنه تلجأ هذه الأقليات التي ترى أنها في موضع تميز واضطهاد من قبل النظام السياسي إلى المطالبة بالانفصال والمطالبة بتشكيل الدولة[1]

كما توجد مقاربات أخرى اهتمت بتفسير مسالة الأقليات نجد من بينها المقاربة بالوسائل أو الوسائلية (Instrumentalist Approach)، والتي ينطلق أنصارها من افتراض أساسي وهو أن النزاع العرقي ليس نتيجة للاختلاف العرقي بل أن العرقية تعتبر أداة في يد الفواعل السياسية (سواء الداخلية كنخب حاكمة أو أطراف خارجية كالدول) . وذلك لاستغلالها والسيطرة عليها بما يخدم مصالحها ولا يؤثر على سياستها، لذلك تؤكد "المقاربة بالوسائل" أن دراسة النزاعات الإثنية يجب أن تنطلق من فكرة أن النخب أو الدول هي الفاعل في النزاع العرقي، وأن الجماهير لا يمكنها أن تمثل إلا عاملا تابعا عرضة للتأثير، فهي لا تتحرك بذاتها، وإنما عن طريق الفواعل سـواء الداخلية أو الخــارجية لان الفواعل السياسية الداخلية قدرتها على الافتعال تكمن في امتلاكها آليات

[1] حليمة بوزناد، ودلال أحسن، **تأثير الأقليات على الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط أكراد سوريا نموذجا**، مذكرة ماستر في العلوم السياسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة تبسة، 2015، ص.34

التحريك فهي الأقدر على تنشئة وتكوين الرأي العام وصناعة صورة الآخر، في حين أن قدرة الدول على افتعال النزاعات العرقية في كونها تملك الإمكانيات المادية والعسكرية وحتى الثقافية التي تؤثر من خلالها على سلوك الجماعات العرقية.[1]

أما بالنسبة لدور الفواعل على المستوى الخارجي، يرى أنصار هذه المقاربة أن للاستعمار دور كبير في اختلاق النزاعات الإثنية، وذلك عن طريق تشتيت القبيلة الواحدة على أكثر من دولة، مما يؤدي إلى تواجد قبائل ذات تاريخ من العداء في نفس المنطقة الجغرافية وتداعيات ذلك على الأمن والاستقرار فيها، لان معظم المشاكل الاثنية هي في الحقيقة مخلفات موروثة عن عهد الاستعمار الذي اتخذ سياسات إثنية كانت السبب في اندلاع النزاعات الإثنية – سياسة فرق تسد– مما يخلق انتماء اثني مُسيّس يؤدي في النهاية إلى عنف واضطراب سياسي واجتماعي[2]

الهدف منه الوصول إلى أهداف ومصالح سياسية أو السيطرة على هذه الإثنيات واحتوائها مثل ما تسعى إليه تركيا مع الأكراد .

المطلب الثالث: المقاربة الليبرالية النفعية (البراغماتية)

تعتبر الليبرالية و البرغماتية جاءا من كونهما ذو توجه مادي، وضعي في الحياة الإنسانية حيث أصبحت البرغماتية أحد ديناميات الليبرالية من الزعامة الأمريكية للعالم الحر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وزعامتها العالمية بعد عام 1991 وهو التاريخ الذي اتفق فيه معظم الباحثين انه موعد إعلان البراغماتية في الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

---

[1] دندان عبد الغاني، **النزاعات الإثنية في العلاقات الدولية: إطار إبستمولوجي** ، تصفح: 2017/04/23، نقلا عن الموقع، download.mrkzy.com/do.php?down=786207

[2] سمية بلعيد، مرجع سابق، ص. 36

[3] جبار علي عبد الله جمال الدين، **الليبرالية وآفاقها المستقبلية**، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد15، 2009، ص. 212

الليبرالية كلمة مشتقة من أصل لاتيني وهي تعني الإنسان الحر أو الحرية الفردية حيث قدمت رؤية جديدة للعالم وصفها العالم الفرنسي "**إميل بولا**" (Emil pula) بقوله " **إن هذه الايدولوجيا التي كشفها التنوير للعالم والتي تضاد المسيحية عن طريق الخروج منها، تحمل اسما رمزيا مثقلا بالمعنى، ومشحونا بدلالة الواقع في القرن الماضي انه الليبرالية**"[1]

أما المقصود بالنظرية الليبرالية عند "**أندرو مورافيسك**" (Andrew Moravcsik) أستاذ العلاقات الدولية بجامعة برنستون فهي عبارة عن " نموذج معرفي ونظري وتجريبي إلي حد كبير لديه قدرة أكبر من باقي المدارس الفكرية الأخرى مثل الواقعية والمؤسساتية والبنائية، أما في مجال العلاقات الدولية فالليبرالية تعني تلك المدرسة الفكرية أو البرنامج البحثي التي تعني بدراسة العلاقات بين الدول عن طريق تتبع التأثيرات المتنوعة التي يحدثها الفاعلين المحليين والدوليين علي قدرة وأداء الدولة."[2]

حيث تنطلق الليبرالية من افتراض أن الديمقراطيات لا تحارب بعضها البعض، وتضع قيدا على الحروب، ولكن الزعم بأن الديمقراطيات بصورة عامة أكثر سلمية فهذا يثير جدلا كبيرا وقد عبر عن ذلك جاك ليفي (Jack Levy) أن أطروحة السلام الديمقراطي هي القانون التجريبي في دراسة العلاقات الدولية[3]

كما يرفض الليبراليون رأي الواقعيين القائل: إن الحرب هي الشرط الطبيعي للسياسة العالمية، غير أنهم يعتبرون الشركات متعددة الجنسيات والأطراف الفاعلة التي تتخطى الحدود الوطنية كالجماعات الإرهابية والمنظمات الدولية فئات ذات أهمية بالغة

---

[1] أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية**، دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، العراق: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007، ص. 271

[2] احمد محمد أبو زيد، **كيف تتحرك الدول الصغرى: نحو نظرية عامة**، مجلة العلوم السياسة، العدد، 44، 2012، ص.28

[3] أحمد قاسم حسين، **نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع**، سياسات عربية، العدد20، 2016، ص. 128

على صعيد بعض ميادين القضايا في إطار السياسة العالمية، ويميل الليبراليون في هذه الميادين التي تتحرك الدولة في نطاقها إلى اعتبار مجموعة ن المؤسسات البيروقراطية لكل منها مصالحه الذاتية، وليس في اعتبارها عنصرا فاعلا فريدا أو موحدا، وفيما يخص العلاقات بين الدول يشدد الليبراليون على فرص التعاون وتصبح المسالة الكبرى هنا تهيئة الأجواء التي يمكن فيها تحقيق التعاون على أفضل وجه كما ن المنهج الليبرالي ذوو نظرة إلى المصالح الوطنية أرحب بكثير من المنظور العسكري مما يؤكدون على أهمية المسائل الاقتصادية.[1]

فالليبرالية تدعي أن الأهداف التي تنتهجها وتسعى إليها هي أكثر جزما وفائدة بالنسبة للمجتمع وللدولة بحيث هذه الأخيرة تسعى دائما إلى بناء تفاعلاتها مع الدول الأخرى على أساس تعاوني نفعي، وذلك خلافا للبحث عن الأمن من خلال القوة كما هو الحال لدى الواقعية.[2]

فالنظر للسياسة الخارجية التركية والأمنية التركية من هذه المقاربة، نجد انه على تركيا آن تتبنى سياسات تعاونية مع دول جوارها وذلك لربطها في إطار تعاوني الذي تتقاطع فيه المصالح الإقليمية وبالتالي يستحيل أن تكون هناك خلافات، وبما أن تركيا هي الدولة التي لها مؤهلات لقيادة مثل هذه التكتلات لذلك عليها الأخذ بزمام المبادرة[3]

وعليه من خلال هذه المقاربة النظرية نستنتج انه على تركيا أن تبادر إلى بلورة علاقات تعاونية مع الدول العربية والإسلامية والشرق الأوسط بما يكفل الحل السلمي

---

[1] جون بيلس، وستيفن سميت، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة ، مركز الخليج للأبحاث، ط1، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص. 8

[2] عبد المالك محزم، **البعد الإقليمي للسياسة الخارجية التركية في ظل المعطيات الأمنية الجديدة**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسة ، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسة باتنة : جامعة الحاج لخضر، 2009/2008، ص. 55

[3] نور الدين محمد، **تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات**، ط1، دار: رياض الريس للكتب والنشر، 1998، ص. 20

للعديد من القضايا العالقة خاصة منها قضايا تفكك العراق وتجاوز المشاكل مع الجيران سوريا وإيران والمشكلة الكردية بالخصوص مع التركيز على النقطة المركزية في هذه المقاربة وهي تحويل الجوار الإقليمي من مناطق نزاع محتملة إلى مناطق تعاون. والتأكيد على حرية الفرد وحقه في الاختيار، مع احترام حقوق وحريات الآخرين.

خلاصة الفصل الأول:

تتجلى أهمية الفصل الأول من كونه الفصل التمهيدي والمدخل المفاهيمي للدراسة من خلال ضبط المفاهيم الأساسية والأطر النظرية بطريقة منهجية حيث:

تطرقنا في الفصل الأول المعنون بالتفصيل ألمفهومي والاقترابات النظرية للبعد الكردي في السياسة التركية الشرق أوسطية من خلال مبحثين الأول اشتمل على الإطار المفاهيمي للدراسة وذلك من خلال التطرق إلى أهم التعاريف حول الأقلية كظاهرة ذات أبعاد سياسية واجتماعية إضافة لذلك تم توضيح مفهوم الأكراد كأقلية في عدة مناطق تعرف بكردستان، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى الجانب النظري لتفسير البعد الكردي فمن خلال ما سبق نستنتج ما يلي:

- ينتج في ظل عدم التجانس وتفاوت ولاء الأغلبية وولاء الأقلية تفاوتا كبيرا يؤدي إلى تصاعد هذا التفاوت لحد الانفصال أو تمزق شامل ويؤدي إلى غرق الدولة في حضيض المشكلات.
- نجد أن الأقلية القومية والتي يحتويها وعاء القوم، ولكنها لا تحس بالانتماء إليه وتعيش مشدودة بكل وجدانها وأحاسيسها إلى كيانها القومي، الذي تنتمي له انتماء كليا مثلا الأكراد في العراق الذين هم من غير شك جزء من الكيان البشري في هذه الوحدة السياسية، ولكنهم عاشوا ويعيشون في الإحساس المستمر بعدم الانتماء للقومية العربية.

- الأكراد الذين يعيشون في شمال العراق يشكلون قومية متميزة ومختلفة، من حيث اللغة ومن حيث السكن، حتى وان كانوا ضمن حدود الدولة العراقية وينطبق الأمر كذلك مع أكراد تركيا.
- اختلاف وجهات النظر بين الباحثين والمؤرخين حول منشأ الكرد مازال غامضا، وان الآراء بصفة عامة لا تزال متضاربة في أصلهم ومنشأ لغتهم، إلا انه وبشكل عام يوجد اتفاق كبير على أن نسبة الأكراد تعود إلى أصول آرية بوصفهم نتاجا لاختلاط قبائل زاخروس والقبائل الهندوأوروبية التي أخذوا عنها لغتهم بلهجاتها الكثيرة والمتنوعة.
- لا يعتبر التمايز العرقي في مجتمع محدد شرطا لحدوث صراعات عرقية فقد يوجد تمايز لكن لا يشترط وجود صراع، فالعرقية لا تصبح خطيرة إلا إذا سيّست.

لذلك نلاحظ أن الدول التي تضم عدة قوميات وأقليات تعرف أوضاعا غير مستقرة خصوصا إذا ما تم تحريض وتسّيس هذه الأقليات من طرف فواعل داخلية أو خارجية لذلك على الدول أن تتعامل مع بعضها البعض عن طريق المقاربة الاقتصادية لتقوية العلاقات والتغلب على المشاكل والخلافات البينية.

الفصل الثاني: تحديات سياسات حزب العدالة والتنمية تجاه المسألة الكردية.

المبحث الأول: التحديات الداخلية لحزب العدالة والتنمية

المطلب الأول: المشكلة الكردية في تركيا.

المطلب الثاني: المقاربة التركية الجديدة تجاه أكراد الداخل.

المطلب الثالث: عقبات التعاملات التركية تجاه القضية الكردية.

المبحث الثاني: القضية الكردية في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق.

المطلب الأول: محددات تأثير المسألة الكردية على العلاقات التركية العراقية.

المطلب الثاني: السياسة التركية الجديدة تجاه إقليم كردستان العراق.

المطلب الثالث: تأثير الفواعل الإقليمية والدولية على توجهات السياسة التركية تجاه أكراد العراق.

تعد تركيا أبرز الفاعلين الإقليميين في منطقة الشرق الأوسط لذلك فإن لسياستها دور مهم سواء في الداخل أو تجاه إقليمها ودوله، فمع وصول حزب العدالة والتنمية ذو المرجعية الإسلامية في عام 2002 للسلطة، أتى بتغيرات اجتماعية وسياسية جديدة على المجتمع التركي وذلك بإعادة النظر في القضايا التي تعاني منها تركيا داخليا وخارجيا والمشاكل التي تعيق علاقتها الإقليمية والدولية بناءا على نظرية العمق الاستراتيجي وحل المشكلات العالقة مع جيرانها وتعدا القضية الكردية كأبرز التحديات التي تواجه تركيا على المستوى الداخلي والخارجي.

المبحث الأول: التحديات الداخلية لحزب العدالة والتنمية

سنركّز في هذا المبحث على تحديات القضية الكردية في تركيا من خلال إبراز السياسات التي أتى بها حزب العدالة والتنمية مند وصوله للسلطة عام 2002 لإنهاء مشكلة الأكراد، كما سنتناول العقبات الداخلية التي تواجه الحكومة التركية في تعاملها مع أكرادها.

المطلب الأول: المشكلة الكردية في تركيا

يشير مصطلح المشكلة الكردية في هذا المطلب إلى التحديات الداخلية التي تحملها القومية الكردية لتركيا من أخطار تهدد كيانها، حيث سنركز في هذا العنصر على الفترة التي سبقت وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، من خلال إعطاء نظرة عامة حول سياسة الحكومة التركية تجاه الأكراد آنذاك وذكر الأسباب التي أدت إلى وصول حزب العدالة والتنمية ذو الجذور الإسلامية إلى السلطة.

يحتل الأكراد في تركيا المرتبة الثانية بعد القومية التركية فهم بذلك يمثلون الأغلبية الساحقة من سكان ثماني عشرة ولاية تركية وهم بذلك يشكلون أكبر نسبة سكانية في تركيا ويتمركز الأكراد بأعداد كبيرة في منطقة أناضوليا التركية الثلاث (الشرقية و الوسطى و الجنوبية الشرقية) أما المنطقة التي يسكنون فيها فيطلق عليها اسم كردستان الشمالية[1]

[1] أحمد نوري النعيمي ، **العلاقات التركية – العراقية (الواقع والمستقبل)**، مرجع سابق ، ص.211

الفرع الأول: المشكلة الكردية قبل وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة

سعى العديد من السياسيين الأتراك في سنوات الثمانينات والتسعينيات من القرن الماضي إلى إيجاد حل سياسي للصراع، ففي عام 1991، أعلن السياسي المخضرم "سليمان ديميريل" "**نحن ندرك الواقع الكردي**"، وفي عام 1995، ربط مسعود يلماز من حزب الوطن الأم آفاق تركيا بالاتحاد الأوروبي لحل المسألة الكردية كما أن الأحزاب السياسية السائدة في تركيا لم تصوغ أي مقترحات واضحة لتسوية النزاعات، و ظلت عموما غير ملتزمة بالحوار مع الحركة الوطنية الكردية، وغالبا ما ينظر إلى "تورغوت أوزال" من حزب الوطن الأم، ورئيس وزراء تركيا بين عامي 1983 و 1989 والرئيس بين عامي 1989 و 1993، على انه احد رجال الدولة الأكثر جرأة في إنهاء التمرد من خلال المفاوضات السياسية ويعتقد أنه كان له دور أساسي في تخفيف القيود المفروضة على استخدام اللغة الكردية في تركيا وفي جعل حزب العمال الكردستاني يعلن وقف إطلاق النار من جانب واحد في آذار / مارس 1993 كما أدى صعود حزب الرفاه الإسلامي في السياسة التركية خلال التسعينات إلى مناقشة حل إسلامي للمسألة الكردية، ومع ذلك، مثلها مثل الأحزاب الرئيسية في تركيا، فشلت أيضا في وضع سياسة متسقة فيما يتعلق بالمسألة الكردية وقد أدى القبض على أوجلان في عام 1999 وسياسات حزب العمال الكردستاني اللاحقة إلى تغيير طبيعة الصراع مع الشعور بالحياة الطبيعية التي عادت إلى المنطقة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وأدى ذلك إلى تخفيف الضغط على السياسيين الأتراك لمعالجة المسألة الكردية.[1]

كما تعرضت تركيا نتيجة سياسات الرئيس "بولند أجاويد" رئيس الحكومة الائتلافية (28 ماي1999– 18 نوفمبر 2002 إلى أزمات سياسية واقتصادية وأيضا مشاكل متعلقة بالتعديلات القانونية كإلغاء عقوبة الإعدام والسماح باللغة الكردية مما أدى إلى رفض هذه القرارات من قبل الائتلاف الحكومي وهو حزب الحركة القومية برئاسة "دولت بفجلي"

[1] GUNES, Cengiz, **Turkey's Kurdish Question: Dilemmas of War and Peace**, (Department of Government, University of Essex, UK, 2013) p.11

لأنه يرى أن إلغاء عقوبة الإعدام تعني إفلات عبد الله أوجلان زعيم الحزب الكردستاني وقائد التمرد ضد الدولة وغيرها من المشاكل .[1]

فتركيا تنظر إلى المشكلة الكردية من منظورها الاستراتيجي القاضي بالمحافظة على وحدة تركيا فخلال السبعين عاما المنصرمة لجأ النظام التركي إلى استخدام القوة العسكرية في قمع الحركة القومية الكردية كأسلوب لمعالجة المشكلة الكردية التي ينكر وجودها أصلا، والتي لم تنص عليه جميع الدساتير التركية ولم تُشِر إلى أية حقوق أو نص يميز الأكراد باعتبارهم قومية غير القومية التركية وإنما اعتبرت الشعب التركي شعبا واحدا ليس فيه قوميات أخرى[2]

لأن تركيا ترى في الموضوع الكردي أحد أهم مصادر التهديد الداخلية والخارجية منذ مرحلة تأسيس الجمهورية الكمالية إلى اليوم، لذلك تقوم سياستها الدفاعية على المبادئ التالية:

حماية الدولة والمحافظة على استقلالها وسلامة أراضيها.

اتخاذ التدابير اللازمة لمنع أو لضبط النزاعات والصراعات الداخلية .

احتواء مصادر التهديد الداخلية سواء في بعدها الإيديولوجي "اليساري" أو القومي(الحركة الكردية)

احتواء الأبعاد الخارجية للمسألة الكردية حيث كان الموضوع الكردي من أهم عوامل التحالف بين تركيا وإسرائيل.

الضمان العملي لسياسات الأمن الجماعي تحت مظلة حلف الناتو والاتفاقات العسكرية والإستراتيجية مع أطراف أخرى في المناطق والأقاليم المحيطة أو ما يسميه الأتراك العمق الاستراتيجي.[3]

---

[1] معمر خولي، **الإصلاح الداخلي في تركيا**، (دراسة)، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011)، ص.5

[2] سعد ناجي جواد، مرجع سابق، ص. 38

[3] محفوظ عقيل، **تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية**، سلسلة دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011 ، ص.21

فمنطقة كردستان هي جسر رابط بين عِدّة شعوب (العرب، الفرس، الترك، الأكراد) فهي تتميز بموقع جغرافي قريب ومطل على الخليج العربي ما جعلها محط أطماع وصراع إقليمي ودولي.[1]

فرغم معانات تركيا من حركات التمرد الكردية المسلحة مند أوت 1984 وعلى رأسها حزب العمال الكردستاني (PKK) إلا أنها بقيت متمسكة بالخيار الأمني و العسكري بغرض حسم هذه المشكلة كـمُشّكلة إرهابية وفقا لتصور المؤسسة العسكرية التركية، فالحكومات التركية كانت تدرك تماما الأثر السلبي لاستمرار حرب الأكراد على مكانتها على المستويين الإقليمي والدولي ولاسيما الاتحاد الأوروبي الذي تسعى جاهدة للانضمام إليه[2]

إن البحث في الأسباب التي أدت إلى صعود حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا في أقل من عام ونصف من تأسيسه يرجع إلى عاملين أساسيين إضافة إلى عوامل عميقة وراء هذا الصعود وهما:

- أن الشعب التركي لم يعد على استعداد لإعطاء النخبة العلمانية التقليدية فرصة أخرى بعد ثلاثة أرباع القرن من العنف والانقسام الداخلي والتوتر والتأزم الاقتصادي المستمر.

- أن الناخب التركي أمِل أن يحقق صعود الحزب إلى الحكم إعادة التوازن لأشّكال الهوية والثقافة الذي نخر الجمهورية التركية، وأقام تلك الهوة العميقة بين الدولة والمجتمع.[3]

فمند عام 1970 أي مند تأسيس أول حزب سياسي إسلامي في تركيا لغاية 2002م شُكّلت خمسة أحزاب سياسية هي حزب النظام الوطني والسلامة الوطني والرّفاه وكذلك حزب الفضِيلة وأخيرا حزب السّعادة (SP) وكل هذه الأحزاب كان مصيرها الإلغاء والحظر وكان السّبب في ذلك هو اتهامها بمعاداة العلّمانية لذلك حاول مُؤسّسو حزب

---

[1] حسين مصطفى أحمد، **المسألة الكردية والسياسة الدولية: دراسة في أسباب ومداخل التأثير**. مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد، 4، 2011، ص. 305

[2] عماد الضميري، **تركيا والشرق الأوسط**، عمان: مركز القدس للدراسات السياسية، 2002، ص. 15

[3] ريز لطيف صادق، **العلاقات الأمريكية – التركية في ظل عهد حزب العدالة والتنمية، 2003- 2011**، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية ، كلية الآداب والعلوم ، قسم العلوم السياسة ، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص. 41

العدالة والتنمية الاسّتفادة من التجارب السابقة من خلال الانطلاق برؤية فكرية جديدة تنسجم مع الواقع السياسي التركي ومشكلاته دون الاصطدام مع المؤسسة العلمانية المسيّطرة على البلد[1]

فقد حاول قادة حزب العدالة والتنمية وعلى رأسهم "رجب اردوغان "تطبيق مفهوم جديد للعلمانية التركية والتي في الأصل تختلف عن العلمانية الأوروبية، حيث أعلنت قيادات الحزب بشكل متكرر ما تصبو إليه وهو أن تتبنى الدولة التركية العلمانية بمعناها الأوروبي، وليس العلمانية الكمالية.[2] وهذا ما خلق لها عدة مشاكل خصوصا مع المؤسسة العسكرية حامية العلمانية التركية.

كما ركز حزب العدالة والتنمية في برنامجه على مجموعة من الأهداف الداخلية ووسائل تحقيق تلك الأهداف، والتي أعطت له أفضلية للوصول للسلطة ومن بين هذه الأهداف:

- تحقيق السّيادة من دون قيد أو شرط للشعب التركي
- الحفاظ على وحدة الدولة التركية وعلى القيم والأخلاق
- تحقيق الحضارة المدنية المعاصرة في تركيا وكذلك العدالة بين الأتراك والتوزيع العادل للدّخل القومي

كما ركز على وسائل تحقيق هذه الأهداف من خلال:

- استئصال مشكلات تركيا المستعصية بتعبئة الموارد الإنسانية والطبيعية المهملة وخفض معدّل البطالة وردْم الهوّة في توزيع الدّخل مما يزيد مستوى الرفاه.
- إتباع سياسات تهدف إلى تحقيق الكفاءة والفاعلية في الإدارة العامة والشفافية الكاملة والمحاسبة في كل جانب من جوانب الحياة العامة[3]

---

[1] أحمد قاعود، **الإصلاحات الداخلية في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية 2002- 2015**، مركز رؤية للتنمية السياسية، 2016 ، ص.10

[2] عمرو الشوبكي، وأخرون **عودة العثمانيين الإسلامية التركية**، ط4، مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2012، ص. 84

[3] معمر خولي، مرجع سابق، ص.11

الفرع الثاني: حزب العدالة والتنمية التركي (Adalet ve Kalkınma (APK) Partisi)

يعتبر حزب العدالة والتنمية حزبا سياسيا تركيا، إذ يصنف نفسه بأنه حزب محافظ معتدل، غير معاد للغرب، يتبنى رأسمالية السوق، ويسعى للانضمام للاتحاد الأوروبي، ويعتبر الحزب الحاكم حاليا في تركيا مند تشرين الثاني / نوفمبر 2002، بعد أن تم تشكيله عن النواب المنشقين عن حزب الفضيلة الذي كان يرأسه نجم الدين آربكان[1]

فعلى إثر غلق حزب الفضيلة انشق برلمانيو الحزب إلى جناحين، الجناح الأول شكل حزب باسم السعادة (SP) برئاسة "رجائي كوتان"، والجناح الثاني والذي يعد جناحا متجددا قاده شباب بزعامة طيب رجب "أردوغان" والذي أدى إلى تشكيل حزب العدالة والتنمية (AKP)[2]

حيث فاز بانتخابات نوفمبر 2002 بنسبة 34%، من أصوات الناخبين متقدما كثيرا عن حزب الشعب الجمهوري العلماني والذي احتل المرتبة الثانية بنسبة 19%، وبالتالي حصل حزب العدالة والتنمية على ثلثي المقاعد تقريبا في الجمعية الوطنية وهو ما أهله لتشكيل الحكومة بمفرده.[3] دون اللجوء إلى الدخول في ائتلاف سياسي حتى في الأعوام 2002، 2007، 2011، وكذلك انتخابات 1 نوفمبر 2015 ومند عام 2002 أصبح حزب العدالة والتنمية الفاعل الرائد فيما يتعلق بالأجندة السياسية للبلاد.[4]

---

[1] يسرى عبد الرءوف يوسف الغول ، **أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية – الاسرائلية** مذكرة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، غزة : جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص96

[2] أحمد نوري النعيمي، **النظام السياسي في تركيا**، ط1، عمان: دار زهران للتوزيع والنشر، 2010، ص.388

[3] أنجيل راباسا وإف، ستيفن لارابي، **صعود الإسلام السياسي في تركيا**، (ترجمة: إبراهيم عوض)، (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات ، ط1، 2015)، ص.99

[4] حاتم اته، وآخرون، **تركيا تحت حزب العدالة والتنمية: من سياسة الحزب المهيمن إلى نظام الحزب المهيمن**، مجلة رؤية تركية، العدد1، 2016، ص.21

إذ تمتد جذور حزب العدالة والتنمية إلى الحركة الإسلامية التي ظهرت في تركيا والتي شملت حزب الرفاه الذي يعد أساسًا للتوجه الإسلامي في البلاد.[1]

وهو بذلك يتشكل من ثلاث تيارات رئيسية تيار إسلامي منشق عن حركة اربكان وتيار منشق عن الحركة القومية والتيار الثالث وهو تيار علماني منشق عن أحزاب علمانية مختلفة، وما يجمع هذه التيارات الثلاث وهو الرفض غير المعلن لقدسية الإيديولوجية الكمالية وهيمنة المؤسسة العسكرية على القرار السياسي.[2]

لذلك شكّل وصول حزب العدالة والتنمية "AKP" إلى السلطة منعطفا داخل تركيا وخارجها وقد أسهم في نجاح هذا الحزب عدة عوامل منها إفلاس النخبة السياسية العلمانية، وافتقادها لنهج سياسي واضح فضلا عن تجنب أردوغان مواجهة التطرف العلماني بتطرف إسلامي عكس سابقه نجم الدين أربكان الذي طرح نهج إسلاميا لقيادة تركيا إلا أنه باء بالفشل[3]، حيث قال رئيس الوزراء التركي أحمد داود أغلو في اجتماع للحزب في مدينة قونيا " إن حزب العدالة والتنمية ليس مجرد حزب سياسي، بل حركة تاريخية تمثل بصدق رغبات الشعب التركي وتطلعاته"[4]

الفرع الثالث: الواقع الكردي بعد وصول حزب العدالة والتنمية

مع بدايات الألفية الثالثة عرف الداخل التركي في الفترة الأخيرة ولا سيما في العقد الأخير العديد من القضايا الشائكة على غرار مسألة دور الجيش التركي في الحياة السياسة

---

[1] سونر كاجابتاي، **شبح أتاتورك 7 سنوات من حكم العدالة والتنمية**، مجلة العرب الدولية، العدد 1534، 2009، ص. 21

[2] سعد عبد العزيز مسلط، **المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا**، دراسات إقليمية، العدد 12، جامعة الموصل، 2008، ص. 260

[3] حسين مصطفى احمد، **المسالة الكردية في تركيا وتأثيرات المتغيرات الداخلية والخارجية**: دراسة تحليلية ومستقبلية، السياسة الدولية، العدد، 26، 2015، ص.59

[4] رنا عبد العزيز الخماش، **النظام السياسي التركي: 2002– 2014م**، مجلة المستقبل العربي، العدد، 449، السنة 2016،ص.73

والمسألة العلمانية والمسالة العلوية والمسألة الكردية كأخطر الملفات وأصعبها على السياسة التركية مند تأسيس الدولة التركية إلى غاية 2002[1]

فعندما جاء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة رفضت تركيا الاعتراف بمواطنيها الأكراد، الذين يقدر عددهم بحوالي خمس سكان البلاد، كأقلية عرقية، وفي سنة 2005 اعترف رئيس الحكومة التركية اردوغان بالمسألة الكردية إلا انه وفي الآونة الأخيرة في مارس 2015 أخذ خطوة إلى الوراء في القول بأنه لا توجد أي مسألة كردية في السياسة التركية، ومع محاكمتي شبكة "ارجينيكون" "القومية المتطرفة و قضية "سليدجهامر"، خضع الجيش للرقابة المدنية، مما سمح أيضا لإدارة حزب العدالة والتنمية بإعادة صياغة نهجها من مشكلة إرهابية تعالج من خلال هيكل القيادة العسكرية إلى مشكلة كردية تعالج في المجال السياسي.[2]

فمند وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة سعى إلى تحديث النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعمل على تلبية متطلبات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من خلال التأكيد على ضرورة تحسين مستوى حياة الفرد، وتوسيع سقف الحريات العامة، والعمل على إيجاد الحلول السلمية للمشكلة الكردية بدلا من الحلول الأمنية والعسكرية.[3]

المطلب الثاني : المقاربة التركية الجديدة حيال أكراد الداخل

مع الفوز الساحق الذي حققه حزب العدالة والتنمية استطاع أن يزيح طبقة سياسية بكاملها عن السلطة كانت تتحكم في المشهد السياسي التركي بدعم من المؤسسة العسكرية لذا وجد الحزب نفسه أمام جملة من التحديات بشأن حل المشكلة الكردية، كان أبرزها ما يتعلق بعقيدة الدولة الرسمية ودستورها القائم على أساس "أن تركيا أمة واحدة

---

[1] علي حسين باكير، وآخرون، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، ط1، قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010، ص. 65

[2] KUBILAY, Arin. **Turkey and the Kurds-From War to Reconciliation**?(Center for Turkish Studies, Portland State University and UC Berkeley's Center for Right-Wing Studies 2015) p.1

[3] حسين مصطفى أحمد، المرجع السابق، ص. 56

ودولة واحدة غير قابلة للتجزئة" أما التحدي الثاني وهو معالجة التخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي تعاني منه المناطق الكردية، وقد ارجع رئيس الوزراء التركي أردوغان سبب ذلك إلى الهجمات التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني والذي يكلف الدولة ثلاثمائة مليار دولار "قائلا ولو تم توفيرها لا أمكن بناء مائة مدرسة وتحسين الخدمات الاجتماعية والصحية للمواطنين"[1]

حيث انتهج الحزب مسارين لحل المسألة الكردية:

المسار الأول: التسوية السياسة حيث بدا الحزب في معالجة هذه المشكلة علانية عام 2005 من خلال الزيارات التي قام بها اردوغان لعدة مدن كردية وفي عام 2009 ثم إطلاق مبادرة الانفتاح الديمقراطي إلى جانب المحادثات التي أجرتها الحكومة التركية مع عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني

المسار الثاني: تحقيق التنمية المستدامة والرفاهية الاقتصادية في مناطق شرق البلاد[2]

لذلك سنركز في هذا المطلب على الإصلاحات التي قامت بها الحكومة التركية في سبيل إيجاد الحلول التوافقية لإنهاء المشكلة التركية والتي تعتبرها تركيا مشكلة داخلية تستلزم إعادة النظر في الأسباب والمشاكل المسببة لها والعمل على حلها بالطرق السلمية والديمقراطية، وتقوم مقاربة حزب العدالة والتنمية على مبادئ رئيسة يمكن تلخيصها بالآتي:

فنهضة تركيا وتقدمها مرهونان بحل القضية الكردية التي تستنزف ثروتها البشرية ومواردها وتفتح باب أمام التدخلات الخارجية لذلك لابد من :

– الاعتراف بالمظلومية التاريخية للأكراد في تركيا والمنطقة، واعتبار القضية الكردية شأنًا تركيًّا أو مشكلة داخلية وليس قضية إقليمية أو حربًا بين أعداء، كما يجب أن تحل القضية الكردية سياسيًّا ضمن إستراتيجية متكاملة، وليس من خلال رؤية أمنية–عسكرية.

[1] سلمان داود سلوم العزاوي، مرجع سابق، ص.134

[2] رنا عبد العزيز الخماش ، مرجع سابق، ص.78

– على الدولة أن تعمل على الاعتراف بالحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية للأكراد. ويجب على حزب العمال الكردستاني أن يبادر إلى إلقاء السلاح وترك العمل العسكري.
– يحتاج الحل السياسي لإنضاج العوامل المساعدة على نجاحه، سياسة التدرج لتجاوز الأزمات المزمنة والعراقيل الكثيرة، وعلى رأسها الرفض الشعبي[1].

الفرع الأول: الإصلاحات السياسية والدستورية

بعد أن ضمن حزب العدالة والتنمية التأييد الداخلي والخارجي قام بإجراء إصلاحات جذرية شملت 27 مادة من الدستور 1982م، حيث تم إجراء أربعة وعشرين تعديلا، تركز اغلبها على تعزيز وترسيخ حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتطوير وتوطيد الديمقراطية في تركيا كما تم إلغاء المادة 143 من الدستور عام 2004 حيث حلت بموجبها محاكم أمن الدولة وفي 7 أيار عام 2004 تم إلغاء عقوبة الإعدام حتى إبان الحروب وضمن التعديلات الدستورية الأخرى تم إلغاء حق رئاسة الأركان العامة في الجيش تسمية عضوا لها في مجلس التعليم العالي[2].

وشملت هذه التعديلات أيضا قطاع القضاء من خلال مجلس القضاء الأعلى وتحييد الجيش، ومراقبة تدخله في الحياة السياسية، وإرساء ديمقراطية حقيقية وتعددية تسمح بتمثيل الأقليات الكردية والمساواة بين الجنسين[3]

وهذا ما يجعل المسالة الكردية حاضرة في المقدمة من هذه التغيرات والتعديلات وتزيد أيضا من إمكانية التحكم في تحرك الكرد نحو التنظيم الذاتي وتجاه الدولة كما تضمنت التغيرات أمورا تتعلق بالحقوق الثقافية واللغوية للأكراد مثل السماح للغة الكردية باستعمالها في كل الميادين ماعدا المعاملات الرسمية إلى جانب إنشاء محطة تلفزية

---

[1] سعيد الحاج، **عملية السلام مع أكراد تركيا أمام مفترق طرق**، ترك برس، بتاريخ، 19 يناير 2016، تصفح يوم 19 /2017/05، 21:10 http://www.turkpress.co/node/17611

[2] مهدية صالح العبيدي، **الرؤية الفكرية لحزب العدالة والتنمية في تركيا**، مجلة العلوم السياسية، العدد 49، جامعة بغداد، ص.96

[3] عفاف حراش، **تركيا وقضية الانضمام للاتحاد الأوروبي في فترة حكم حزب العدالة والتنمية**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسة، كلية العلوم السياسة والإعلام ، قسم العلوم السياسة، جامعة الجزائر 3، ص.77

باللغة الكردية ومجموعة من دور النشر الناطقة باللغة الكردية[1]، وكذلك إلغاء حالة الطوارئ في جنوب شرقي تركيا، وإصدار قانون عفو عن التائبين من الأكراد الذين التحقوا بحزب العمال الكردستاني الانفصالي المعروفة بعملية الانفتاح الديمقراطي، وتشديد العقوبة على القائمين بعمليات تعذيب سواء في السجون أو في مراكز الشرطة[2]

وأيضا من المؤشرات التي تضمنتها مبادرة تركيا لحل المشكلة الكردية نذكر منها جلسة البرلمان التركي المنعقدة في 11-12-2009 والذي شملت خطة شاملة تنهي الصراع المسلح وإجراء تغيرات جوهرية على مطالب الأكراد الثقافية والسياسة، كما تم تعيين نائب رئيس الحكومة "بولنت أرينج " مسؤولا على الملف الكردي[3]

كما تجنبت قيادة الحزب الخطاب السياسي القائم على رؤية سياسية أيديولوجية أو عرقية أو دينية من شانها أن تلغي الأخر وتنطلق تركيا في ذلك من خلال إقامة صلة وثيقة بين الحرية والأمن تعتبر ضرورة من ضرورات الأمن القومي التركي ومن الإصلاحات السياسية أيضا إرساء قواعد المجتمع المدني وإلغاء كل مظاهر حكم العسكر الذي يتناقض مع الديمقراطية. [4]

ومما لاشك فيه فان المسألة الكردية في تركيا كانت ولا تزال أحد أكثر المشاكل الداخلية المثيرة للجدل، حيث تتعامل معها الحكومة التركية بحساسية مفرطة سواء علنية أو خلف كواليس السياسة، فتركيا عاشت سنوات ثمانينيات والى ألان تجربة مريرة فيما يخص صراعها مع الأكراد والحركة المتمردة الكردستانية، حيث راح ضحيتها أكثر من 30 ألف شخص وما نجم عنها من توترات وإختلالات أمنية وتصدعات اجتماعية.[5]

وفي هذا الصدد أبدت المؤسسة العسكرية تحفظها من التعديلات الدستورية والتي استهدفت تقليص نفوذها وتلك التي تتعلق بقانون العقوبات والبند الخاص بتوسيع سقف

---

[1] محفوظ عقيل ، مرجع سابق، 68

[2] معمر خولي، مرجع سابق، ص. 22

[3] عقيل محفوظ، مرجع نفسه، ص.25

[4] أحمد قاعود، مرجع سابق، ص. 42

[5] عثمان علي، **حزب العدالة والتنمية في تركيا والمسالة الكردية**، ط1، العراق: أربيل، مطبعة المنار، 2013، ص. 169

الحريات الممنوحة للأكراد كم أبدت أيضا مخاوفها إزاء إمكانية استغلال الحزب الحاكم الإصلاحات التي يطالب بها الاتحاد الأوروبي لتوسيع قاعدته وتدعيم التوجهات الإسلامية في تركيا وقبولها للفيدرالية.[1]

الفرع الثاني: الإصلاحات الاقتصادية

عرف النظام العلماني التركي ومند تأسيس الدولة التركية على يد كمال أتاتورك اقتصادا تشوبه الاختلالات وذلك راجع لهيمنة المؤسسة العسكرية وفشل المسؤولين عن الاقتصاد في إخراج الدولة من أزماتها الاقتصادية إلى جانب الأزمات السياسية الداخلية التي عصفت بالنظام الاقتصادي التركي كان أخرها الأزمة الاقتصادية المالية عام 2001.

ففي انتخابات 2007 فاز حزب العدالة والتنمية بأغلبية المقاعد بنسبة47% كما حصل الحزب على أكثر من 50 % من الأصوات الكردية في شرقي وجنوب شرقي تركيا. وأظهرت هذه النتيجة أنه على الرغم من تزايد الخطاب المتشدد الذي قام به حزب العدالة والتنمية، فإن الأكراد رحبوا بالجهود السابقة المبذولة من طرف الحزب لتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في جنوب شرق البلاد و تعهداتها بشان إيجاد حل دائم للقضية الكردية.[2]

حيث أطلق حزب العدالة والتنمية برنامجا إصلاحيا ركز فيه على الإصلاح الهيكلي و تحرير الاقتصاد مع العمل على تأهيل تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي وما تقتضيه من تغيرات جذرية على أكر من صعيد[3]

هذا ما دعا الحزب لتبنى مقاربة تقوم على النظر إلى أن المشكلة الكردية هي في المقام الأول اقتصادية اجتماعية، وان التنمية في مناطق جنوب شرقي تركيا (GAP)

---

[1] سعد عبد العزيز مسلط، مرجع سابق، ص. 268

[2] Kayhan Pusane, Özlem, **Turkey's Kurdish Opening**: **Long Awaited Achievements and Failed Expectations**. *Turkish Studies*, 2014, vol. 15, no 1, p.87

[3] جلال ورغي، **الحركة الإسلامية التركية: معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي**، ط1، قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010، ص.55

ستنهي المشكلة،[1] وشمل هذا المشروع عدة محافظات في الجنوب الشرقي للأناضول والتي تضم الأغلبية الكردية.

والذي يستهدف الفجوة الحاصلة بين مناطق تركيا على صعيد التنمية البشرية، وإزالة التفاوت الاجتماعي الاقتصادي القائم على أساس اثني[2]، كما تهدف الحكومة التركية من خلال هذا المشروع إلى إعادة إعمار المناطق المتضررة في جنوب شرقي البلاد وتعويض سكانها والعمل على تخفيف الضغط عن المناطق ذات الأغلبية الكردية بتهجيرهم إلى مناطق أخرى ضمن سياسة الهندسة المجتمعية.[3] وهذا ما يوضح مساعي الحكومة التركية في حل المسالة الكردية من خلال تطوير مشروع (الغاب) لأن إقامة مشروع إنمائي متعدد الأهداف سيؤدي إلى صهر سكان المناطق الكردية وإدماجهم ببقية السكان في الدولة التركية.

حيث أعلن رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان 27 مايو 2008 في "ديار بكر، عن هذه الخطة المعروفة باسم أكبر خطة للتنمية الإقليمية في تركيا، فضلا عن خطة عمل أشمل بين للجميع، وقد تم تنفيذ مشروع "غاب" الذي وضعته الدولة للمنطقة كمشروع استراتيجي وطني للطاقة واستهدف أيضا مشاريع الري في القطاع الزراعي والتي تهدف إلى زيادة التنوع والخصوبة وتحسين نوعية الصناعة والمساهمة في خلق فرص عمل إقليمية.[4]

كما شملت سلسلة الإصلاحات الاقتصادية العامة للحكومة التركية العمل على التخلص من الديون العامة والخارجية وهيكلة النظام المالي وإتباع نموذج إنمائي في مجال الصادرات والحرص على خفض نسبة التضخم في الأسواق حيث وصلت إلى

---

[1] عبد الحليم غزالي، **الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا**، ط1، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2008، ص 71

[2] محفوظ عقيل، مرجع سابق، ص. 51

[3] سعيد الحاج، **مسيرة تركيا خلال 12 عام: مشروع جنوب شرق الأناضول**، ترك برس، بتاريخ 2015/06/8، تصفح يوم 2017/05/16، 23:13 http://www.turkpress.co/node/9236

[4] Freeman, Laurie. "**A Roadmap for a Solution to the Kurdish Question**: Policy Proposals from the Region for the Government." (2008), P. 20

مادون العشرة بالمائة في ظل حكم حزب العدالة والتنمية وكذلك إصلاح المنظومة الصحية والتعليمية بإنشاء العديد من المستشفيات والمدارس الحكومية.[1]

فتركيا من خلال هذه الإصلاحات تصبوا لكسّب الدعم نحو قبولها في عضوية الاتحاد الأوروبي، وكذلك عملت على تطوير علاقتها السياسة والاقتصادية مع الولايات المتحدة وأوروبا، كما أنها استطاعت إعطاء شرعية أكبر للحزب الحاكم كحزب وطني لا يقوم على أساس الأقلية أو العرقية أو الدينية[2]

فمند تأسيس الاتحاد الأوروبي بدوله الواقعة في أوروبا بشقيها الغربي والشرقي وتركيا تحاول أن تحقق حلّمها بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مستفيدة من الحقيقة الجغرافية لوقوع الجزء الغربي من مدينة اسطنبول في القارة الأوربية فتركيا تسعى لمشاركة أوروبا تطورها واستقرارها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي[3]

إلا أن العديد من دول الاتحاد ترفض الملف التركي للانضمام للاتحاد الأوربي الذي بدأت مفاوضاته في 2005 على أساس عدة اعتبارات مازالت تركيا لم تحسم أمرها والتي تمحورت حول الهوية التركية وإعادة انبعاث الإسلامي إلى ذلك جانب علاقة تركيا بالاتحاد الأوروبي وكذلك المسالة الكردية، وغيرها من المسائل التي تخص علاقة تركيا بمحيطها الإقليمي والدولي على غرار المشكلة القبرصية والعلاقة مع اليونان ودور تركيا في البلقان والعداء التقليدي مع روسيا ...[4]

---

[1] عمر بولاط، **سجل الاقتصاد التركي خلال 12 عام من وإلى أين**، موقع ترك برس، 2015/01/5، تصفح يوم، 2017/05/07، 15:00، http://www.turkpress.co/node/4633

[2] أحمد سليمان سالم الرحاحلة، **الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط الفرص والتحديات**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2014، ص. 58

[3] محمد مسلم الحسيني، **تركيا والاتحاد الأوروبيين طلاق خلعي أم رجعي**، صحيفة العرب، العدد، 9495، الأربعاء 2014/03/12، ص 12

[4] طالب حسين حافظ، **تركيا والاتحاد الأوروبي**، السياسة الدولية، العدد 18، 2011، ص.416

لذلك تنص معايير كوبنهاغن على استقرار المؤسسات التي تضمن الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان وحماية حقوق الأقليات، ولا توجد مساومة بشأن هذه المعايير ويتعين على تركيا قبولها لدخول الاتحاد الأوروبي.[1]

وفي سياق أخر وبالرغم من تصنيف الاتحاد الأوروبي حزب العمال الكردستاني كمنظمة إرهابية تم استقبال شخصيات محسوبة على الحزب وبعدها بيومين أقام البرلمان الأوروبي ندوة بعنوان" لاتحاد الأوروبي، تركيا، الشرق الأوسط، والأكراد" في المؤتمر الثالث عشر للبرلمان حول القضية الكردية وتم فيها استضافة النائب عن حزب الشعوب الديمقراطية (HDP) (القومي الكردي) عثمان بايدمير، وزعيم حزب الاتحاد الديمقراطي (الكردي) (PYD) في سوريا صالح مسلم وآخرين[2] وهذا ما رأته تركيا مجحفا بحقها واعتبرت سياسة الاتحاد الأوربي تجاهها سياسة تحركها أطراف لا تريد التطور والتقدم لتركيا.

عبر الرئيس التركي طيب رجب اردوغان عن استيائه من المعاملة التي يعامل بها الاتحاد الأوروبي تركيا قائلا " إن تركيا كانت تشاهد في العقود الماضية كيف إن دولا اقل تطورا منها واقل أهلية للعضوية تنضم إلى الاتحاد الأوروبي، وأضاف "أجبرتنا أوروبا على الانتظار لـ 53 سنة، رغم أننا أفضل حالا من الدول التي انضمت فعلا إلى الاتحاد. لم تجبر أي دولة مرشحة على تجرع معاناة كما أجبرنا". [3]

إذن فالرفض الأوربي لتركيا يعد أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت من تركيا تعيد دراسة العديد من خياراتها حيث ازدادت قناعة الدولة التركية بان أمنها القومي ومصالحها

---

[1] Gunter, Michael M. T**he Kurds ascending: the evolving solution to the Kurdish problem in Iraq and Turkey**,(Palgrave Macmillan, 2008), p.93

[2] سعيد الحاج، **تركيا والاتحاد الأوروبي ونظرية المؤامرة**، ترك برس، بتاريخ: 2016/12/16، تصفح يوم 2017/04/27، 23:42 http://www.turkpress.co/node/29002

[3] أردوغان: **الاتحاد الأوروبي منحاز و متعصب ضد تركيا**، (BBC) العربية، بتاريخ: 2016/07/23 تصفح يوم 2017/05/01، 22:47
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/07/160723_turkey_erdogan_eu_biased

الإستراتيجية مرتبطة أكثر بمحيطها العربي والإسلامي، الأمر الذي يدفعها اليوم لإقامة شراكة إستراتيجية مع البلدان العربية والإسلامية.[1]

المطلب الثالث: عقبات التعاملات التركية تجاه القضية الكردية التركية

تواجه السياسة التركية الداخلية عدة تحديات تحد من مساعيها الرامية لحل الصراع الكردي كما تؤثر على سياستها التنموية ، وهذا ما يعقد الأوضاع ويزيد الهوة بين الأكراد والحكومة التركية ويبعد أفاق حل هذه القضية

الفرع الأول : نشاطات حزب العمال الكردستاني وتأثيرها على السياسة التركية

تعتبر قضية حزب العمال الكردستاني من القضايا التي كانت ولا تزال تشكل مشكلا حقيقيا في علاقات تركيا والعراق، بعد سقوط النظام في العراق واحتلاله[2].

و يعد حزب العمال الكردستاني نتاجا لإنكار الدولة التركية هوية الوجود الكردي. وكان رد فعل على سياسة الدولة تجاه الأكراد، لذلك كان حزب سياسي يكافح من أجل بناء دولة وطنية للأكراد.[3]

تأسس حزب العمال الكردستاني (PKK) في عام 1978 بطريقة سرية على يد مجموعة من الطلاب اليساريين الملتفين حول عبد الله أوجلان، في عام 1984 دشن حزب العمال الكردستاني حركته المسلحة في تركيا، سعى (الحزب العمال الكردستاني) الماركسي– اللينيني في بداية نشأته إلى إقامة (كردستان الكبرى) على ارض من تركيا والعراق وإيران وسوريا، وبسبب صعوبة عمل حزب العمال الكردستاني داخل الأراضي التركية، ومع تصاعد هجمات الجيش التركي خلال سنة 1979، اتخذ الحزب قراره بالخروج من تركيا فانتقلت قيادته من "ديار بكر" إلى "اورفة"، وفي تموز من نفس السنة

---

[1] فتيحة ليتيم، تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط مجلة المفكر، العدد 5، 2010، جامعة بسكرة، ص. 213

[2] منى حسين عبيد، **العلاقات التركية العراقية وأثرها على استقرار العراق**، مجلة دراسات دولية، العدد، 60، السنة 2015، ص. 104

[3]Seevan Saeed, ***The Kurdish National Movement in Turkey: From the PKK to the KCK*** , Doctor of Philosophy in Middle East Politics, (University of Exeter, England, 2014), p. 115

عبرت قيادته الحدود ولجأت إلى سوريا وسهل البقاع اللبناني، ونظرا للظروف الإقليمية والدولية الصعبة غير الحزب من أهدافه وأصبح ينادي بالحكم الذاتي في إطار فيدرالي، والعفو عن المتمردين لضمان مشاركتهم في الجناح السياسي والإفراج عن زعيمهم المعتقل في جزيرة (ايميرالي) في شمال غرب تركيا بعد أن اعتقل في كينيا بعد أشهر من إبعاده من سوريان وحكم عليه بالإعدام ثم خفف إلى المؤبد.[1]

كما عمل حزب العمل الكردستاني قبل مجيء حزب العدالة والتمنية عام 2002 على تغيير اسمه القديم ليطلق على نفسه اسم مجلس الحرية والديمقراطية الكردستاني وفي تشرين/ نوفمبر عام 2003 عاد ليغيره إلى مجلس الشعب الكردستاني وكان هذا الإجراء من قبل (pkk) إلا من أجل تجنب الحظر الدولي المفروض عليه كما اعتبر دليلا على الانقسامات الداخلية التي عرفها الحزب. [2]

ويعتمد الحزب في تمويل أنشطته العسكرية على الضرائب التي كان يفرضها على المواطنين كما يقوم هذا الحزب باستهداف المواطنين و المدارس والمؤسسات التابعة للدولة بحجة أن الجيش التركي يستخدمها في تخزين الأسلحة والعتاد العسكري وفي سنة 1984 شن الحزب هجومه الأول إلا أن تجاوب الكرد معها كان فاترا وذلك بسب سياسة التقتيل دون تمييز المنتهجة من طرف حزب PKK [3]

وبالرغم من إلقاء القبض على عبد الله أوجلان إلا أن الحزب بقي يحتفظ بقواعد للتمركز والتدريب في شمال العراق، ومهاجمة الجيش التركي هذا ما دفع أنقرة إلى تبني إستراتيجية متعددة الأبعاد تقوم على الاستمرار في مهاجمة قواعده في شمال العراق وإقامة شريط حدودي عازل مع العراق لمنع تسلل مقاتلي الحزب لتركيا وتطبيق سياسة الحوار

---

[1] حسين عدنان هادي، **حزب العمال الكردستاني(pkk) في العراق: قراءة في نشأته ودوره وتأثيره**، تحليل السياسات 27، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، 2015، ص. 2

[2] لقمان عمر محمود النعيمي، **مشكلة حزب العمال الكردستاني وانعكاساتها على العلاقات التركية الأمريكية 2002-2010**، دراسات اقليمية، العدد 24، جامعة الموصل، 2011، ص. 86

[3] جيرارد جالياند، **شعب بدون وطن: الكرد وكردستان**، (ترجمة)، عبد السلام النقشبندي، ط1، أربيل :إقليم كردستان العراق، دار أراس للطباعة والنشر، 2012)، ص. 377

والاتصال والتنسيق مع الأحزاب الكردية العراقية واستمالتها والتحالف معها من اجل محاصرة وإنهاء وجود مقاتلي حزب العمال في شمال العراق [1]

كما استطاعت الحكومة التركية في عام 1998 بعد ضغط على النظام السوري وتنسيق استخباراتي مع عدة دول إقليمية ودولية، إلقاء القبض على زعيم حزب العمال الكردستاني "عبد الله أوجلان"، وحوكِم أمام محكمة تركية، حيث أدين بالخيانة، وحكِم عليه بالإعدام. وفي أوائل آب/ أغسطس، أشار حزب العمال الكردستاني إلى استعداده للامتثال لطلب أوجلان لوقف إطلاق النار في جنوب شرق تركيا. وفي 12 كانون الثاني/ يناير 2000، وافقت الحكومة التركية على احترام أمر قضائي من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان يدعو إلى تعليق إعدام أوجلان، بانتظار استئنافه أمام المحكمة[2]، هذا ما يطرح عدة تساؤلات هل بعد إلقاء القبض على"عبد الله أوجلان" تصبح المسألة الكردية في قبضة الحكومة التركية؟ أو ستستغل هذا الموقف لفتح صفحة جديدة للسلام الوطني والرضوخ لمطالب الأكراد، وطي حقبة طويلة عرفت سنوات من الصراع الدموي أو ستزيد الأوضاع انفلاتا، خصوصا في ظل الطموح التركي المتزايد؟

فرغم كسر شوكة الحزب باعتقال زعيمه إلا أن هذا الأخير قدم اعتذاره للشعب التركي أثناء محاكمته كما حث أتباعه على إلقاء السلاح والانخراط في خضم العملية السياسية، إلا أن بعض كوادر الحزب رفضت سحب قواتها، وهذا ما جعل تركيا تنظر إلى الحزب على انه مازال متمسكا بمطالبه الانفصالية.[3]

فتركيا بعد الغزو الأمريكي للعراق فقدت سيطرتها، تماما على التطورات في شمالي العراق، وحتى الجنود الأتراك الذين تم نشرهم في المنطقة لم يتمكنوا من التصرف خارج منشآتهم العسكرية، وقد غيرت هجمات حزب العمال الكردستاني في عام 2007 الوضع في المنطقة، وقد بدأ صانعو السياسة التركية، جنبا إلى جنب مع النخب العسكرية، في

---

[1] دهام محمد العزاوي، مرجع سابق، ص. 145

[2] Global, I.D.P, Project. 2004 ***Profile of Internal Displacement: turkey***, (Norwegian Refugee Councilas of 16 July, 2003), p.17

[3] نوال عبد الجبار سلطان الطائي، **المتغيرات السياسية التركية تجاه المشكلة الكردية 1999-2006**، **دراسات** إقليمية، العدد 7، 2007، ص. 115

مناقشة جدية الخيار العسكري بعيد المدى، أي عملية عسكرية عبر الحدود إلى شمال العراق لتدمير معسكرات حزب العمال الكردستاني، ولكن بسبب الانتخابات البرلمانية والرئاسية لعام 2007، لم ترغب الحكومة التركية في استخدام الخيار العسكري، على الرغم من اقتراحات أحزاب المعارضة والجيش وبعض الدبلوماسيين.[1]

كما عملت الحكومة التركية على إعطاء الحق للأكراد للمشاركة في الحياة السياسية والتوصل إلى صيغ مناسبة لدمجهم في الحياة العامة لكن قبل الحصول على ضمانات من حزب العمال الكردستاني بالاندماج الكامل في التركيبة الديمقراطية التركية، وبذلك يلغى توصيف الحزب بالإرهابي[2]

هذا بعد ما انطلقت مسيرة سلمية في اسطنبول شارك فيها الآلاف من الأشخاص طالبو فيها الحكومة التركية بالتوصل لحل مرض لمشكلة الأكراد وإعطائهم حقوقهم الثقافية وإصدار العفو العام عن عناصر حزب PKK ، من جهتها قامت الحكومة التركية بتسهيل القيود القديمة العهد التي تحد من حرية الأكراد إلى جانب إلغاء عقوبة الإعدام حيث قامت الحكومة التركية بإقامة مخيمات على الحدود مع العراق وإيران للتائبين من حزب العمال الكردستاني قصد الاستفادة من إجراءات التخفيف في العقوبة إلا أن هذا القانون رفض من طرف الأكراد لأنه لا يشمل العفو عن اللجة المركزية وعبد الله أوجلان.[3]

كما دعا عبد الله أوجلان أتباعه إلى إقامة هدنة وإيقاف الصراع الذي دام 30 عاما تقريبا وهذا بعد محادثات دامت أشهر بينه وبين وحكومة طيب رجب أردوغان حيث قال أوجلان أنه على مقاتلي حزب العمال الكردستاني أن يلقوا أسلحتهم وعبر عن ذلك أنها بداية حقبة جديدة في مسار عملية السلام .[4]

---

[1] Ertan efegil, ***Turkey's New Approaches Toward the PKK, Iraqi Kurds and the Kurdish Question***, (Insight Turkey , Sakarya University, Vol. 10 / No. 3 / 2008),p.54

[2] عثمان علي، مرجع سابق، ص. 165

[3] سلمان داود سلوم العزاوي، مرجع سابق، ص. 135

[4] William Chislett, **Turkey: outlawed Kurdistan Workers Party (PKK)** chief calls for ceasefire in 'historic' move, (Expert Comment real instituto elcano, 25/2013- 22 March 2013),p.1

فمند عام 2009، بدأت حكومات حزب العدالة والتنمية في تركيا تتابع عملية سياسية تهدف إلى حل القضية الكردية التي طال أمدها في الجمهورية التركية، في العقود الثلاثة الماضية، ضد حزب العمال الكردستاني المدعوم من قبل الجماهير الكردية، إذ تعتمد هذه العملية السياسية على ركيزتين رئيسيتين: المفاوضات الجارية بين مسؤولي الدولة وحزب العمال الكردستاني وتنفيذ الإصلاحات التي تضمن إرساء الديمقراطية والاعتراف بالحقوق الثقافية والسياسية من الأكراد، وعلى هذا النحو، يبدو أن عملية التسوية قد صممت لتحقيق نزع السلاح نهائيا لحزب العمال الكردستاني مقابل المزيد من الديمقراطية والاعتراف بالحقوق الثقافية والسياسية للأكراد في تركيا.[1]

فبعد مفاوضات أوسلو والتي انتهت في سنة 2011 عندما قطع حزب العمال الكردستاني الهدنة مع الدولة، وشنّ هجومًا على هدف عسكري تركي، وبالمثل ردت الدولة على تصاعد عنف الحزب، بالمزيد من العمليات العسكرية، على الرغم من تجدد المواجهات العسكرية والتي بلغت ذروتها في منتصف عام 2011م–2012م، والتي أسفرت عن فشل حزب العمال الكردستاني في بدء الحرب الثورة الشعبية"، وعجز الدولة التركية عن القضاء على ذلك الحزب ووصول محادثات أوسلو إلى طريق مسدود، بدرت بارقة أمل جديدة، وأطلق عليها هذه المرة اسم عملية إيمريلي، وبدا المشهد السياسي مختلفًا مقارنة بعام 2009م عندما تم إطلاق المبادرة السابقة[2]

كا تمت عدة لقاءات أجريت بين حزب العدالة والتنمية وزعيم الحزب عبد الله أوجلان ورئيس إقليم كردستان مسعود برزاني ورئيس والنائب عن حزب المجتمع الديمقراطي أعلن

---

[1] Mesut Yeğen, **The Kurdish Peace Process in Turkey**: Genesis, Evolution and Prospects, (WORKING PAPER 11), (Istanbul policy center. Istanbul Şehir University,2015),p.2

[2] معمر فيصل خولي، **المسألة الكردية في تركيا: من الإنكار إلى الاعتراف**، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 20 بتاريخ : يوليو, 2014 ، تصفح 2017/05/07، 19:51

rawabetcenter.com/archives/106

حزب العمال الكردستاني في 2010/11/02 وقف إطلاق النار بصفة مؤقتة حتى عام 2011 موعد إجراء الانتخابات التشريعية في تركيا[1]

حيث قام حزب العمال الكردستاني بتمديد الهدنة المتفق عليها مع الطرف التركي وتجميد العمليات العسكرية الهجومية في انتظار تنفيد الوعود التي أقرت بها الحكومة التركية نظير إنهاء هذا الصراع الطويل، إلا إن الموقف التركي فضل الصمت ولم يحرك ساكنا إزاء مطالب الأكراد، كم ظهرت تحولات في مطالب الكرد وهذا ما جاء على لسان رئيس اللجنة القيادية في حزب العمال الكردستاني "مراد قره يلان" قائلا " بأن الجانب الكردي يريد حل القضية الكردية في إطار الجمهورية التركية وضمن صيغة حكم ذاتي موسع أشبه بالنموذج الاسكتلندي مع اعتراف دستوري بهوية الشعب الكردي".[2]

لذلك تم الانقلاب على عملية السلام من قبل حزب العمال الكردستاني ففي دراسة تناولها الباحث في مركز الدراسات السياسة والاجتماعية سيتا (SETA) تم إرجاع الأسباب إلى:

- ضلوع أفراد حزب العمال الكردستاني في إدارة منطقة شرق وجنوب شرق تركيا بصورة مستقلة وبشكل تعسفي من خلال جمع الضرائب ومحاكمة المواطنين القاطنين في تلك المناطق بشكل جائر رغم أن هذه الأعمال تنافي الشروط المتفق عليها في عملية السلام

- الحديث عن الاستقلال الذاتي الكردي في شمالي العراق وسوريا إلى جانب الدعم الأمريكي والروسي الوفير لحزب الاتحاد الديمقراطي والتعاطف العالمي الضخم تجاه النجاح الذي حققه المقاتلون الأكراد ضد داعش جميعها عوامل حفزت حزب العمال الكردستاني على قلب طاولة الحوار والرجوع إلى السلاح لإعلان الاستقلال.[3]

---

[1] رستم محمود، **احتمال إلقاء حزب العمال الكردستاني سلاحه**، (سلسلة تقييم حالة)، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، فيفري 2011، ص. 1

[2] طارق حمو، **تركيا بين الهدنة الكردية وإصرار جيشها على الحسم الكردي**، موقع يومية إيلاف، 2009/07/9، تصفح يوم 2017/05/02، 22:49 http://elaph.com/Web/AsdaElaph/2009/7/459138.htm

3 جلال سلمي، **هل عملية السلام الداخلي في تركيا إلى عهدها السابق**، نون بوست، بتاريخ: 2016/05/23، تصفح ، 2017/05/07، 16:47 http://www.noonpost.org/content/11400

لقد أجبر الكفاح المسلح الذي قام به حزب العمال الكردستاني منذ ثلاثين عاما الدولة التركية على التخلي عن سياستها المتمثلة في إنكار وجود أمة كردية بلغتها وثقافتها. في آذار / مارس 2013، بعد أن توقف حزب العمال الكردستاني عن القتال في عام 2012، افتتحت أنقرة أول محادثات سلام رسمية مع زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان، الذي سجن منذ عام 1999، ومع ذلك، فإن الجانبين يسعون لتحقيق أهداف متناقضة، وكانت الحكومة ترغب في التفاوض فقط حول نزع سلاح حزب العمال الكردستاني وإعادة إدماج مقاتليه في المجتمع، واعتبرت أن المسألة الكردية قد حلت من خلال تنازلات سابقة ذات طابع ثقافي، احتج حزب العدالة والتنمية الحاكم على الأخوة الإسلامية بين الأتراك والأكراد و سعى إلى إدماج الأكراد في تركيا الدينية السنية المحافظة، من ناحية أخرى أصر حزب العمال الكردستاني على الضمانات الديمقراطية السياسية واللامركزية المصممة لفتح الباب أمام الإدارة الكردية الذاتية داخل تركيا، وهي لا تزال ترى الأكراد كيانا مستقلا سياديا، واعتبار الحزب الديمقراطي الشعبي، كممثلين حقيقيين والذراع القانوني لهم، ويعتقد الأكراد منذ فترة طويلة أن الطريقة الوحيدة لإجبار الحكومة على تقديم تنازلات هي التهديد باستئناف الكفاح المسلح، وأن هذا الطريق سيغلق بعد الانتخابات البرلمانية في 7 يونيو 2015[1]، مما يتضح أن حزب العمال الكردستاني لا يزال متمسك بمطالبه والحكومة التركية تتجاهل تلك المطالب منتهجة بذلك لغة الصمت والهروب للأمام وهذا ما أدي إلى تجدد النزاع بين الحزب الحاكم في تركيا وحزب العمال الكردستاني.

وفي شباط / فبراير 2015، اجتمع ممثلو حكومة حزب العدالة والتنمية والسياسيون الأكراد في قصر دولمباهس في اجتماع وصفه رئيس الوزراء داود أوغلو بأنه بداية مرحلة جديدة في عملية السلام، وعقب الاجتماع الذي عقد خلف أبواب مغلقة أعلنت الحكومة التركية والسياسيون الأكراد للجمهور خطة سلام من عشر نقاط صاغها عبد الله أوجلان الزعيم المسجون لحزب العمال الكردستاني، غير أنه بعد أشهر قليلة من هذا الاجتماع

[1] Seufert, Günter. "*The **return of the Kurdish question: on the situation of the Kurds in Iraq, Syria and Turkey***." (2015): 7, P.3

التاريخي، في حزيران / يونيه 2015، جددت الاشتباكات بين القوات التركية وحزب العمال الكردستاني، مما أدى إلى انهيار عملية السلام، ولقي مئات الأشخاص، بمن فيهم مدنيون، حتفهم نتيجة لهذه الاشتباكات منذ ذلك الحين، وقد أعلن حظر التجول عدة أيام ووقف الوصول إلى العالم الخارجي في العديد من المحافظات في جنوب شرق تركيا.[1]

حيث تضمنت رسالة عبد الله أوجلان عدة مبادئ نذكر منها:

– **مبدأ الأمة الديمقراطية:** والذي أكد على أهمية احترام خصائص المجتمع من اللغات والأعراق والقوميات وبناء أمة ذات نمط وطني مرن يكفل الهويات الثقافية.

– **مبدأ الوطن المشترك:** والذي ركز على إلغاء القيود وتحقيق العدالة المجتمعية

– **مبدأ الجمهورية الديمقراطية:** والذي ركز فيه انه يجب أن تكون الدولة كمظلة ديمقراطية لجميع المواطنين

– **مبدأ الدستور الديمقراطي:** من حيث المبدأ يكون هذا الدستور من خلال عقد اجتماعي بين الشعب والدولة يعتمد على حماية المواطنين والمجتمعات المتمتعة بالحكم الذاتي ضد سلطة الدولة

– **مبدأ الحل لديمقراطي** : والذي يتماشى مع فكرة التعايش السلمي بين المواطنين والدولة من خلال دستور ديمقراطي مما يتيح للشعوب التصرف بحرية وديمقراطية.[2]

ونلاحظ أن جل المبادئ التي تضمنتها خارطة الطريق التي طرحها "أوجلان" ركزت على تقديم بديل لنظام الدولة القومية الحالية التي تقوم على توحيد كل الألوان والأصوات في تركيا وكذلك وضع نظام ديمقراطي يمكن أن يعترف بجميع الاختلافات بين الناس بألوانهم وأصواتهم ويتيح لهم التعبير عن أنفسهم بحرية وديمقراطية.

الثابت أن انخراط الحكومة التركية في مفاوضات مباشرة مع أوجلان دليل على توفر القناعة بأهمية حل هذه القضية سلميا لأسباب داخلية وخارجية. وعليه، فإن الامتحان المشترك أمام أردوغان – و أوجلان هو في قدرتهما على تخطي العوائق التي تعترض تحقيق التسوية السلمية، ولعل هذا ما يفسر طرح سيناريو السلام على شكل عدة مراحل

[1] Kaya, Zeynep. "***The AKP and Turkish foreign policy in the Middle East***." (2016), p.19
[2] Seevan Saeed, op.cit , p, p 197.198

متدحرجة، على أن يتم خلال كل مرحلة انجاز مجموعة من الخطوات التي تسهم في تكريس الثقة وإيجاد آليات سياسية وبرلمانية وحزبية لتنفيذ هذه المراحل خطوةً خطوة وصولاً إلى نزع سلاح الكردستاني والانخراط في الحياة العامة التركية.[1]

وفي تقرير نشره مركز الدراسات الدولية الأمريكي في جانفي 2016 بعنوان "التهديدات وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2016" حيث جاء فيه أن هيمنة طيب رجب أردوغان على السياسة التركية دفع حزب العمال الكردستاني وفصائل كردية أخرى للظهور مرة أخرى لمحاربته، وتزايد عدد الأقليات الانفصالية المطالبة بالانفصال وتكوين دولة كردية، الذين ينتشرون ويسيطرون على العديد من الأراضي في سوريا والعراق ودعم الولايات المتحدة لهم لمحاربة داعش وهذا ما زاد من تصاعد الأزمة التركية الكردية[2]

وهناك من يزعم أن أردوغان يستخدم عملية السلام للحفاظ على السلطة، وعلى هذا النحو، فإن إستراتيجية أردوغان لها معانيان **الأول:** تذكير الناس بأن حزب العدالة والتنمية لا يزال على استعداد لحل النزاع، **والثاني:** إذا لم يتم دعم أردوغان في الانتخابات، فإن أولئك الذين قد يتولو منصبه لن يواصلوا العملية.[3]

فعملية نزع سلاح حزب العمال الكردستاني وإسكات بنادقهم لن يتأتى في بداية عملية المحادثات لان المطالبة بوقف إطلاق النار لابد أن يكون من الجانب الكردي والتركي معا وهذا ما يستلزم على تركيا وقف عملياتها في مناطق جنوب شرق البلاد ضد المتمردين وفي شمال العراق.[4]

فنادرا ما يكون لمفهوم السلام نفس المعنى بالنسبة للأطراف المتصارعة، ويتغير هذا المفهوم وفقا لاحتياجاتهم و توقعاتهم ومواقفهم، ويصبح هذا المفهوم أكثر تعقيدا

---

[1] خورشيد دلي، **القضية الكردية من أتاتورك إلى أردوغان**، متاح على الرابط:
http://www.wahdaislamyia.org/issues/136/kdali.htm

[2] أحمد سمير، **التهديدات وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2016**، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد، 70، 2016، ص.127

[3] Bulent Aras, op.cit, p.3

[4] أوميار تاشبينار، **تركيا التسوية الكردية والديناميات الإقليمية**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 95، 2013، ص. 22

عندما تكون هناك أيضا قضايا إثنية وسياسية وإيديولوجية واقتصادية تتعلق بالنزاع. بالنسبة لحزب العمال الكردستاني و" أوجلان"، كان جذور الصراع هو النظام غير الديمقراطي في تركيا الذي استوعب الأقليات، واستقطب المجتمع من خلال تفضيل الهوية التركية المسلمة السنية، وانتهك حقوق الإنسان الأساسية، ومن ثم فإن عملية السلام تحتاج إلى معالجة هذه المسائل الأساسية.[1]

الفرع الثاني: فواعل الحياة السياسة التركية

كانت الحركة الديمقراطية المؤيدة للأكراد منذ تشكيلها في عام 1990، ممثلة في عدد من الأحزاب السياسية، نظرا لطبيعة المطالب السياسية التي تثيرها مثل الاعتراف الدستوري بالهوية الكردية والاحتجاج على القيود القانونية المؤسسية في تركيا، ونتيجة لذلك، فقد تعرضوا لممارسات قمعية عديدة، على نطاق واسع، على أساس أنها تعزز النزعة الانفصالية الكردية، حيث تم حظر عدة أحزاب منها حزب العمل الشعبي(HEP) في عام 1993، حزب الديمقراطية (DEP) في عام 1994، وحزب الديمقراطية الشعبية (HADEP) في عام 2003، وحزب المجتمع الديمقراطي (DTP) في عام 2009، حاليا الحزب الديمقراطي (BDP) وهو الحزب السياسي الرئيسي المؤيد للأكراد في تركيا ومنذ عام 2007 تم تمثيله في البرلمان التركي[2].

حيث استخدمت الجهات الفاعلة في الدولة التركية بشكل رئيسي الوسائل العسكرية لقمع التمرد الكردي أولا ثم إنهاء العنف ضد حزب العمال الكردستاني الذي بدا عام 1984. ولكن بعد تولى حزب العدالة والتنمية السلطة في عام 2002، تحدى سياسة الدولة المتشددة من خلال سياسة الانفتاح على الأكراد، وكان هدف هذه السياسة النهائي متمثلا في نزع سلاح حزب العمال الكردستاني وحل المسألة الكردية، إلا أن الانفتاح الكردستاني فشل حتى الآن في تحقيق النتائج المرجوة في السياسة، بسبب انقسام الأحزاب الكردية في

[1] Bulent Aras, ***The Kurdish Peace Process and Presidential Elections in Turkey***, (Policy Brief for the Global Europe Program, Woodrow Wilson International Center for Scholars, 2014), p. 2

[2] GUNES, Cengiz. , op.cit.p 9

مواقفها تجاه القضية الكردية إلى اتجاهين اتجاه بجانب الدولة واتجاه بجانب الأكراد في تركيا.[1]

منذ عام 2002، كان حزب العدالة والتنمية يحمل العديد من الإصلاحات الديمقراطية حيث تم الاعتراف بشكل محدود بالهوية الكردية، في يناير 2009 تم إنشاء محطة تلفزيونية باللغة الكردية، كجزء من شبكة البث الحكومية، كدليل على تسامح حزب العدالة والتنمية للتنوع العرقي والثقافي في تركيا ومع ذلك، لا تزال هناك شكوك حول مدى تسامح حزب العدالة والتنمية بسبب رفضه المستمر للالتزام بالاعتراف الكامل بالحقوق اللغوية للأكراد، مثل توفير التعليم باللغة الكردية، و كان الهدف من الإصلاحات السياسية لحكومة حزب العدالة والتنمية هو أيضا التقليل من نداء القومية الكردية وعدم تسييس الهوية الكردية، ومع إعلان "المبادرة الكردية" في آب / أغسطس 2009، بدأ البحث عن حل سياسي يتخذ موقفا مركزيا أكثر في النقاش العام في تركيا، بيد أن الضجيج الأول الذي أثاره الإعلان سرعان ما ترك مكانه لخيبة الأمل حيث عارضت أحزاب المعارضة الرئيسية في تركيا وهى حزب الشعب الجمهوري وحزب العمل الوطني بشدة مقترحات الحكومة وإمكانية والاعتراف العلني بالهوية الكردية، على أساس أن هذا الاعتراف سيؤدي إلى النزعة الانفصالية ويقوض المفاهيم القائمة للأمة والمواطنة المنصوص عليها في الدستور، ومن ثم، فإن عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مستوى الاعتراف العام بالهوية الكردية قد تجلى بوصفه حاجزا رئيسيا.[2]

حيث واجه حزب العدالة والتنمية بعد وصوله للسلطة تياران احدهما مؤيد له و التيار الثاني فهو التيار المعارض والذي يتألف من العلمانيين الأقوياء والنخبة البيروقراطية العسكرية والمدنية وأحزاب المعارضة من القوميين[3]

[1] Kayhan Pusane, Özlem, op.cit, p.81
[2] GUNES, Cengiz, op.cit, p. 12
[3] سناء عبد الله الطائي، **علاقة حزب العدالة والتنمية بالمؤسسة العسكرية**، دراسات إقليمية، العدد، 18، 2010، ص. 138

فالمؤسسة العسكرية رأت أن حزب العدالة والتنمية ذو جذور إسلامية قد يشكل خطرا على الإيديولوجية العلمانية للدولة لذلك لابد أن تصده عن أهدافه ويكون مصيره مصير الأحزاب الإسلامية السابقة حيث أفصحت المؤسسة عن نواياها تجاه هذا الحزب حيث أكد "كولاج أولتي" رئيس الشؤون الدينية والمتعاون مع الجيش للجنرال "افرين" فيما يخص منهج زعيم حزب العدالة والتنمية أردوغان انه علماني حتى الصميم، لذلك ولكي يتم السماح له بالاستمرار لابد على أردوغان الالتزام بشروط المؤسسة العسكرية لقبوله وقبول حزبه[1]، كما عارض حزب الشعب الجمهوري (CHP) على لسان زعيمه (دنيز بيكال Baykal) سياسة حزب العدالة والتنمية المتعلقة بأكراد تركيا واعتبارها مدعاة لإثارة الخلافات الإثنية في البلاد.[2]

حيث أعلن أردوغان شخصيا أن عام 2011 هو عام حل المسالة الكردية في تركيا وان فوزه في الانتخابات البرلمانية في 12 جوان 2011 سيعني إعداد دستور جديد يتم التوافق عليه مع مختلف التيارات السياسية والإثنية وخص بذلك المناطق الكردية إلا أن السجال الانتخابي ادخله في صراع مع حزب السلام والديمقراطية الكردي وع القوى الكردية المعارضة الأمر الذي اخرج اردوغان عن سياق حملته وجعله يصدر تصريحات ومواقف سلبية صادمة من المسالة الكردية ومن رمز الكرد في تركيا عبد الله أوجلان قائلا مدام أوجلان حيا فلن يحدث تقدم في حل المشكلة الكردية، ولو كنا نحن في الحكومة حينها لكنا نفدنا حكم الإعدام أو استقلنا.[3]

لقد تبنت تلك التيارات المعارضة أسلوب حياة لا قيمة له يرجح الرأسمالية بالتكامل مع الحضارة الرأسمالية، وسعت من أجل مواصلة العيش تحت أجنحة هذا الأسلوب. لهذا السبب تعترض تلك التيارات على كل ما هو جديد داخل تركيا، وكل ما يقترحه حزب "العدالة والتنمية" من تعديلات و تجديدات؛ ظناً منهم أن الحكومة تحاول إبعادهم عن

---

[1] فادي محمود صبري صيدم، **المعارضة السياسية في تركيا،(الإسلاميون نموذجا) في فترة 1996-2007**، مذكرة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر غزة، 2012،ص. 120

[2] سعد عبد العزيز مسلط، مرجع سابق، ص. 268

[3] محفوظ عقيل ، مرجع سابق، ص. 94

أسلوب الحياة الغربي، الذي لا يمكن الاستغناء عنه، لهذا السبب تقوم تلك التيارات بالتظاهر، و انتقاد كل ما يقوم به الحزب ووصفه على أنه رجعية وتخلف إلى جانب ضعف موقفهم و شعورهم بفقدان سلطتهم وحريتهم.[1]

المبحث الثاني: القضية الكردية في السياسة الخارجية التركية

عرفت تركيا على الصعيد الخارجي بقيادة حزب العدالة والتنمية توجهات جديدة تستند إلى النظرية التي وضعها الدكتور احمد داوود اوغلو، الموسومة بنظرية العمق الاستراتيجي، والتي مفادها إعادة تعريف مصالح البلاد القومية والإستراتيجية ونبد سياسة الانكفاء إلى المربع الجغرافي الأنضولي ، والانعزال التركي التقليدي والابتعاد عن شؤون الشرق الأوسط وقضاياه الساخنة، والاتجاه نحو الانخراط المتزايد في شؤون المنطقة على قاعدة التقارب مع العرب والمسلمين، ةقد نجحت حكومة حزب العدالة والتنمية خلال الفترة 2004– 2011 من إقامة علاقات جيدة مع المحيطين العربي والإسلامي، لاسيما جوارها المباشر حكومات سوريا والعراق وإيران.[2]

فنهج العمل الذي بادر به وزير الخارجية التركي داود أوغلو القائم على سياسة خارجية مبادرة وفعّالة طُبِق وفق مسارين، **المسار الأول:** سياسة العمق الاستراتيجي التي طبقا لها فإن لتركيا قوة التأثير والالتزام النابعة من موقعها الجغرافي" التي لم تستغله كما يجب"، **المسار الثاني:** سياسة " تصفير المشاكل" (zero problem) التي هدفت إلى حل مشاكل تركيا مع جيرانها وفي إطارها تعمل على التحرر من المفاهيم القديمة على أنها محاطة بأعداء وعليها الدفاع عن نفسها في مواجهتهم.[3]

كما ارتكزت السياسة الخارجية التركية على خمس أسس هي:

---

[1] علي اسلان، **ما الذي تعترض عليه المعارضة؟** موقع نون بوست، بتاريخ: 12/22/ 2014، تصفح 2017/05/27، 23:20 /http://www.turkey-post.net/p-10489

[2] منتصر حميد مجيد، **الظاهرة الحزبية والاستقرار السياسي في تركيا**، مجلة قضايا سياسية، العدد 35، جامعة بغداد، 2014، ص. 325

[3] سمير العطية، وآخرون، **العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، ط1، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسيات، 2012، ص. 574

- التوفيق بين الحريات والأمن
- سياسة تصفير المشاكل وهذا ما يمنح تركيا قدرة استثنائية على المناورة من خلال الوقوف على مسافة واحدة بين كل الأطراف.
- تطوير الأسلوب الدبلوماسي وإعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية
- الانتقال من السياسة الجامدة والكُمون الدبلوماسي إلى الحركة الدائمة
- قوة المبادرة الدبلوماسية (القوة الناعمة) حيث عبّر الرئيس التركي عبّد الله غول عن ذلك بقوله "لا يمكن أن تبقى تركيا محصورة داخل الأناضول، ففي ظل التحولات الخطيرة يصبح من الخطأ أن تبقى أنقرة متفرجة على ما يجري حولها".[1]

المطلب الأول: محددات تأثير المسألة الكردية على العلاقات التركية العراقية

تربط العراق وتركيا العديد من الروابط الثقافية والاقتصادية والسياسية والدينية وحتى العرقية حيث التداخل بين مختلف القوميات الكردية وحتى التركمانية إلا أن أبرز التحديات التي تؤثر على علاقة البلدين بشكل كبير والتي سنركز عليها وهي القضية الكردية بتطوراتها مند تولى حزب العدالة والتنمية السلطة.

تتخذ العلاقات بين تركيا والعراق وحسب الظروف المحيطة بها أشكالا من العلاقات الصراعية والتنافسية نذكر منها، الخلافات حول مشاريع السدود التركية (مشاكل المياه) وكذلك التدخلات العسكرية المستمرة في شمال العراق بحجة مطاردة المليشيات ومسلحي حزب العمال الكردستاني ، وأحيان يكون هناك تنسيق بين الحكومة المركزية في بغداد آو حكومة كردستان ، وأحيانا أخرى يكون التنسيق تركيا أمريكيا بحتا ضمن المصالح المشتركة بين أنقرة وواشنطن[2] إذن فالسياسة الخارجية التركية تجاه العراق تقوم على محددين أساسيّين، هما: المحدد السياسي والأمني والمحدد الاقتصادي، ومنذ غزو

[1] علي حسين باكير، مرجح سابق، ص.130

[2] تلا عاصم فائق، **أثر المتغير الأمريكي في العلاقات العراقية – التركية**، مجلة دراسات دولية، العدد، 54، 2012، ص. 209

العراق في عام 2003 وحتى اليوم دأبت تركيا على التأكيد دومًا على هذه المحددات في أي استحقاق يتعلق بالعراق.

الفرع الأول: المحدد السياسي والأمني

رغم الحزام الأمني المفروض على عناصر حزب العمال الكردستاني في شمال العراق والتي أنشأته الحكومة التركية في سنة 1997 بحجة منع تسلل مقاتلي الحزب إلى الأراضي التركية[1] ، فإن حزب العمال الكردستاني يبقى أحد التهديدات ذات الأهمية الكبرى بالنسبة لأنقرة خصوصا أن هذا الحزب مازال يملك معسكرات تدريب في جبال قنديل في شمال العراق والتي ينطلق منها المسلحون لشن هجماتهم ضد الجيش التركي إلى جانب تهريب الأسلحة إلى الأراضي التركية.[2]

وهذا ما جعل الحكومة التركية في أكثر من مرة تتهم نظيرتها العراقية بعدم اتخاذها التدابير اللازمة لمنع حزب العمال الكردستاني بشن هجمات مسلحة على الجيش التركي من الأراضي العراقية رغم تعهد المسؤولين العراقيين للأتراك بأن العراق لا يسمح بأي هجمات تنطلق من الأراضي العراقية[3]

كما تتدخل تركيا في العراق بذريعة حماية حقوق الأقلية التركمانية في كركوك ورفض تركيا ضمها إلى إقليم كردستان رغم أن الدستور العراقي أقر بالفيدرالية والتي تزيد من قوة الكرد، وهذا مما سينعكس سلبا على الأمن القومي التركي وهذا ما عبر عنه رئيس الوزراء احمد داوود أوغلو، قائلا "أن بلاده مستعدة للذهاب إلى أبعد مدى للتدخل من أجل حماية التركمان في كركوك[4]

---

[1] لقمان عمر محمود النعيمي، مرجع سابق، **ص**. 84

[2] سعيد الحاج، **محددات السياسة الخارجية التركية إزاء العراق**، موقع إدراك للدراسات والاستشارات، بتاريخ: 2016/07/08، تصفح يوم، 2017/07/05، 11:51

http://idraksy.net/turkish-foreign-policy-determinants-about-iraq/

[3] عامر كامل أحمد، **مسارات العلاقات العراقية – التركية بعد 2003**، مجلة دراسات دولية، العدد، 64-65، 2016، ص.79

[4] عامر كامل أحمد، مرجع نفسه، ص.82

عملت تركيا في علاقاتها مع العراق ولحفظ مصالحها في المنطقة وشمال العراق على انتهاج مقاربة تقوم على مستويين وذلك في إطار تبرير دخول قواتها إلى شمال العراق.

المستوى الأول : نوع الفعل، فتركيا قامت بتخطي الحدود الدولية مع العراق مبررة ذلك بأن هناك اتفاق بينها وبين العراق،يسمح لها بمطاردة الإرهابيين في أراضي الدولة الأخرى، وأيضا لأن المنطقة أصبحت تعمها الفوضى ومجال مفتوح أمام سوريا وإيران مند حرب الخليج الثانية وكذلك لمنع الحركة الانفصالية الكردية من تحقيق مبتغاها.

المستوى الثاني: معنى الفعل: والذي تميز في البداية بفعالية تركية حيث أعلنت أنها الحارسة على حقوق الأكراد في المنطقة بأسرها في ظل عجز عراقي وتوارٍ سوري ولكنها في مرحلة أخرى تم تحييد الطرف العراقي وقامت تركيا بمخاطبة أكراد العراق مباشرة وذلك للاعتماد عليهم في محاربة المتمردين الأكراد الأتراك وفي مرحلة أخرى عرفت العلاقات بين تركيا وأكراد العراق اشتباكات بسبب اتصالاتهم مع إيران وسوريا [1]

وكان موقف تركيا من حرب العراق، بمعنى ما، "حاسما للغاية" وذلك لموقعها الاستراتيجي الجغرافي والسياسي والاقتصادي كجار للعراق من ناحية وكحليف وثيق للولايات المتحدة من جهة أخرى. وهكذا وضعت تركيا بين خياران، وهي الحفاظ على مصالحها الأمنية والاقتصادية والسياسية تجاه العراق وكذلك الحفاظ على تحالفها مع الولايات المتحدة، والتي لم تكن بالضرورة مكملة لبعضها البعض، وما فتئت تركيا تشعر بالقلق إزاء العواقب الأمنية والاجتماعية والاقتصادية المترتبة على أي حالة من عدم الاستقرار في العراق نظرا لأن تركيا والعراق أكثر من جيران عاديين، ويمكن تعريف علاقتهما بأنها "ترابط معقد"، استنادا إلى مجموعة من الروابط الاقتصادية والتاريخية والاجتماعية والثقافية والأمنية المتبادلة. فمنذ العشرينات من القرن العشرين وحتى حرب الخليج 1990-1991 كان التعاون الوثيق بين البلدين في المسائل الاقتصادية والأمنية. وعلى وجه الخصوص، كما كان العراق خلال الثمانينات، أحد أفضل الشركاء

[1] عمر الحضرمي، **العلاقات العربية التركية: تاريخها واقعها ونظرة في مستقبلها**، ط1، عمان:دار جرير للنشر والتوزيع، 2010، ص ص. 465، 466

الاقتصاديين لتركيا، بفضل خط أنابيب النفط المزدوج بين البلدين وبعض المزايا التي ولدتها الحرب بين إيران والعراق. وبالمثل، تعاونت تركيا والعراق في مكافحة الجماعات الإرهابية والانفصالية التي تؤوي أراضي كل منهما؛ بما في ذلك التوقيع على الاتفاق التركي– العراقي لعام 1978، الذي مكنهم من القيام بعمليات "المطاردة الساخنة" لمحاربة هذه الجماعات.[1]

وكان رفض تركيا بفتح جبهة شمالية للقوات الأمريكية راجعا للأسباب التالية:

- المخاوف التركية حول مستقبل القضية الكردية في العراق وارتباطها بقضية الأكراد في تركيا وعدم أخذ الأتراك ضمانات كافية من الاحتلال الأمريكي بعدم قيام دولة كردية في شمال العراق
- التصور التركي بأن حربا على العراق لا يمكن إنجاحها إلا بفتح جبهة شمالية عن طريق تركيا
- التعامل الإستباقي الذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تمارسه في تعاملها مع القادة الأتراك[2]

وفي تشرين الأول 2004 عقد في أنقرة اجتماع طارئ برئاسة رئيس الوزراء طيب رجب أردوغان وعدد من كبار المسؤولين الأتراك وذلك لبحث التطورات الجارية في العراق وسياسة تركيا تجاه العراق وتم الاجتماع بحث عدة قضايا منها:

- المشكلة الأمنية والانتخابات في العراق
- الوضع القائم في كركوك والتطورات المحتملة
- وجود حزب العمال الكردستاني ونشاطاته في العراق

[1] GÖZEN, Ramazan, **Causes and Consequences of Turkey's out-of-War Position in the Iraq War of 2003**. *Turkish Yearbook of International Relations*, 2005, 36: p.74

[2] حسين حافظ وهيب، **دراسة في مستقبل العلاقات التركية العراقية بعد الاحتلال الانكلو أمريكي**، مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 26 ،2005، ص. 90

واعتبر الاجتماع كنتيجة ختامية أن المشكلة الأمنية هي المُشْكل الأساسي أمام حل المشكلات الأخرى[1]

فتركيا ترى في وحدة العراق وسيادته على كامل ترابه أهمية بالغة خصوصا بعد أن تمخض عن الاحتلال الأمريكي ظهور الكيان الفيدرالي الكردستاني في شمال العراق المنصوص عليه في الدستور العراقي لعام 2005 وهو ما يشكل خطرا على وحدة تركيا تفوق خطر حزب العمال الكردستاني حيث صرح أردوغان في 2007 أن تقسيم العراق غير مقبول وله عند تركيا أولوية تفوق حتى على الاتحاد الأوروبي[2]

كما لم تخلو العلاقات التركية العراقية من الخلافات وذلك بسبب السياسة الطائفية التي انتهجها رئيس الوزراء السابق نوري المالكي مما خلق نوعا من الاستياء لدى الأتراك خصوصا في بعض القضايا الجوهرية وهذا بعدما دفعت سياسة المالكي حكومة إقليم كردستان إلى مزيد من الاستقلالية وقد أجبرها وضعها الجغرافي على الانفتاح على تركيا بشكل كبير، لكونها الشريان الحيوي للإقليم، والمنفذ الوحيد له إلى العالم الخارجي، على الجانب التركي كانت هذه الخطوة بمثابة فرصة لتطبيع العلاقات مع الأكراد سياسيًّا واقتصاديًّا وأمنيًّا، وأصلحت العلاقات الاقتصادية ما أفسدته السياسة، لكنَّ المالكي رأى في التعاون التركي–الكردي خطرًا كبيرًا على موقع ونفوذ حكومته المركزية.[3]

وفي عام 2007 تم توقيع مذكرة تفاهم مشتركة بين تركيا والعراق خلال زيارة قام بها رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي والتي تتعلق بقضايا الأمن المشترك واتفقا على العمل

---

[1] لقمان عمر النعيمي، **التوجهات الجديدة في سياسة تركيا**، دراسات إقليمية، العدد، 25، 2012، جامعة الموصل، ص. 93

[2] وسمي محمد الشمري، محمد حازم حامد الطائي، **موقف تركيا من فيدرالية إقليم كردستان**، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد 4، العدد 14، جامعة تكريت، 2012، ص. 288

[3] علي حسين باكير، **العراق في حسابات تركيا الإستراتيجية والتوجهات المستقبلية**، مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ: 2015/1/8، تصفح في، 2017/05/29، 22:20
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/01/201511895950841529.html

سوية لإنهاء كافة العمليات الإرهابية سواء في العراق أو في تركيا واسهم هذا الموقف لاحقا في دعم الموقف التركي في صراعه مع حزب العمال الكردستاني.[1]

كما تعد قضية كركوك من ثوابت السياسة الخارجية التركية حيال العراق والمرتبطة بقضية الأكراد حيث تسعى الحكومات المتعاقبة إلى الحفاظ على حقوق التركمان في محافظة كركوك لذا ترفض تركيا منح الأكراد حكما ذاتيا واسعا يمكن أن يفتح الباب أمامهم لاحقا للاستقلال، كما أن قيام إقليم كردستان العراق شجع تركيا للمطالبة بمنح تركمان العراق حقوقا ثقافية وحكما ذاتيا وألا يكونوا بأي حال تابعين لمنطقة الحكم الذاتي الكردي المحتملة في المستقبل حتى يبقى التركمان (مجالا حيويا) تركياً داخل العراق سواء تجاه بغداد أو تجاه الأكراد[2]

حيث شهد العراق مؤخرا في محافظة كركوك رفع علم الإقليم الكردي إلى جانب العلم العراقي بغياب ممثلي التركمان والعرب حيث صوت مجلس حكومة محافظة كركوك على إجراء استفتاء في المحافظة على ضمها لإقليم كردستان ورفض قرار البرلمان العراقي إنزال العلم من على مبانيها. [3]

وهذا ما أدانته تركيا من خلال إتصال رئيس الحكومة التركية" **بن علي يلدرم**" بنظيره العراقي "**حيدر العبادي**" ليبلغه أن أنقرة تعتبر رفع العلم الكردي خطأ كبيرا ولن تقبل بفرض الأمر الواقع على كركوك، وهذا ما يكشف مخاوف الحكومة التركية من هيمنة الأكراد وضم كركوك إلى إقليمهم.[4]

كما دعت الحكومة العراقية كمحاولة جادة لدرء الفتنة بين مكونات الشعب العراقي حيث صرح رئيس الحكومة العراقية مخاطبا مجلس محافظة كركوك قائلا" **ادعوكم بقلب**

---

[1] واثق محمد السعدون، **البعد الأمني في العلاقات التركية – العراقية**، دراسات إقليمية، العدد27، 2012، ص. 392

[2] سعد حقي توفيق، **العراق وسياسة حسن الجوار تركيا وإيران**، مجلة العلوم السياسية، العدد 41، جامعة بغداد، 2010، ص.186

[3] صحيفة المستقبل، العراقية، **مجلس كركوك يؤجج أزمة محلية وإقليمية**، في 2017/4/5، العدد 1416، ص. 1

[4] جريدة الأيام الفلسطينية، **علم كركوك**، في 2017/04/05، العدد 7626، ص. 13

سليم وحرص على كركوك وكل المكونات إلى التراجع، واطلب منهم إعطاء فرصة للتفاهم وان يكونوا سباقين إلى وحدة كركوك..." [1]

لذلك تخشى تركيا من أن يبسط الأكراد سيطرتهم على كركوك ويحولونها إلى عاصمة لدولة جديدة الأمر الذي يؤجج من جديد النزعة الانفصالية لدى الأقلية الكردية التركية الكبيرة التي تعيش في أراضيها وفي سؤال موجه للمبعوث الأممي "دي ميستورا" حول التكوين العرقي لكركوك حيث رفض الرد عليه مكتفيا بقوله أن الأمم المتحدة تحاول الحصول على معلومات دقيقة بشان سكان المدينة، كما عرضت الحكومة العراقية على تعويضات على العائلات العربية مقابل العودة إلى بلداتها الأصلية لكن العرب والتركماني يتهمون الأكراد بمحاولة طردهم من المدينة.[2]

حي تولي تركيا لعلاقاتها الأمنية مع العراق أهمية قصوى وتعتبرها بداية لحقبة جديدة من العلاقات بين تركيا والعراق، من خلال التركيز على المجالات السياسية والاقتصادية والقضايا المتعلقة بالأمن على أساس حسن الجوار" وهذا ماجاء في تصريح رئيس الوزراء التركي أن أمن تركيا لا ينفصل عن أمن العراق وهذا عقب زيارة قادته إلى بغداد كما شدد على التزام القوات العراقية وجيش البيشمركة على إخراج مقاتلي حزب العمال الكردستاني وإلا ستقوم الحكومة التركية بما يلزم حيال ذلك.[3]

الفرع الثاني: المحدد الاقتصادي (مقاربة كرونولوجية)

تكبدت تركيا بين حرب الخليج عام 1991 والغزو الأمريكي عام 2003، خسائر اقتصادية كبيرة نتيجة للعقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق، وحتى صفقة

---

[1] جريدة الصباح العراقية، **العبادي يطالب بالتراجع عن رفع علم كردستان في كركوك**، في 2017/04/5، العدد 3931، ص. 1

[2] سارة يونس كاكل، **الأكراد والمناطق المتنازع عليها بين الفدرلة والصراع**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص. 94

[3] **بلدرم: أمن تركيا لا ينفصل عن امن العراق**، تركيا بوست، بتاريخ: 2017/1/9، تصفح 2017/05/31، 15:21 http://www.turkey-post.net/p-182579/

النفط مقابل الغذاء عام 1995، التي وفرت إغاثة كبيرة عانت اقتصاديا، ولا سيما فقراء الأكراد الذين يعيشون في جنوب شرق البلاد، بسبب انقطاع التجارة الحدودية، و عقب الغزو الأمريكي، ضاعفت أنقرة جهودها في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية لتعزيز العلاقات الاقتصادية مع جارتها الجنوبية، بمتوسط حجم تجارة قدره 5 بلايين دولار في السنة، وتعتبر منطقة كردستان العراق هي المستفيد الرئيسي من العلاقات الاقتصادية المتنامية، 1.5 مليار دولار من هذه التجارة، كما عبرت جهات تركية عن قلقها من تشجيع تركيا لإقليم كردستان اقتصاديا لان تشجيع التنمية الاقتصادية في المنطقة سيكون بمثابة مساعدة الكرد على بناء أسس دولة مستقلة، ودعوا إلى وقف جميع التجارة والاستثمارات التركية في كردستان العراق، قال سياسي قومي: ليس لدى تركيا الحق في تقديم شكوى حول الطريقة التي تتحول بها حكومة إقليم كردستان إلى دولة، لأن تركيا هي التي دعمت شمال العراق، وخاصة اقتصاديا، من خلال بوابة "هابور" الحدودية (الحدود التركية الوحيدة مع العراق)، ويشير آخرون إلى أن تركيا يجب أن تستخدم نفوذها الاقتصادي من خلال إبطاء مرور بعض السلع الحيوية طالما تمتنع حكومة إقليم كردستان عن اتخاذ خطوات ضد حزب العمال الكردستاني.[1]

فتركيا تمثل للعراق مدخلا هاما لوارداته التجارية ومنفدا هاما لتصدير نفطه عبر أنابيب النفط التي تمر عبر الأراضي التركية إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط ومن ثم إلى الأسواق العالمية.

توطيد تركيا علاقاتها الاقتصادية مع أربيل جعل منها لاعبا رئيسيا في السياسة العراقية ، وأضحى لديها الكثير من المكاسب نتيجة الانخراط النشط في إقليم كردستان وبخاصة في مجال الغاز الطبيعي غير أن لها مصالح طويلة الأمد مع بقية مناطق العراق لان العراق يعتبر المنفذ البري الأقصر الذي يربط تركيا بدول مجلس التعاون الخليجي بعد غلق المنافذ السورية.[2]

---

[1] International Crisis Group. **Turkey and Iraqi Kurds**: *Conflict or Cooperation?,* International Crisis Group, 2008.p 12

[2] عبد الحكيم خسرو جوزل، **قضايا الطاقة والسياسة على محور أنقرة – أربيل– بغداد**، (تحليل سياسات)، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2014)

عانت الحكومة التركية دائما من الدعم المقدم للعصابات في شرق البلاد من حزب العمال الكردستاني وما يسببه من تخريب لأنابيب النفط الخام، مما خنق الاقتصاد التركي، لان التوسع الكبير في ممر التجارة والطاقة التركي من العراق إلى أوروبا يتوقف على الحركة الآمنة للسلع التركية والطاقة العراقية عبر الطرق وخطوط الأنابيب إلى عدة جهات في العراق وتركيا لتسهيل التنمية الاقتصادية والاستقرار، في إطار الاستفادة من المصالح المشتركة مع العراق، كما طلبت أنقرة من العراق المساعدة في احتواء تهديد حزب العمال الكردستاني بشكل مشترك، ولكن أيضا لضمان عدم انتشار العنف والتخريب المتصل بالقاعدة في العراق إلى تركيا، أو تعريض التجارة بين الجانبين للخطر، ولمعالجة هذه التحديات بنجاح، كان الجهد الأمني المشترك بين أنقرة وبغداد يتطلب دعما نشطا لحكومة إقليم كردستان، فضلا عن معلومات استخباراتية قوات الاحتلال الأمريكية في العراق.[1]

حيث وفي 11 جويلية 2008 وقعت تركيا والعراق الإعلان السياسي المشترك لتأسيس المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين حكومتي العراق وتركيا وتعهدتا بتطوير شراكة إستراتيجية طويلة الأمد تهدف إلى تعزيز التضامن بين الشعبين وفي 30 أكتوبر 2009 كسرت تركيا الحلقة الأصعب والأكثر حساسية في سياستها الخارجية من خلال الزيارة التي قام بها وزير الخارجية داود اوغلو ووزير التجارة "ظفر تشاغليان" إلى أربيل هذا بعدما تأثرت العلاقات الاقتصادية بين البلدين بعد احتلال العراق بسبب انعدام الأمن وعدم قدرة الشركات التركية العمل في ظروف أمنية مستقرة إلا أنها تحسنت عما كانت عليه.[2]

كما تعدّ قضية كركوك والأقلية التركمانية، من القضايا الشائكة في العلاقات العراقية–التركية، بسبب موقعها الاستراتيجي ومواردها الطبيعية فقد حظيت ومنذ الاحتلال

[1] FIDAN, Christina Bache. **Turkish Business in the Kurdistan Region of Iraq**. Studies, 2011, vol. 12, no 1, p. 118

[2] حامد محمد طه السويداني، **العلاقات العراقية – التركية: العمق التاريخي واليات تفعيل التواصل**، دراسات إقليمية، العدد 24، جامعة الموصل، 2011، ص. 191

الأمريكي للعراق وتغيير النظام في العام 2003 بأهمية اتسعت أبعادها لتستوعب تداعيات الاحتقان التاريخي والتنوع العرقي والمصالح السياسية والإستراتيجية، الوطنية والإقليمية المتقاطعة في هذه المنطقة الغنية باحتياطاتها النفطية، والحيوية بدلالة موقعها الجيولوجي، وتبرز أهمية كركوك كونه منعرجا صعبا من التجاذبات والتقاطعات الإستراتيجية التي رسمت حدودها المصالح الإستراتيجية المتقاطعة لأطراف وقوى محلية وإقليمية ومنها تركيا.[1]

إن الأولوية التركية المعلنة في العراق هي عودة سلطة الحكومة المركزية والسيطرة على كامل الأراضي العراقية،وكما حدث في الماضي، فهي تريد أن تكون الحكومة الجديدة في بغداد قادرة على التغلب على الانقسامات العرقية والإقليمية والطائفية التي مزقت البلاد وبدرجات متفاوتة على مر التاريخ، وهي تريد أيضا أن يصبح العراق دولة مستقرة ومزدهرة لاستئناف العلاقة التجارية المربحة؛ وهذا يشمل أمن خطي الأنابيب اللذين يحملان النفط من حقول شمال العراق إلى محطات الضخ التركية في ميناء جيهان على البحر المتوسط، وقد أعلنت أنقرة في مناسبات متفرقة ما تعتبره «خطوطها الحمراء» في العراق التي لها علاقة بالتسوية النهائية لوضع شمال العراق أكثر بكثير من أي شيء أخر .[2]

المطلب الثاني: السياسة التركية الجديدة تجاه إقليم كردستان العراق

بعد التقدم الملحوظ في عرفه إقليم كردستان العراق مند أن استقلوا في تدبير شؤونهم السياسية وحتى الاقتصادية منها، عملت تركيا على التقرب من أكراد العراق وفتح روابط تعاون مع الإقليم خصوصا في مجالي الطاقة والنفط والظفر بمشاريع اقتصادية وتجارية

[1] فارس كريم فارس، **إستراتيجية تركيا إزاء العراق**، موقع الحزب الشيوعي العراقي، 2017/03/7، تصفح، 2017/05/29، 15:39 http://www.iraqicp.com/index.php/sections/platform/55528-2017-03-07-10-22-00

[2] BARKEY, Henri J. **Turkey and Iraq.** ***The Perils and (and Prospects) of Proximity***, *United Staes Insitute for Peace, Special Report*, 2005, vol. 141. P. 5

مربحة، من جهة تسعى سياسة تركيا الخارجية لكسب مزيد من ودّ الأكراد و حتى يكون لها علم بتطورات الأحداث وتكون طرف فاعل فيها إلى جانب مراقبة تحركات حزب العمال الكردستاني ومحاولة تضييق الخناق عليه عن طريق التنسيق الأمني بينها وبين قيادة الإقليم الكردي.

الفرع الأول: أهمية إقليم كردستان في الإستراتيجية التركية

ظهر مصطلح "كردستان العراق"(*) بعد قيام الدولة العراقية، وإلحاق ولاية الموصل بها سنة 1925 وهو يعني " موطن الكرد" في العراق ومع أن تحديد هذه المنطقة لا يعد مشكل سواء في المحور الشمالي لتركيا أو في محوره الشرقي مع إيران بل مشكل في حدوده الجنوبية والجنوبية الغربية مع الحكومات العراقية والقيادات الكردية في العراق[1]

يقع إقليم كردستان(*) في شمال وشمال شرق العراق مابين دائرتي عرض (34.5)° شمالا من منطقة كلار من محافظة السليمانية ودائرة عرض (37.32)° شمالا، وما بين خط طول (46.16) و(64.10)° شرقا وبذلك يقع إقليم كردستان في المنطقة الشبه المدارية الشمالية في الطرف الجنوبي الغربي لقارة آسيا وتعتبر المنطقة جسرا يربط بين سوريا غربا والى الشمال تركيا ونحو الشرق إيران وهو بذلك يعد الإقليم الطريق البري الذي يربط العراق عبر تركيا بأوروبا[2]

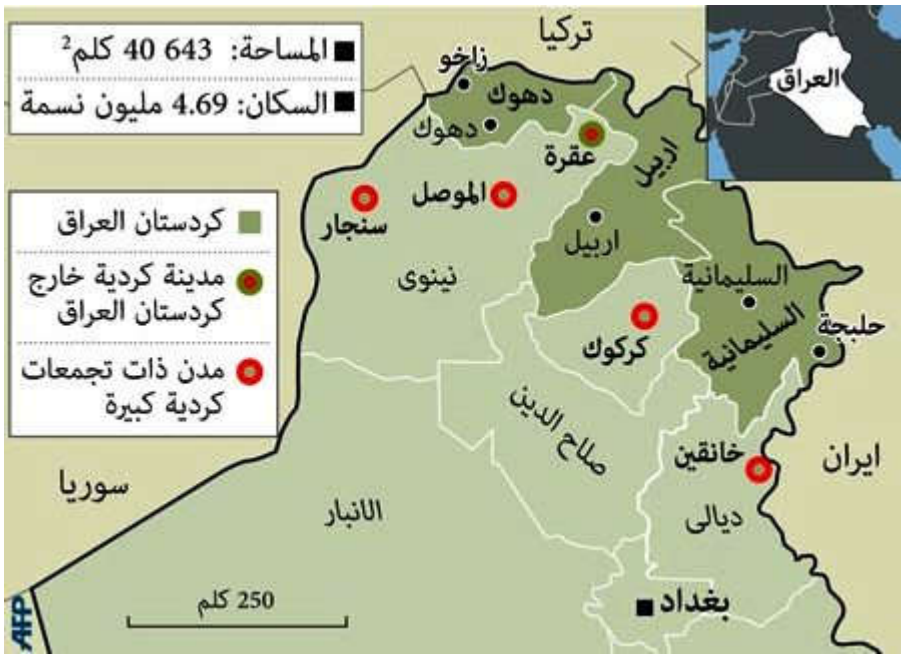
(*) انظر الخريطة: رقم.4

[1] خليل إسماعيل محمد، **القضية الكوردية بين مطرقة دول الجوار وسندان الحكومات العراقية**، (العراق، أربيل، مطبعة موكرياني، ط1، 2012)، ص. 70

[2] مصطفى عبد الرسول أحمد، **الأهمية الجيوستراتيجية لإقليم كردستان في العراق**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد، 50، السنة 2015، ص.265

الخريطة رقم 4

خريطة كردستان العراق : محافظات الإقليم الكبرى الثلاث والمحافظات الكردية التي تقع خارج الإقليم



المصدر : **صحيفة العرب** http://www.alarab.co.uk/?id=60844

إذ بدا أكراد العراق في 2003 تنظيم شؤونهم على أساس الفيدرالية حيث بدأت حكومة اردوغان في إقامة تحالفات إستراتيجية وذلك لتحقيق أفضل أشكال أنواع التعاون في مجال الاستثمار والدعم التقني في مجالات النفط والطاقة والتجارة[1]

وقد أشار مسعود بارزاني، رئيس حكومة إقليم كردستان وزعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني ، أحد الحزبين الكرديين العراقيين مرارا وتكرارا إلى تطلعه لكردستان العراق مستقلة، وحتى وقت قريب نسبيا تم استقبال هذه التعليقات بغضب من أنقرة "، وأبدت قلقها العميق من وجود حكومة إقليم كردستان ، التي يمكن أن تكون مقدمة لدولة كردية ذات سيادة، ومما اثر ذلك على الأكراد غير المستقرين في تركيا؛ كما أن محاولة توسيع

[1] مثنى علي المهداوي، علي محمد علوان، **السياسة التركية تجاه إقليم كردستان العراق بعد الانسحاب الأمريكي**، مجلة الأستاذ، المجلد2، العدد207، 2013، ص. 1

أراضي إقليم كردستان لإدماج كركوك الغنية بالنفط هو أيضا "خط أحمر" تركي، حيث كان يخشى أن يؤدي ذلك إلى تحسن كبير في قدرة الإقليم الكردستاني على الاستقلال والبقاء كما دافعت تركيا عن التركمان من سكان كركوك من أجل إزاحة المطالبات الكردية بالمنطقة، ورفضت أنقرة الاتصال المباشر مع القيادة الكردية العراقية.[1]

من جهة أخرى غدا الإقليم الكردي المستقل يشكل سوقاً عالية المستوى بالنسبة للشركات التركية خاصة تلك المتعلقة بالبناء و الغاز حيث يوجد فيه منذ عام 2009 "485" شركة تركية وقد ارتفع إلى 1500 شركة في عام 2013 حيث شكلت أكثر من نصف الشركات الأجنبية المتواجدة في إقليم كردستان العراق، وما شجع الشركات التركية على القدوم للاستثمار في هذا الإقليم إنما التسهيلات المتمثلة بوضع القوانين الليبرالية الخاصة بالاستثمارات الأجنبية في الإقليم المستقل[2].

وجهة نظر تركيا إن فوائد العلاقة القوية مع "حكومة إقليم كردستان" هي في تزايد أيضاً. وكما موضح سابقاً، تمتعت تركيا بعلاقات مستقرة مع سوريا وإيران قبل ثورات "الربيع العربي" ولكن سرعان ما تحولت علاقات الجوار تلك إلى خصومة عقب اندلاع تلك الانتفاضات، والنتيجة المباشرة لهذا التحول هو أن أنقرة تواجه الآن احتمال قيام العديد من الدول المجاورة ولا سيما سوريا برعاية "حزب العمال الكردستاني"، كما أن التحالف مع "حكومة إقليم كردستان" يمنح تركيا وسيلة من شأنها أن تمنع ظهور كيان كردي معادي آخر في دولة مجاورة .[3]

---

[1] Park, Bill. **Turkey-Kurdish regional government relations after the US withdrawal from Iraq**: putting the Kurds on the map?,(ARMY WAR COLLEGE CARLISLE BARRACKS PA STRATEGIC STUDIES INSTITUTE, 2014),p.8

[2] مانون ديستريباتس، **التقارب بين اربيل وأنقرة :قراءة للديناميكيات الكردية في الشرق الأوسط**، (ترجمة هيفاء علي)، المركز الوطني للأبحاث واستطلاع ألرأي بتاريخ: 2016/05/16، تصفح 2017/06/03، 12:30، http://ncro.Sy/? p=376

[3] ÇAĞAPTAY, Soner; EVANS, Tyler. **Turkey's Changing Relations with Iraq**: Kurdistan Up, Baghdad Down. Washington Institute for Near East Policy, 2012.p. 9

الفرع الثاني : طبيعة العلاقة التركية مع إقليم كردستان

تشكلت حكومة إقليم كردستان العراق نتيجة انسحاب القوات العراقية من شمال العراق بسبب الحظر الجوي المفروضة من قبل الطيران الأمريكي والبريطاني وذلك لحماية السكان الأكراد العراقيين، كما أن دعم الرئيس التركي تورغوت اوزال لإنشاء ما يعرف بالملاذ الأمن سنة 1991 هو للحصول على إذن من الولايات المتحدة للعمل في شمال العراق ومواصلة عملية القضاء على متمردي حزب العمال الكردستاني[1] ، وطوال التسعينات، كانت الغارات المناهضة لحزب العمال الكردستاني في شمال العراق هي ترتيب اليوم، فالسبب المنطقي وراء معارضة القيادة في أنقرة هو منع إنشاء دولة كردية في العراق حيث أبدت الحكومة التركية قلقها الشديد من أن يؤدي ذلك إلى إشعال الانفصالية في المناطق التي يسكنها الأكراد في تركيا.[2]

فالرؤية التركية لإقليم كردستان العراق كانت مبنية على عدة خطوط عملت الحكومة التركية بعد الغزو الأمريكي للعراق أن تحققها منها عدم السماح للقوات البيشمركة بالدخول لمدينتي كركوك والموصل، ورفض ضم مدينة كركوك للإقليم لان ذلك سيمنح لها القدرة لإقامة دولة كردية، والعمل على حماية الأقلية التركمانية من اضطهاد أكراد العراق فتركيا ترى أن التعدي على هذه الخطوط يمس أمنها القومي وأنها مستعدة لاجتياح شمال العراق، في حال خرقها من قبل أكراد العراق.[3]

فأكراد العراق استطاعوا أن يحققوا في الملاذ الآمن الذي وفرته حماية الطيران الأمريكي والبريطاني "كيانا خاصا بالأكراد" على الرغم من طابع الانقسام التقليدي الذي تعيشه الساحة الكردية العراقية إذ توجد هناك حكومتان رئيستان أحداهما في السليمانية تابعة للاتحاد الوطني الكردستاني الذي يتزعمه جلال طالباني وترأسها كسرت رسول علي ثم

---

[1] CHAROUNTAKI, Marianna, **Turkish foreign policy and the Kurdistan regional government. Perceptions**, 2012, vol. 17, no 4, p.186

[2] TOCCI, Nathalie, **Turkey's Kurdish gamble. The International Spectator**, 2013, vol. 48, no 3, p.2.

[3] خورشيد دلي، **تركيا وكردستان العراق من العداء إلى الشراكة**، موقع الجزيرة، بتاريخ: 2010/12/22، تصفح يوم، 2017/05/01، 18:58. http://www.aljazeera.net

برهم صالح وهي اقرب في علاقاتها مع إيران والثانية تابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني والذي يتزعمه مسعود برازاني في أربيل وهي اقرب في تحالفاتها إلى تركيا ويترأس حكومتها نيشرفان برزاني.[1]

يرجع التوجه التركي نحو إقليم كردستان العراق إلى ما بعد الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003 إذ أفرز الاحتلال الأمريكي للعراق واقعا جديدا في علاقة تركيا بأكراد العراق وتغير الرؤية التركية تجاه هذا الإقليم من خلال حركة التجارة النشيطة بين تركيا وإقليم كردستان إذ أصبحت تركيا تسابق الزمن وذلك لتعزيز العلاقات مع العراق بعد رحيل الاحتلال الأمريكي ومع الإقليم الكردستاني بعدما أصبح رقما مهما في صناعة المشهد السياسي العراقي[2] إلا أن تحركات حزب العمال الكردستاني في شمال العراق بحرية ألْقت بظلالها على العلاقات التركية مع إقليم كردستان حيث عرفت بعضا من التباعد المؤقت حيث قامت تركيا عامي 2007 و2008 باستخدام طريقة العصا والجزرة للضغط على حكومة كردستان العراق بالتهديد بالحصار الاقتصادي وحتى التدخل العسكري إذا ما استمرت حكومة إقليم كردستان بحماية حزب العمال الكردستاني وعلى العكس وعدت بالمكافآت على شكل علاقات دبلوماسية سياسية واقتصادية مقابل التعاون ضد المجموعة [3]

كما تسعى تركيا في علاقتها مع إقليم كردستان إلى رفع مستوى التنسيق الأمني للحد من تحركات حزب العمال الكردستاني الناشط شمال العراق حيث عبر رئيس الوزراء التركي بن على يلدرم خلال زيارة قادته إلى العاصمة أربيل عن رفض بلاده لتمركز منظمة "بي كا كا" (pkk) الإرهابية في قضاء سنجار بحافظة نينوى شمالي العراق قائلا لا يمكن القبول أبدًا بهجمات بي كا كا على تركيا انطلاقًا من الأراضي العراقية، وسيتم اتخاذ كل

---

[1] غازي فيصل غدير، **سياسة تركيا تجاه العراق 1991-2003م**، مجلة كلية المأمون، العدد، 14، السنة، 2009، ص. 41

[2] خورشيد دلي، **الدوافع التركية من تطوير العلاقة بإقليم كردستان العراق**، موقع الوحدة الإسلامية، العدد 135، 2013، تصفح يوم، 2017/04/29، 23:43 http://www.wahdaislamyia.org/issues/135/kdali.ht

[3] تقرير مجموعة الأزمات، رقم 81-13، **تركيا والأكراد العراقيين: تنازع أم تعاون**، الشرق الأوسط 2008، ص. 2

ما يقتضيه الأمر في هذا الخصوص، وكذلك لا يمكن على الإطلاق قبول تمدد هذه المنظمة الإرهابية إلى الغرب وتمركزها في سنجار.[1]

وكان أول اجتماع رسمي بين الحكومة الإقليمية الكردستانية وتركيا في 1 ماي 2008 وكان الاجتماع الأخر بين رئيس الحكومة الكردستانية ورئيس الوزراء التركي في 4 يونيو 2010 فوفقا لتصريحات وزير الخارجية أنداك أحمد داوود أوغلو فان تركيا "تعتبر علاقاتها مع العراق وخصوصا مع إقليم كردستان علاقات هامة وتسعى إلى المزيد من الاندماج الاقتصادي مع الحكومة الإقليمية الكردستانية"[2]، كما أعلن الرئيس مسعود بارزاني أن "**زيارة وزير الخارجية إلى أربيل خطوة هامة، بل خطوة تاريخية، ونحن نعلم أن تركيا لها دور هام في تنميتنا، وهذه العلاقة تتطلب اهتماما خاصا، ولذلك، يسرني أن أعلن أن تركيا ستفتح قنصلية عامة في أربيل** "، حيث افتتحت القنصلية التركية في أربيل في عام 2010، مما يشير إلى قرار أنقرة لتعزيز العلاقات التجارية والاستفادة من بيئة الأعمال الليبرالية المربحة في إقليم كردستان العراق.[3]

كما عرفت العلاقات التركية تجاه إقليم كردستان العراق تقاربا كبيرا ومن بين هذه المؤشرات على هذا التقارب نجد :

- كثرة الزيارات المتبادلة والرفيعة المستوى بين الطرفين كزيارة مسعود برزاني رئيس إقليم كردستان ووفد مرافق له لتركيا
- تحالف تركي كردستاني في مجال الطاقة والتنقيب عن النفط وأيضا ومشاركة شركة إكسون موبيل للتنقيب عن النفط الأمريكية في نوفمبر 2013
- قامت تركيا بفتح قنصلية في أربيل(وهي خطوة جريئة من تركيا توحي باعترافها الضمني بالحكومة المحلية في إقليم كردستان)

---

[1] **بلدريم يجدد رفض تركيا المطلق لتمركز "بي كا كا" في سنجار**، موقع تركيا بوست، في 2017/1/31، تصفح 2017/05/31، 14:59، http://www.turkey-post.net/p-182523/

[2] ماريانا خارواكي، **الكرد والسياسة الخارجية الأمريكية**، (ترجمة)، خليل الجيوسي، (بيروت: دار الفارابي، ط1، 2013)،ص. 470

[3] FIDAN, Christina Bache, op.cit, p. 119

-كما تسعى تركيا للظفر بانجاز مشاريع ضخمة في كردستان العراق في عدة مجالات كالتجارة والمواصلات وفتح خط سكة حديدية يربط بين أنقرة -أربيل كما تبلغ عدد الشركات التركية في كردستان العراق حوالي 1300 شركة و30 ألف مواطن تركي يعملون في الإقليم.[1]

فتطور العلاقة بين تركيا وإقليم كردستان العراق جاء نتيجة قراءة الطرفين للسياسة العراقية فتركيا ترغب في استمرار علاقتها مع الإقليم إلا أنها تدهورت سبب التناقض بين موقفي تركيا والعراق وذلك بسبب الأحداث في سوريا،وخصوصا بعد اتهام العراق بدعم النظام السوري، إلى جانب قضية أنابيب تصدير النفط من كردستان العراق بصورة مستقلة عن حكومة بغداد ، بالرغم من المصالح التركية لابد أن تتعامل مع العراق كوحدة سياسية وتتلخص الرؤية التركية العلاقة بين العراق وإقليم كردستان العراق في تصريح داود اوغلو بأنه نزاع مؤقت واتفاقية الطاقة هي دائمة.[2]

المطلب الثالث: تأثير الفواعل الإقليمية والدولية على توجهات السياسة التركية تجاه أكراد العراق

تستخدم القوى الخارجية المتمردين الأكراد لمحاربة الأنظمة المحلية فقد ساعدت بريطانيا أكراد تركيا ضد الحكومة التركية في العشرينات، وقدمت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل الدعم للأكراد ضد نظام البعث العراقي في السبعينات[3] ولا تزال هذه القوى إلى اليوم تعمل على تحريض الأقلية الكردية لتحقيق مصالحها وخدمة أهدافها في الشرق الأوسط

---

[1] أحمد عدلي، العلاقات بين تركيا وكردستان العراق، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، 2014/24/08، تصفح، 2017/05/02، 14:36 http://ncmes.org/ar/publications/middle-east-strategy-bulletin/211

[2] حسين مصطفى احمد، السياسة الدولية، العدد 26، مرجع سابق، ص. 62

[3] **الأكراد: الورقة الرابحة في الانتخابات التركية المقبلة**، موقع ساسة بوست، تصفح يوم 2017/05/05 ، 18:28 https://www.sasapost.com/kurds-the-trump-card-in-the-upcoming-turkish-elections

الفرع الأول: الفواعل الدولية وتأثيرها على توجهات تركيا تجاه أكراد العراق

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من المناطق التي تعرف عدة نزاعات داخلية و انتشار الحركات الإرهابية، إلى جانب ذلك الأهمية الجيوسياسية والجيوستراتيجية للمنطقة والتنوع العرقي والإثني الذي تتميز به، هذا ما أعطي للقوى الدولية أن تتدخل باسم حماية الأقليات وفض النزاعات أو بحجة محاربة الجماعات المتطرفة و الإرهابية ، وتعتبر المسالة الكردية في المنطقة وفي تركيا بالخصوص أحد أهم النزعات التقليدية التي لم تجد حلا إلى اليوم وهذا راجع للتناقضات في المصالح والمواقف بين الأكراد وحكوماتهم إلى جانب تدخل عدة فواعل دولية في الشأن الكردي والتأثير على سياسيات الدول على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وهذا ما سنركز عليه .

جاءت أول علامة على تحول السياسة الخارجية التركية بعد أن رفض البرلمان التصويت لفتح الأراضي التركية للجبهة الثانية خلال التدخل العسكري العراقي بقيادة الولايات المتحدة في مارس 2003، وبالتأكيد منذ الحرب الباردة، فرغم التحالف الوثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية وانتسابها لمنظمة حلف شمال الأطلسي (NATO)، ومع ذلك، كانت الحكومة التركية، كالمعتاد، تشك في السياسات الأميركية تجاه المنطقة الكردية في شمال العراق، وهذا يرجع إلى حقيقة أن السلطات التركية لم تشارك في الاجتماعات السرية بين القادة الأكراد من الاتحاد الوطني من كردستان والحزب الديمقراطي الكردستاني والولايات المتحدة لإنشاء دولة كردية مستقلة في المنطقة والتي رفضت الفكرة رفضا قاطعا من قبل السلطات في أنقرة، وكما أشار آدم زيمانسكي، (Adam Szymanski) أن "سخط تركيا، التي كانت تخشى ظهور دولة كردية مستقلة، قد تأجج أيضا بقرار مجلس الشيوخ الأمريكي لتقسيم العراق إلى ثلاثة أجزاء، وكان الأمريكيون بدورهم غير راضين عن تقارب تركيا مع سوريا وإيران "بدأت الأزمة الثانية في الأيام الأولى من يوليو 2003 عندما تم القبض على أحد عشر ضابطا استخباراتيا تُركِيًا[1]

[1] Pawel Sus, ***the AKP in Turkey: Interior Politics and Foreign Issues***, (Polish Political Science. Vol. 41 2012),p. 237

في مدينة السُليمانية شمال العراق على يد الأمريكيين بناء على دليل سري يقول إنهم كانوا يستعدون لاغتيال المسؤولين الكرديين العراقيين المحليين.[1]

مما زاد نقمة الشارع التركي تجاه الولايات المتحدة الأمريكية جراء تلك السياسة، إلا انه على الرغم من ذلك سعت تركيا لراب الصدع الحاصل في علاقتها مع واشنطن من خلال تمرير موافقة البرلمان لإرسال قوات تركية لمساعدة قوات الاحتلال في العراق لفرض الأمن و الاستقرار، ثم تراجعت عن قرارها بعد رفض أكراد العراق تحديدا لذلك الأمر.[2]

لذلك تعد القضية الكردية في تركيا ودول الجوار واحدة من أهم الأبعاد المحددة لشكل العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية وما تسببه من تقارب وتباعد بين الطرفين وفقا لتطوراتها وتأثيراتها في عموم المنطقة، فالولايات المتحدة الأمريكية كانت من أهم الحلفاء الاستراتيجيين بالنسبة لتركيا في تقديم الدعم اللوجستي في التصدي لحزب العمال الكردستاني إلا أن ألقت القبض على زعيمه عبد الله أوجلان في سنة 1999 بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها إسرائيل، لكن بعد رفض تركيا المشاركة في الحرب ضد العراق تغيرات العلاقات بينهما [3]

فقد أدركت إدارة "بوش" انه لا جدوى من الاعتماد على الروابط القوية للجيش التركي وذلك بامتناعهم عن اتخاذ موقف علني من التدخل، وترك حكومة حزب العدالة والتنمية تذهب إلى الفخ بمفردها لكي تسجل النقاط عليها في حالة الفشل، مما استدعى الولايات المتحدة التعامل مع حكومة منتخبة والدخول في مساومة صعبة وضمان أن لا تتعرض تركيا لعقوبات اقتصادية وتكون لها كلمتها في تقرير مستقبل العراق والكيان الكردي الناشئ في شماله[4]

---

[1] Pawel Sus, op.cit.p237

[2] سلمان داود سلوم العزاوي، **سياسة حزب العدالة والتنمية التركي تجاه الولايات المتحدة الأمريكية**، مجلة العلوم القانونية والسياسة، المجلد 3، العدد، 1، 2014،

[3] سلمان داود سلوم العزاوي، المرجع نفسه ، ص. 237

[4] كرم أوكتم، **تركيا الأمة الغاضبة**، (ترجمة)، مصطفى مجدي، (تقديم) عاصم الدسوقي، (القاهرة: السطور الجديدة للنشر، ط1، 2011)، ص.201

لأن إمتناع تركيا عن توفير التعاون المطلوب لواشنطن لغزو العراق عام 2003 لم يكن قرارا جريئا فحسب بل " ساعة الحقيقة" وبداية للتغيير في سياسة تركيا الخارجية في ظل حكومة "أردوغان" و "عبد الله غول" وهذا ما أثار المجتمع التركي لأنه قرار أبعد البلاد عن التورط في التزام عسكري قد يعيد فتح جروح الذاكرة الجماعية للسنوات الأخيرة لانهيار الإمبراطورية العثمانية وفي تصويت تالٍ ولحفظ ماء وجه الحكومة تم الموافقة على فتح المجال الجوي للقوات الجوية الأمريكية، وكوفئت تركيا على هذا بحزمة من المساعدات لتعويض الآثار الاقتصادية للحرب.[1]

وبالرغم من الإحباط الكردي في العديد من جوانب السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، فإن واشنطن لم تكن إيجابية أو سلبية بشكل صريح، ولا حتى متسقة بشكل خاص تجاه الأكراد، وأفضل مثال على ذلك هو علاقة الولايات المتحدة مع حكومة إقليم كردستان؛ من خلال منطقة حظر الطيران التي تقودها الولايات المتحدة والغزو اللاحق للعراق والتي أنشأت منطقة الحكم الذاتي بشكل أساسي، لكن العلاقة ازدادت حدة بسبب مشاريع الطاقة المستقلة لحكومة إقليم كردستان، والتي تخشى واشنطن أن تمزق العراق، كما تضغط واشنطن على الحكومة التركية لحل الصراع مع حزب العمال الكردستاني بطريقة سلمية بينما وصفت في الوقت نفسه حزب العمال الكردستاني بأنها منظمة إرهابية، كما تقوم الولايات المتحدة بتقاسم المعلومات الإستخبارتية لتوجيه الضربات الجوية التركية في شمال العراق [2]

أن تحسن العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا قد ترافقه تغيرات هامة في سياسة تركيا تجاه حكومة إقليم كردستان، قبل عام 2008، حيث كانت حكومة أردوغان وخاصة الجيش التركي دائما حذرة من إقامة اتصالات مباشرة مع سلطات حكومة إقليم كردستان من أطراف أخرى، خشية أن تعزز هذه الاتصالات حملة حكومة إقليم كردستان للاستقلال.[3]

---

[1] مصطفى جاسم حسين، **الدور الإقليمي التركي 2002-2010**، السياسة الدولية، العدد،20، 2012، ص. 154

[2] Michael Werz and Max Hoffman, *The United States, Turkey, and the Kurdish Regions The Peace Process in Context*,(Center for American Progress 2014),p.35

[3] Larrabee, F. Stephen. *Troubled Partnership. US-Turkish Relations in an Era of Global Geopolitical Change*. RAND PROJECT AIR FORCE SANTA MONICA CA, 2010.p. 21

الفرع الثاني: الفواعل الإقليمية (إيران، سوريا)

إن ما يميز المسألة الكردية كقضية مشتركة بين أربعة في الشرق الأوسط والتي تؤثر على توجهاتهم السياسية، التداخل الأمني بين هذه الدول المجاورة والذي يعطي الحق لكل بلد في أن يحقق أمنه وهذا ما يدفع هذه الدول إلى التعاون فيما بينها أحيانا أو التباعد عن بعضهما البعض أحيانا أخرى، لذلك سنركز على كل من سوريا وإيران وإسرائيل وتأثيرهم على توجهات السياسة التركية تجاه أكراد العراق.

فسوريا وما تشهده اليوم من حرب أهلية وكذلك الصراع مع حزب العمال الكردستاني هي مشاكل مترابطة بالأمن القومي التركي، ونتيجة لإجلاء قوات النظام السوري، استولت المنظمات الكردية على المنطقة الشمالية الشرقية من سوريا، وتخشى تركيا من أن يصبح استقلال الأكراد السوريين قاعدة لهجمات حزب العمال الكردستاني على الأراضي التركية والذي يتخذ من جبال كردستان العراق قاعدة له، فتركيا بعد أن خطت خطوات سريعة في الاقتصاد والديمقراطية والسياسة الخارجية النشطة تركيا تواجه في الوقت نفسه مشاكل داخلية خطيرة تتصل أيضا بحالة المنطقة، لذلك فالشرط الأساسي لتحقيق مزيد من التنمية، هو الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وهو في المقام الأول حل للقضية الكردية وليس فقط كمسألة داخلية تركية، كما يؤثر الوضع السياسي للأكراد الإيرانيين والعراقيين والسوريين على وضعهم في تركيا، لأن زعزعة الاستقرار في سوريا نتيجة للحرب الأهلية السورية يزيد من أنشطة المنظمات الكردية، بما في ذلك مقاتلي حزب العمال الكردستاني، ففي يوليو 2012، كانت مناطق سوريا التي يقطنها السكان الأكراد والمتاخمة لتركيا تحت سيطرة المنظمات الكردية السورية وفى الوقت نفسه بدأت الاشتباكات بين القوات الحكومية التركية والمسلحين الأكراد على الجانب التركي من الحدود، كما وقعت هجمات إرهابية ضد حزب العمال الكردستاني.[1]

[1] Konrad Zasztowt, ***the Kurdish Issue and the Conflict in Syria in Turkey's Security Policy***, (Polish Institute of International Affairs), (BULLETIN), 89 (422) September 24, 2012, p. 807

يمكن القول أن الاعتبارات الأمنية سيطرت على المواقف التركية إزاء الأزمة السورية وتداعياتها الإقليمية خصوصا سعي أكراد سوريا إلى تأسيس إقليم حكم ذاتي على غرار إقليم كردستان العراق وهذا مازاد من مخاوف تركيا في تأجج المشكلة الكردية وانتقال الأزمة إلى حدودها الجنوبية إذا ما خرج الوضع عن السيطرة [1]

وبالرغم من أن المشكلة الكردية تشكل مثلثا بين سوريا وإيران وسوريا وتركيا إلا أن القلق التركي هو الأكبر لان نشاطات حزب العمال الكردستاني في تركيا أوسع واكبر وتشمل منطقة واسعة منها ، لهذا لابد من حلفاء لها لمواجهة هذا التهديد فتركيا ترى أن أي إضعاف لإيران سيمهد الطريق أمام قيام دولة كردستان وقد دفعها هذا القلق لمعارضة أي هجوم ضد إيران بشكل علني، كما بادرت إيران بدورها إلى إبداء حسن نواياها بتوقيع معاهدة أمنية بين البلدين في 1 فيفري 2006 لزيادة حجم التعاون الأمني والعسكري ومواجهة الإرهاب، كما رحبت تركيا بالهجمات الإيرانية ضد حزب العمال الكردي في شمال العراق بالرغم من اعتراض الحكومة العراقية على ذلك.[2]

وطبقا للسفير الإسرائيلي في تركيا "بنحاس أفيفي" فقد بدأت تظهر إلى العلن رؤية إسرائيلية جديدة في التعاطي مع المسالة الكردية في العراق تقوم على عدم الاندفاع لتقسيم العراق إلى دويلات ثلاث ، لان ذلك ليس من مصلحة إسرائيل في الوقت الحاضر ن إذ أن عدم الاستقرار الذي تشهده المنطقة يدفع ثمنه الجميع لان تقسيم العراق وإعلان دولة كردية مستقلة وإسرائيل سيفتح الباب أمام موجات اضطراب جديدة، إسرائيل اليوم تعارض دولة كردية مستقلة لان تخشى من أن تقوم دولة شعية في الجنوب تكون على صلة وصل بين إيران وسوريا ولبنان هذا ما يزيد الضغط على إسرائيل ورفع درجة التطرف الإسلامي[3]

---

[1] سمية حوادسي، **العلاقات التركية – الاسرائلية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، بسكرة : جامعة محمد خيضر، 20 ص. 140

[2] سعد حقي توفيق، **العراق وسياسة حسن الجوار تركيا وإيران**، مرجع سابق، ص. 183

[3] دهام محمد العزاوي، مرجع سابق، ص. 168

خلاصة الفصل الثاني:

تطرقنا في الفصل الثاني المعنون بـ: تحديات ورهانات سياسات حزب العدالة والتنمية تجاه القضية الكردية: وذلك خلال رصد مختلف التحولات التي عرفتها تركيا مند تولى حزب العدالة والتنمية السلطة على المستوى الداخلي والخارجي وبالتالي نستنتج أن:

- بعد سنوات من الصراع والفوضى داخل تركيا توصلت تركيا وأكرادها إلى قناعة استحالة الحلول الأمنية والعسكرية في حل القضية الكردية، هذا ما دعا الحكومة التركية إلى إدخال تغيرات جذرية على سياستها وإعادة النظر في أصل القضية الكردية
- رغم استحالة حل القضية الكردية بالقوة الصلبة والوصول إلى تسوية تراعي الحقوق وتضمنها إلى أن تركيا لا تزال متمسكة بالخيار الأمني العسكري، باعتبار القضية أحد مصادر التهديد للأمن الوطني
- في ظل الأوضاع الراهنة وبسبب سياسة تركيا القائمة على الازدواجية والمناورة تجاه الأكراد، يتضح أنها غير متهيئة للتوصل لحل للمسالة الكردية، لان ذلك يتطلب مجموعة من العوامل والفواعل لدى الأتراك والأكراد ولدى البيئة الإقليمية والدولة أيضا.
- كما أن التحالف مع "حكومة إقليم كردستان" يمنح تركيا وسيلة من شأنها أن تمنع ظهور كيان كردي معادي آخر في دولة مجاورة.
- إن الهدف الأساسي لسياسة تركيا الخارجية هو إقامة منطقة آمنة تضمن الحريات والرفاهية للمواطنين الأتراك. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، قامت تركيا بتعزيز علاقاتها الاقتصادية والثقافية والسياسية مع جيرانها، وبالتالي فهي تشكل تأميناً وحزاماً للرفاهية حول نفسها، وعلى هذا الأساس قامت تركيا بصياغة سياستها تجاه العراق وفقا لذا المنظور
- من أجل حصول تركيا على عضوية في الاتحاد الأوروبي وإنهاء مفاوضتها مع الاتحاد بنجاح يتعين على تركيا حل، أو على الأقل التفاوض، لحل توتراتها مع

البلدان المجاورة لها من أجل إيجاد حل نهائي لها في إطار سياسة حسن الجوار للاتحاد، وضمان حقوق الأقليات في تركيا، بمن فيهم الأكراد، لصالح مبدأ التعددية الثقافية، لهذا السبب، قامت تركيا بالتفاوض مع الحكومة العراقية حول مسائلها وكذلك مع الإدارة الإقليمية الكردية.

تبقى المسالة الكردية في تركيا وتداعياتها الخارجية رهينة تباين المواقف واختلاف الآراء حول إيجاد تسوية جادة لهذه القضية خصوصا ما تعرفه حكومات حزب العدالة والتنمية من معارضة بعض التيارات السياسية لها في تركيا إلى جانب الضغوط الإقليمية والدولية التي تشهدها المنطقة والتي تزيد من تعقيد القضية ومسار تسويتها.

الفصل الثالث: الأفاق المستقبلية للعلاقات التركية – العراقية في ظل المسألة الكردية

المبحث الأول:

السيناريو الخطي – استمرار الوضع القائم

المبحث الثاني:

سيناريو تحسن العلاقات التركية العراقية.

المبحث الثالث:

السيناريو السلبي – تباعد العلاقات التركية العراقية

على ضوء مختلف التطورات والتحولات التي يشهدها إقليم الشرق الأوسط والذي يعرف حركيات متسارعة في مختلف المسائل والقضايا ، تبدو من هذا المنطلق العلاقات التركية العراقية والتي عرفت منذ وصول حزب العدالة والتنمية وسقوط النظام السابق في العراق تطورات على المستوى الداخلي والخارجي، الإقليمي والدولي والتي عرفت فترات من التقارب وتحسن العلاقات وفترات أخرى اتسمت بالتوتر والتباعد، لذلك تعتبر عملية الاستشراف بطبيعتها محاطة بالعديد من الصعوبات نظرا إلى حالة عدم الاستقرار والتغيرات المتلاحقة والممتدة التي تشهدها المنطقة في الوقت الراهن، ومن ثم فإن الأفكار المطروحة حول مستقبل العلاقات التركية العراقية في ظل القضية الكردية تظل أقرب للاجتهادات الأولية التي تتطلب المراجعة مع زيادة تبلور أثار هذه التغييرات.

المبحث الأول: سيناريو استمرار الوضع القائم – السيناريو الخطي

شكلت القضية الكردية محوراً رئيساً في العلاقات التركية – العراقية، وتمحورت حولها سياستهما الداخلية والخارجية، وعدت عاملاً محفزاً لتطوير هذهِ العلاقات في مواجهة هذهِ القضية التي لا تمس أمن ووحدة تركيا والعراق فحسب بل إيران وسوريا أيضاً، وهي قضية ذات حدين، **الأول** إيجابي عندما تتوافق الدول الأربع على ضرورة معالجتها وفقاً لمصالح هذهِ الدول ودون المساس بحقوق أبناء القومية الكردية، **والثاني** سلبي عندما تستغل إحدى الدول القضية الكردية كورقة ضغط على دولة ما أو الدول المجاورة الأخرى، فالغزو الأمريكي للعراق زاد من تعقيد هذه القضية وزاد من مخاوف تركيا التي صار المحور المعلن لسياستها تجاه العراق هو أن لا ينفصل أكراد العراق عن الحكومة المركزية لما يسببه من تأجيج لمشاعر أكراد تركيا نحو الاستقلال.[1]

[1] مثنى فائق العبيدي، **مستقبل العلاقات التركية – العراقية انعكاسها على دول الخليج والمنطقة العربية**، مجلة أراء **الخليج** ، العدد 105، 2016، ص، 88

المطلب الأول: مؤشرات داخلية:

1- طبيعة السياسية التركية تجاه العراق في ظل القضية الكردية

فالقضية الكردية تعد أحد أهم العقبات أمام دور تركيا الشرق أوسطي مستقبلا ، والتي زادها تعقيدا الاستقلال الذاتي لإقليم كردستان العراقي، فالوضع الراهن في العراق، واحتمالات تطوره، يشغل تركيا. و قد يستهلك من وقت و جهد سياستها الخارجية ما ينبغي تخصيصه لدعم دورها. وهذه مشكلة تقليدية بالنسبة لأية دولة مشغولة بجوارها المباشر وتريد في الوقت نفسه توسيع دورها الإقليمي[1].

فإدراك تركيا بأهمية تواجدها في الساحة العراقية وخصوصا في الظروف الحالية والتي تتطلب المزيد من الشركات للعمل في مجالي الاعمار والاستثمار حيث تعمل المئات من الشركات التركية في مختلف القطاعات الصناعية والتجارية والتصنيع والإعمار والزراعة في العراق.[2]

فمشكلة تعامل تركيا مع القضية يكمن في ازدواجيتها مع الأكراد، فهي من جهة تبدي المزيد من الانفتاح على أكراد العراق وتحاول بناء مصالح إستراتيجية معهم في إطار تعزيز النفوذ الإقليمي، ومن جهة ثانية تمارس سياسة الالتفاف على المطالب والحقوق الكردية في تركيا ، وتعمل بكل الوسائل إلى جعل أصوات أكراد تركيا الذين يقارب عددهم 20 مليون نسمة تصب في مصلحة حزب العدالة والتنمية للبقاء أطول مدة في الحكم.[3] فحكومة حزب العدالة والتنمية ومن خلال سياستها القائمة على الازدواجية والمناورة تجاه مطالب الأكراد قد يجعلها الخاسر الأكبر في السنوات القادمة وقد يودي ذلك إلى انفلات الأوضاع الداخلية في تركيا ويؤثر على مستقبلها.

---

[1] وحيد عبد المجيد، **الدور الإقليمي لتركيا...وعقبات الطريق!** جريدة الاتحاد، في 14مايو 2009، تصفح http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=45226 23:06 2017/06/04

[2] مثنى فائق العبيدي، مرجع سابق، ص. 88

[3] خورشيد دلي، **الانعطافة التركية والمراجعة المطلوبة**، جريدة السياسة العراقية ، العدد 106، 2013، ص. 3

فما أتى به حزب العدالة والتنمية من إصلاحات حسّنت وضع الأكراد، كان الدافع وراء القيام بتنفيذ هذه الإصلاحات، الحاجة إلى تكييف القانون التركي مع معايير الاتحاد الأوروبي وكذلك، لكسب تأييد الأكراد في الانتخابات البرلمانية في الانتخابات البرلمانية لعام 2007، غير أن الموقف المعتدل الذي اتخذه حزب العدالة والتنمية لم يؤدي إلى حل للمشكلة الكردية في تركيا، و أن الإصلاحات التي قام بها الحزب الحاكم لم تكن كافية في نظر أعضاء حزب العمال الكردستاني الذين يشعرون بالقلق إزاء الدعم المتزايد لحزب العدالة والتنمية في المناطق التي يسيطر عليها الأكراد ونتيجة لذلك، كثف حزب العمال الكردستاني هجماته الإرهابية، والتي رد عليها الجيش التركي بالهجمات الجوية والبرية على القواعد العسكرية لحزب العمال الكردستاني في العراق.[1] هذا ما قد يبقي على الأوضاع الراهنة للمسألة الكردية وتداعياتها الإقليمية رهينة السياسات المتناقضة بين الفواعل الحاضنة لها.

إن حزب العدالة والتنمية خلال فترة حكمه الأولى من سنة 2002 إلى غاية 2007 لم يقدم حل للمسالة الكردية مختلفة عن السابق وإنما اكتفى بإدخال عدة تعديلات مست جوانب سياسية وقانونية واقتصادية وهذا بعدما تم تقليص دور المؤسسة العسكرية ليخطو بعدها في عملية الانفتاح على الأكراد (مبادرة السلام) بهدف إنهاء نشاط حزب العمال الكردستاني المسلح والتي انتقدت من عدة تيارات سياسية كردية وبعد عدة جولات تفاوضية بين الحكومة التركية والأكراد (حزب العمال الكردستاني) والتي لم تحقق الهدف المنشود من مبادرة السلام لتعود الأوضاع إلى لغة العنف والصراع.[2] فالتغيرات الداخلية التي تشهدها تركيا مند مجيء حزب العدالة والتنمية للسلطة تنعكس لا محالة على علاقتها مع جيرانه سواء في المجال الأمني والسياسي أو المجال الاقتصادي.

[1] KAROL, Kujawa. **The Future of Turkey-EU Relations**. (Cenaa analysis), (center for European and north Atlantic affairs), p. 6

[2] **تركيا: الأوضاع السياسة والاقتصادية والأمنية**، في 2016/07/10، متاح على الرابط:
http://almezmaah.com/2016/07/10/

فكلا البلدين (تركيا– العراق) بحاجة لبعضهما بعضاً، في الوقت الذي لا يمكن فيه استمرار التوتر بينهما، وترغب الحكومة العراقية الجديدة، في إصلاح العلاقات التي تضررت خلال السنوات السابقة، فالعراق يشهد أزمة اقتصادية بسبب هبوط أسعار النفط، وفي المقابل تركيا في حاجة إلى العراق الذي يعد ثاني أكبر سوق للصادرات التركية[1]. كما أن الأوضاع الأمنية الغير مستقرة في المنطقة تحتم على القياد العراقية العمل الثنائي في مجال التعاون العسكري والتدريب حيث أكد وزير الخارجية جاويش أوغلو وقوف أنقرة إلى جانب العراق وشعبه ، مبينا أن بلاده تعتزم تدريب قوات الشرطة في تركيا خلال المرحلة المقبلة في حالة بقاء الأوضاع واستمرار الخطة على حالها فإنها ستواصل دعمها في تجهيز وتدريب الجيش العراقي.[2]

2– تعاطي تركيا مع المتغيرات السياسية والأمنية في العراق

كما يُعد توسيع نطاق تعاطي أنقرة مع "حكومة إقليم كردستان" مناورة مهمة من الناحية الإستراتيجية، من شأنها أن تعزّز قيام تحالف جديد في المنطقة خاصة إذا واصل بارزاني توجيه الأكراد السوريين تجاه محور تركيا"حكومة إقليم كردستان"، في ظل عدة عقبات منها:

أولا: لا تزال هناك بعض الريبة التي تنتاب أنقرة من كردستان العراق، كما لا يتفق الطرفان حول كل قضية، وعلى أي حال لا يمكن حتى للتحولات الإقليمية الأكثر عمقاً أن تغير من الحقيقة بأن معسكرات "حزب العمال الكردستاني" لا تزال تعمل في إقليم "حكومة إقليم كردستان"، ومن جانبها يبدو أن "حكومة إقليم كردستان" تشعر بالحساسية من تعزيز العلاقات مع تركيا خوفاً من استفزاز جارتها إيران التي لها ثقلها في المنطقة.

---

[1] باسل الحاج جاسم، **العلاقات العراقية التركية تدخل مرحلة جديدة على وقع ازدهار موقع كردستان**، في 2015/01/17، تصفح في2017/06/03، 22:32
http://www.alhayat.com/Articles/6891965/

[2] **تركيا تعتزم تدريب قوات الشرطة العراقية على أراضيها**، 15/تموز/2015، تصفح في، 2017/06/05، 17:0، http://www.alqurtasnews.com/news/112211/alqurtasnews-news/ar

كما أن هناك عقبة محتملة أخرى تتمثل في رغبة "حكومة إقليم كردستان" في قيام أنقرة بإطلاق حوار مع "حزب العمال الكردستاني" مما يعد أمراً بالغ الصعوبة في ظل المشهد السياسي التركي الحالي.[1]

وعليه فإن الرؤية الموحدة لتركيا بصدد الشأن العراقي بشكل عام والشأن الكردي بشكل خاص، تتركز في أهمية الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية، ورفض كيان كردي مستقل،

ورفض نظام فيدرالي يمثل بداية لنزعة استقلالية للأكراد ورفض للوجود الأمريكي في العراق.[2]

المطلب الثاني: مؤشرات إقليمية ودولية

المؤشر الأول: أكراد سوريا كتهديد امني على علاقات تركيا والعراق

تشكّل سوريا نقطة مركزية في النظام الإقليمي الذي خلفته اتفاقية سايكس – بيكو وما تبعها من اتفاقيات فرنسية وبريطانية، حيث حاول الرئيس السوري "بشار الأسد" استعمال هذا الموقع الفريد مع كل ما تتضمّنه من الديمغرافيا السورية من أقليات من أجل حماية النظام القائم من تداعيات الثورة الداخلية التي اندلعت في 2011، خصوصا بعد شعوره بأن الدول الغربية ومعها تركيا ومعظم الدول الغربية قد تخلت عنه قررت دعم القوى المعارضة لنظامه، وفي معرض ذلك هدد الرئيس "الأسد" بتفجير المنطقة وإثارة الذعر لدى الأقليات حول مصيرهم في حال سقوط النظام ودخول سوريا مرحلة من الفوضى بين مجموعات مسلّحة من المتطرفين والإرهابيين.[3]

---

[1] سونر چاغاپتاي، **علاقات تركيا المتغيرة مع العراق**، معهد واشنطن، تشرين 2012، تصفح في 2017/06/05، 17:37 / http://www.washingtoninstitute.org

[2] حميد محمد طالب، **السياسة الخارجية التركية وأثرها على الأمن العربي**، (القاهرة: العربي للنشر، ط1، 2016)، ص 138

[3] نزار عبد القادر، **الأكراد في سوريا بين خياري الانفصال والوحدة**، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 86، تشرين 2013، ص. 5

راقبت أنقرة أكراد سوريا بتوجس حيث أصبحوا أكثر نشاطاً من الناحية السياسية الأمر الذي يثير احتمال تشكيل جبهة جديدة لـ "حزب العمال الكردستاني" – وهو تخوف حقيقي نظراً لأن سوريا هي الدولة الإقليمية الأخرى الوحيدة التي جند فيها "حزب العمال الكردستاني" أعداداً غفيرة من الأكراد، وقد استغل بارزاني التخوف التركي لتقوية موقفه كقوة مهيمنة، فعمل في تموز/يوليو على جلب الفصائل الكردية السورية الرئيسية معاً في أربيل حيث قاموا بصياغة اتفاقية يتخلى بموجبها "حزب الاتحاد الديمقراطي" عن دعمه المسبق لـ "حزب العمال الكردستاني"، ومنذ ذلك الحين ادعى بارزاني بأنه يعمل على تدريب المقاتلين الأكراد السوريين من أجل الهدف الظاهري المتمثل بالحفاظ على الاستقرار في سوريا في مرحلة ما بعد الأسد.[1]

المؤشر الثاني :الولايات المتحدة الامريكية

إلا أن تركيا في المدة الأخيرة مند قررت الولايات المتحدة الأمريكية تسليح وحدات الحماية الشعبية الكردية في سوريا ظهر جليا التغيير في الموقف التركي بالتخلي عن فكرة دعم رحيل النظام السوري بسبب مخاوف تركيا من قيام كياد كردي في سوريا بعد رحيل الأسد وهذا ما ترفضه الحكومة التركية جملة وتفصيلا حيث صرح رئيس الوزراء التركي بن على يلدرم" **وحدة أراضي سوريا مهمة بالنسبة إلينا**"[2] فمواقف تركيا الحالية تنبئ بخطورة الأوضاع على أمنها خاصة باستمرار الأزمة في سوريا جانب تباين المواقف الدولية بشان النظام السوري والقضية الكردية.

فأكراد سوريا لن يكون باستطاعتهم أن يقرروا بمفردهم المسار السياسي الذي سيتبعونه في معزل عن المبادرات التي يقررها حزب العمال الكردستاني والحكم الكردي في إقليم كردستان العراق خصوصا في ظل معارضة كل من تركيا وإيران للحركات الكردية الاستقلالية كما لابد الإشارة إلا أهمية نتائج مباحثات التي تجريها السلطات

[1] سونر چاغاپتاي، مرجع سابق، 2012

[2] قاسم حسين الربيعي، **تقييم السياسة التركية...وتوقعات مستقبلية**، تحليل سياسات (33)، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، 2016، ص.4

التركية في الوقت الراهن مع قيادات حزب العمال الكردستاني على المستقبل السياسي للأكراد السوريين، أي انه لا يمكن الحديث عن مستقبل هؤلاء بمعزل عن قوة الجدب التي تمارسها القوى الكردية الموجودة في تركيا والعراق.[1]

المبحث الثاني: سيناريو تحسن العلاقات التركية العراقية.

شهدت العلاقات التركية العراقية منذ وصول حزب العدالة والتنمية السلطة مراحل تفاؤلية بالرغم من بعض الخلافات إلا أن علاقات البلدين تحاول الاتجاه إلى الأحسن خصوصا من الطرف التركي، وهذا راجع لسياسة القائمة على تجاوز الخلافات وتصفير المشاكل مع الجيران، خاصة العلاقة مع العراق لكونه الجار القريب لتركيا والشريك الاقتصادي المهم، كما تعمل تركيا على توثيق روابط التعاون الأمني مع العراق خاصة في ظل التحولات الأمنية التي يشهدها العراق وتزايد التدخلات الدولية والإقليمية منذ انهيار النظام العراقي السابق، فحكومة حزب العدالة تسعى للحفاظ على وحدة العراق من خطر التقسيم خصوصا بعدما أصبح الإقليم الكردستاني شبه مستقل في إدارة سياسته الإقليمية والدولية بعيدا عن الحكومة المركزية بغداد، وهذا ما تراه تركيا يشكل خطرا على أمنها القومي لذلك تسعى لبناء علاقات قوية وشراكات إستراتيجية سواء في المجال الأمني آو الاقتصادي.

المطلب الأول: مؤشرات داخلية

يعتبر موقف تركيا الرافض للحرب على العراق عام 2003 احد المواقف الايجابية التي تحسب لتركيا خصوصا أن هذا الموقف سيعطي تركيا مستقبلا مجال أوسع لتعزيز تركيا علاقاتها مع العراق امنيا وسياسيا واقتصاديا عن طريق التعاون التجاري والمشاركة المستقبلية للشركات التركية في إعادة البنية التحتية للأمن والاقتصاد، كما تسعى تركيا

[1] نزار عبد القادر، مرجع السابق، ص. 27

إلى المحافظة على استقرار العراق وقيام حكومة عراقية مركزية، كما ترفض قيام دولة كردية في شمال العراق.[1]

حيث عملت القيادة التركية ومند توليها السلطة في علاقاتها مع العراق على إصلاح الأخطاء الماضية والعمل على تعويضها بفتح قنوات تعاون جديدة في جل المجالات، والاهتمام بالملفات الشائكة والمعقدة إذ تكاد القضية الكردية في علاقات تركيا والعراق في طليعة الملفات الأمنية،

فرغم مرور أصعب الفترات والتي عرفت خلافات في بعض المواقف بين تركيا والعراق وخصوصا في بدايات حكم حزب العدالة والتنمية السلطة عام 2002 إلا أن ذلك لم يثني من مساعي البلدين في ربط أواصر التعاون حيث شهدت العلاقات التركية العراقية تحسنا ملموسا بلغ ذروته بالاتفاق على تأسيس المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي عام 2008 وتوقيع على ما يزيد على40 مذكرة تفاهم في أكتوبر 2009، في الجوانب الأمنية والاقتصادية والطاقة وغيرها،[2] فتعاون تركيا مع العراق للحفاظ على التغلب على المشاكل التي تغير مسار العلاقات بين تركيا والعراق والدخول في خلافات لا فائدة منها.

المطلب الثاني: مؤشرات إقليمية ودولية

كان الدور الإقليمي لتركيا مرشحا للصعود بعد نجاح عدد من الثورات الربيع العربي عام 2011، فقد تزايد فرص ترويج نموذج حزب العدالة والتنمية في التغيير الديمقراطي والنمو الاقتصادي، في المنطقة وتزايدت فرص وصول الأحزاب الإسلامية للحكم في عدد من الدول المهمة على غرار اليمن ومصر وليبيا فهذه الاحزاب تلتقي في رؤى كثيرة مع حزب العدالة والتنمية، يمكنها ان تساهم في تعزيز مكانة تركيا في ظل حكمه .[3]

[1] عزيز جبر شيال، **العلاقات العراقية التركية الواقع والمستقبل**، مجلة القادسية، العدد1، المجلد 5، حزيران 2012، ص.50

[2] مثنى فائق العبيدي، مرجع سابق، ص. 86

[3] عماد يوسف قدورة، مسألة التغير في السياسة الخارجية التركية: المراجعات والاتجاهات، (تحليل سياسات)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص. 3

1-الاتحاد الاوروبي

ويحظى انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي بأهمية كبيرة لدى أكراد تركيا، فمن جهة تدفع الأتراك إلى الإسراع في الحل ، ومن جهة أخرى تعطي إمكانية طرح القضية الكردية في مجالس الاتحاد الأوروبي وتدويل القضية فيها، وهذا ما دعا إليه عبد الله أوجلان من سجنه في 1999 إلى قبول تركيا في الاتحاد الأوربي، لان من شان ذلك تحسين وضع حقوق الإنسان في تركيا والتحرر.[1]

2- ايران

كما أن التقارب الاقتصادي التركي الإيراني من شانه آن يقرب أوجه النظر لكلا البلدين لدراسة الملفات المشتركة وحل المشاكل العالقة.

كما تعد الحكومة الجدية العراقية برئاسة حيدر ألعبادي احد بوادر التقارب وتحسن العلاقات في المستقبل القريب عكس سابقه نوري المالكي، والتي عرفت سياسته الخلافات والتوترات مع تركيا بسبب توجهاته الطائفية والسياسية التي تراها تركيا خطر على سيادتها وامنها.

فتركيا ومن خلال سياستها تجاه العراق تسعى لكسب ود وثقة الحكومة العراقية لان بتحسن العلاقات مع العراق فان ذلك سينعكس على علاقات تركيا مع إقليم كردستان وهذا ما تراه تركيا عامل محفز لعلاقتها مع العراق وإقليم كردستان.

المبحث الثالث: السيناريو السلبي تباعد العلاقات التركية العراقية

واجهت العلاقات التركية العراقية مند تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا والحكومات المتعاقبة بعد تغيير النظام السياسي في العراق بعد 2003 عدة مشاكل مهمة من شانها إن تؤدي بالعلاقات التركية العراقية إلى حالة من التباعد التي تعيق مسيرة

[1] حسين جمو، **القضية الكردية بين تركيا والاتحاد الأوروبي**، الحوار المتمدن، بتاريخ: 2004/10/5، العدد 977، على الرابط الالكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=24462

العلاقات الايجابية بين البلدين إن لم يتم التعامل معها بشكل المطلوب والتي تتمحور مابين مشكلة حزب العمال الكردستاني بالنسبة للجانب التركي ومشكلة تركمان العراق والتدخلات العسكرية التركية في العراق بحجة مطاردة حزب العمال الكردستاني كل هذا من شانه أن يؤدي بالعلاقات التركية العراقية إلى طريق مسدود ليس في صالحهم.

المطلب الأول: مؤشرات داخلية:

1-حزب العمال الكردستاني كتهديد داخلي وخارجي لتركيا

يمثل حزب العمال الكردستاني أحد أهم التهديدات التي تؤثر على مجرى العلاقات التركية العراقية والذي يتخذ من شمال العراق ملاذا أمنا له ونقطة لشن الهجمات على أنقرة وبشكل مكثف بعد العام وقد أكد اردوغان أن تركيا بدأت تفقد صبرها بشكل تدريجي، وهي تشاهد أمريكا تستمر في تحاشي اتخاذ موقف عسكري ضد مقاتلي حزب العمال الكردستاني، وفي زيارة لرئيس الوزراء العراقي السابق عام 2004 لتركيا ، إذ أكدت الأخيرة موقفها الرافض لإقامة فيدرالية في العراق كما شددت على ضرورة محاربة (pkk) إلا أن العراق رفض أي تدخل عسكري بسبب عملية نقل السلطة إلى الحكومة المنتخبة وفي العاميين 2006، 2007، كما عرفت العلاقات التركية العراقية تحولا سلبيا بسبب أنشطة حزب العمال الكردستاني وتصعيد تركيا حشودها العسكرية في شمال العراق.[1] ومدام حزب العمال الكردستاني ينشط في مناطق عدة من شمال العراق فان العلاقات التركية العراقية ستعرف المزيد من التوترات والخلافات المستقبلية ولا يعتبر حزب العمال الكردستاني هو الوحيد في هذا الشأن وإنما عموم القضية الكردية بما فيها إقليم كردستان ورغم وجود عدة علاقات تعاونية لتركيا مع هذا الإقليم إلا أنها ترى في علاقتها مع الحكومة المركزية الجهة الرسمية التى تتشارك معها تداعيات هذه المسالة الشائكة.

شهدت العلاقات التركية – العراقية في السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً على كافة الأصعدة، أما في الوقت الحالي تواجه الدبلوماسية التركية أزمة حقيقية صامتة تجاه

[1] حسين عدنان هادي، مرجع سابق، ص. 4

الوضع في العراق والعلاقات المستقبلية مع هذا البلد، وتكاد تكون هذه الأزمة بحجم تلك التي واجهتها أنقرة قبيل الحرب الأميركية على العراق، وقد بدا ذلك واضحاً بعد قرار تركيا وضع خطة عمل لتوسيع نطاق شبكة المخابرات التركية في العراق لاحتواء أي محاولة لتغيير هوية كركوك باتجاه إقامة دويلة كردية في شمال العراق، وجاء الكشف عن التحرك المخابراتي عقب اجتماع لحكومة رجب طيب أردوغان مؤخراً لبحث كل السيناريوهات العراقية المحتملة، وقد زاد من هذه المخاوف بعد التصريحات التي صدرت من الزعيم الكردي مسعود البارزاني في أنقرة التي أشار فيها إلى أن مدينة كركوك هي قلب كردستان، وأن كركوك شأن داخلي عراقي إضافة للمصاعب الأمنية التي تواجهها الشركات التركية بالعراق دفعت برئاسة أركان الجيش التركي للقلق وعدم الارتياح، وطلب عقد اجتماع لكبار قادة ومسؤولي الدولة، وفي تطور بالغ الأهمية أعلنت رئاسة الأركان التركية بأنها وضعت قواتها المسلحة على أهبة الاستعداد للتدخل عسكرياً إلى العراق في حالة قيام الأكراد بتغير البنية الديمغرافية لمدينة كركوك العراقية.[1]

2-القضية التركمانية كامتداد حيوي لتركيا في العراق

تعتبر القضية التركمانية هي الأخرى إحدى المحددات التي تساهم في تأجيج العلاقات التركية العراقية خصوصا إذا ما تم تسييسها وتحريضها، وتحرص تركيا على استغلال التركمان كورقة ضغط على العراق وكذلك إثارة النعرات الطائفية إذا ما تعلق الأمر بالمطالب المتزايدة للأكراد ومحاولتهم الاستحواذ وضم مناطق جديدة للإقليم الكردي مثل محاولة ضم الأكراد لمحافظة كركوك وإثارة مشاعر الأقلية التركمانية والعرب برفع علم الإقليم الكردي فوق مبنى محافظة كركوك،

[1] **تركيا تبحث عن دور لها في العراق**، موقع المسلم، بتاريخ: 2004/11/24، متوفر على الرابط الالكتروني: http://almoslim.net/node/85480

3-التدخلات العسكرية التركية في شمال العراق

كما تعتبر التدخلات العسكرية التركية المتكررة في شمال العراق دون التزام بالمواثيق الدولية لحدود الدول، أحد أهم الأسباب المؤدية إلى تباعد العلاقات التركية العراقية حيث تتحجج تركيا بمطاردة مقاتلي حزب العمال الكردستاني الناشطين في شمال العراق أو محاربة تنظيم داعش الإرهابي، فعلى اثر وجود قوات عسكرية تركية في مدينة بعشيقة القريبة من مدينة الموصل ما أدى إلى نشوب أزمة دبلوماسية بين أنقرة وبغداد ، إذ صرح رئيس الوزراء التركي "حيدر العبادي " إلى أن وجود قوات عسكرية تركيا يعتبر خرق للسيادة العراقية، كما تحدى الحكومة التركية أن يوجد أي دليل على موفقتها على دخول القوات التركي الأراضي العراقية.[1]

تسعى تركيا لحل القضية الكردية بالطرق السلمية، خصوصا أن هذه الأخيرة تخوض حربا ، ضد الجيش التركي، في ظل أنباء عن التمهيد لنقل زعيم حزب العمال الكردستاني " عبد الله أوجلان" من سجنه الانفرادي في جزيرة ايميرالي ببحر مرمره إلى الإقامة الجبرية في مكان أخر لتسهيل التواصل معه لتهدئة الأوضاع مع حزب العمال الذي يخوض حربا ضد الجيش التركي.[2]

المطلب الثاني: مؤشرات اقليمية ودولية

1-الاستدارة التركية نحو التحالف مع حكومة اقليم كردستان

هناك عاملان إقليميان فعالان قد عززا هذا التحول. أولهما هو تحقيق التقارب بين "حكومة إقليم كردستان" وأنقرة منذ عام 2007، بمبادرة من الأكراد كوسيلة لموازنة النفوذ الإيراني في العراق ومواجهة النزعات المركزية في بغداد، ومن أجل تنفيذ هذه الإستراتيجية التدريجية والناجحة في الوقت نفسه، فقد قدمت "حكومة إقليم كردستان" إغراءات عديدة

[1] **أسباب الأزمة التركية العراقية وأبعادها**، ديلي صباح، بتاريخ: 2015/12/12، متوفر على الرابط الالكتروني، https://www.dailysabah.com/arabic/politics/2015/12/12/the-reasons-for-the-iraqi-turkish-crisis

[2] قاسم حسين الربيعي، مرجع سابق، ص. 5

لتركيا مثل منح مشاريع البناء الكبرى للشركات التركية (على سبيل المثال، مطارات أربيل والسليمانية)، ومن جانبها عملت واشنطن جاهدة على تعزيز هذا التقارب بعد غزو العراق عام 2003، خوفاً من اندلاع صراع بين تركيا و"حكومة إقليم كردستان".

العامل الثاني والأكثر حداثة هو عدم الاستقرار الإقليمي النابع عن "الربيع العربي"، وتأتي أنقرة في طليعة المعارضة الإقليمية لنظام الأسد في سوريا كما أنها تمتعض الدعم الإيراني لدمشق وتشجبه بقوة، وتبدو تركيا على اقتناع تام بأن طهران لها تأثير ونفوذ على بغداد، لذا فإنها أصبحت تؤمن بأن محور "شيعي" بقيادة إيران آخذ في التشكل على حدودها الجنوبية ويمتد من العراق إلى سوريا، وقد أدت وجهة النظر هذه إلى قيام أنقرة بالبحث عن حلفاء لمواجهة هذا المحور، بما في ذلك "حكومة إقليم كردستان" وسكان العراق من العرب السنة.[1]

2-اسرائيل كحاليف ومؤثر على العلاقات التركية العراقية

تعتبر إسرائيل أحد الشركاء الاستراتجيين لتركيا في المنطقة والذي تربطهم علاقات سياسية واقتصادية وأمنية عسكرية بالرغم من توتر العلاقات بسبب تناقض المواقف الثنائية إلا أن فان هذا الوضع يقلق الطرف العراقي ويؤثر على مسار العلاقات التركية العراقية.

فإسرائيل من الدول التي تكن العداوة للعراق مند زمن بعيد باعتبارها من الدول الداعمة لخيار تقسيم العراق إلى دويلات طائفية دولة كردية في الشمال العراقي، وأخرى شيعية في الجنوب، و الأخرى سنية في الوسط.[2]

3-المنافسة الايرانية التركية

كما يلاحظ فإن إيران تعد قوة إقليمية منافسة لتركيا حيث تسعى لفرض هيمنتها على المنطقة وفي العراق لذلك قد تتعارض مواقف هذه الدول حسب تغير الظروف وتداعياتها

[1] ÇAĞAPTAY, Soner; EVANS, Tyler, op.tic , p. 1

[2] ابتهال محمد رضا داود الجبوري، **واقع الفيدرالية ومستقبلها في العراق**، مجلة السياسة الدولية، 31، 2016، ص.

حيث أن الصراع على الزعامة بين تركيا وإيران يتجلى من خلال ظهور تركيا كمنافس شرس لإيران ومحاولة الحد من الهيمنة الإيرانية بالرغم من أنهما يوليان للعلاقات الاقتصادية أهمية كبيرة ما قد يوطد علاقتهما مستقبلا إلا أن المسائل الأمنية تعد خط احمر لكليهما خصوصا فيما يتعلق بالمسألة الكردية في العراق وعموم المنطقة إذ تنظر تركيا إلى التغلغل المتزايد لإيران في شمال العراق قد يؤدي إلى إضعاف موقفها مع أكراد العراق مما يقوي هذا الإقليم كما تتمتع إيران بنفود سياسي في العراق والذي يضم طوائف شيعية تعمل إيران على دعمها للمحافظة على نفوذها ،كما تتهم تركيا إيران بدعم الانفصاليين الأتراك حيث ترى أنقرة أن لإيران علاقة بحزب الله التركي وحزب العمال الكردستاني، هذا ما قد ينعكس سلبا على علاقات تركيا والعراق خصوصا ان العراق يشهد فوضى داخلية وانتشار واسع للحركات الإرهابية ما قد يؤثر على مسار العلاقات البينية.

تعد المسالة الكردية في العراق جوهر القضية العراقية بالنسبة لتركيا، وتمثل معادلة صعبة في العلاقات التركية– الأمريكية، وعامل انقسام حققي في سياسة كل من تركيا والولايات المتاحة تجاه هذه المسألة فتحالف الأكراد مع أمريكا، أعطاهم دفعا قويا باتجاه المطالبة بكركوك ومناطق وأقضية كبيرة في الموصل وهو ما يعد خطا احمر بالنسبة لتركيا، الأمر الذي أدي إلى استياء كبير من أنقرة تجاه سماح أمريكا للأكراد برفع سقف مطالبهم بالرغم من إعطاء الولايات المتحدة وعودا لتركيا بعدم السماح للأكراد بالاستلاء على كركوك فان مخاوف تركيا من تقدم مستوى التحالف الكردي– الأمريكي باتجاهات لا ترغب فيها تركيا[1]

كما يظهر في الأفق أن التوتر الحاصل مع الاتحاد الأوربي بسبب الموقف التركي من الأكراد وعودة الصراع مع حزب العمال الكردستاني في شمال العراق إلى جانب التدخل

[1] لقمان عمر محمود النعيمي ، **تركيا في الإستراتيجية الأمريكية المعاصرة**، سلسلة شؤون إقليمية مركز الدراسات الإقليمية ، العدد 22، 2008، ص. 205

التركي في سوريا من شانه أن يزيد من مماطلة الأوروبيين في قبول تركيا في الاتحاد .[1] وبالتالي تبخر أحلام تركيا في الحصول على مقعد في الاتحاد الأوروبي.

4-الولايات المتحدة وتأثيرها على الأزمة السورية

ويعتبر ملف الأكراد في سوريا نقطة خلاف كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، فخلال فترة حكم الرئيس الأمريكي باراك أوباما شكل الاعتماد على القوى الكردية المحدد الأساسي الذي رسم ملامح الحرب الأمريكية، ضد تنظيم داعش وقد شكل هذا الاهتمام فيما بعد العامل الأساسي للخلاف مع الحكومة التركية، التي رفضت أن تكون قوات سوريا الديمقراطية رأس الحربة في تحرير مدينة الرقة السورية، ويبدو أن تركيا فقدت تماما الثقة بالسياسة الأمريكية بعد أن رفض التراجع من "منبج" إلى شرقي نهر الفرات، كما وعد الرئيس أوباما الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان، "كما لم تتغير السياسة الأمريكية تجاه الأكراد في سوريا كثيرا بعد تولي إدارة الرئيس "دونالد ترامب" الحكم في مطلع هذا العام، إذ أن الرئيس المنتخب كان واضحا خلال حملته الانتخابية، بأن سياسته في الحرب ضد الإرهاب كتنظيم داعش سيكون عمادها الأكراد وقواتهم التي تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية[2].

فسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الجديدة القاضية بتسليح الأكراد في سوريا تعتبر أحد أهم التهديدات بالنسبة لتركيا فالمترابطات القوية التي تجمع الأكراد في مختلف الدول التي يتوزعون فيها، هي روابط قوية مبنية على الولاء، وهذا ما قد يؤدي إلى استغلال الفرصة لتنظيم الصفوف في ظل الأزمة السورية الراهنة وانعكاساتها على المنطقة .

---

[1] إبراهيم أبراش، **تركيا مابين الاتحاد الأوروبي الممتنع ومنظمة شنغهاي المرحبة**، مجلة المستقبل العربي، العدد 455، 2017، ص. 157

[2] بسام بربندي، **العلاقات التركية– الأمريكية في سوريا**، (معهد واشنطن)، تصفح 2017/06/03، 23:57 http://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/the-kurdish-question-revisited

خلاصة الفصل الثالث:

تم في هذا الفصل المعنون بالأفاق المستقبلية للعلاقات التركية – العراقية في ظل القضية الكردية رصد عدة متغيرات للعلاقات التركية العراقية مند مجيء حزب العدالة والتنمية للسلطة عام 2002 وذلك من خلال افتراض ثلاثة سيناريوهات أساسية: هي السيناريو الخطي / والسيناريو الإصلاحي التفاؤلي،/ والسيناريو الراديكالي ، ومدى تأثير هذه المتغيرات على الداخل التركي وعلى علاقة البلدين كمحاولة لاستشراف واقع العلاقات التركية– العراقية في ظل المسالة الكردية.

أولا : شهد الوضع الداخلي في تركيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية ذو الجذور الإسلامية إلى السلطة عام 2002 بعد فوز ساحق في الانتخابات وتشكيل الحكومة مجالا واسعا من الحرية لدى الحزب الحاكم في إدخال بعض الإصلاحات دون المساس ببعض القضايا الحساسة في الدستور التركي كتجنب الخطابات الإسلامية أو محاولة تغيير قيم الدولة التركية العلمانية لان ذلك سيؤدي إلى زعزعة الحزب وبرنامجه الطموح، والعمل على تقويض دور المؤسسة العسكرية تدريجيا.

ثانيا: دأب حزب العدالة والتنمية ومنذ 2002 على تغيير السياسة الخارجية التركية وإخراجها من عزلتها السابقة والتي كانت رهينة سياسات الغرب لتدرك أنها لابد من استعادة مكانتها في إقليمها وفتح الطريق أمام تجاوز الخلافات بين الدول والوقوف بمسافة واحدة بين جميع الأطراف والفواعل ومحاولة الاستفادة من الأخطاء السابقة في إدارة سياستها كما حدث في الغزو الأمريكي للعراق حيث تعرضت تركيا لضغوط دولية من أجل المشاركة في الحرب وفتح جبهة شمالية على أراضيها للقوات الأمريكية، وما انجر عنه من عقوبات اقتصادية عليها بسبب رفضها للتدخل في بادئ الأمر

ثالثا: محاولة تركيا رأب الصدع في علاقاتها مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة وذلك لدعمها في مساعيها للانضمام للاتحاد الأوروبي والتخلص من مشاكلها الداخلية من

خلال الاستفادة من التجربة الأوروبية الرائدة في تحسين الجانب الاجتماعي والاقتصادي لديها كما تعتبر الانضمام للاتحاد خطوة ايجابية نحو حل القضية الكردية

رابعا: تبنّي تركيا سياسة الوساطة في عدة قضايا جوهرية على غرار الوساطة السورية الإسرائيلية وكذلك الوساطة بين المعارضة والنظام السوري اثر الأزمة الأخيرة التي تشهدها سوريا لذلك يمكن رصد النوايا المستقبلية لتركيا من هذه السياسة والتي تقوم على المبادرة لحل ومنع الأزمات المحتملة في المنطقة لحفظ أمنها وكذلك لفرض نفسها كقائدة للمنطقة مستقبلا

هذا من جهة المتغيرات الداخلية للسياسة التركية في المنطقة أما من ناحية تعامل تركيا مع العراق وإدارة الملف الكردي فهو ينطلق من خلال سيناريو استمرار الوضع القائم فهو الراجح لفترة زمنية قادمة وذلك وفقا المؤشرات التالية:

المؤشر الأول: استمرار حزب العدالة والتنمية في السلطة وتحوله للنظام الرئاسي يمنح اردوغان وحزبه صلاحيات أوسع في التعامل مع مختلف القضايا الداخلية والخارجية وبالتالي يمكن أن تبقى الأوضاع رهن الواقع الحالي إذ يتوقع أن تتراجع مكانة تركيا في ظل الأزمات الحالية

- الفوضى التي يعرفها العراق من خطر التنظيمات الإرهابية وسيطرة تنظيم داعش على عدة مناطق إلى جانب نشاط حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، هي أسباب من شانها تدعيم موقف تركيا من التدخل العسكري في العراق واستمراره باستمرار الأوضاع.
- ضعف دولة المؤسسات في العراق إذ أصبح ومند سقوط نظام صدام حسين عام 2003 دخل العراق في فوضى تشاركت فيها مختلف الدول الإقليمية والدولية ومازلت إلى اليوم تمارس عليه نفوذها وتدير دفة سياسته لكن تختلف بنسب متفاوتة عما كان عليه العراق بعد انهيار النظام السابق.

تبدو المشكلة الكردية في تركيا مفتوحة على المجهول نتيجة الحساسية البالغة بين الأطراف و تباين المواقف في اتخاذ القرارات الجدية الصائبة مما يطرح المزيد من التوترات والخلافات ستستمر في إقلاق السلطات التركية والمجموعات العرقية الأخرى في العراق. هذا الوضع يمكن أن يؤدي إلى زيادة الصراعات

الخـــاتـــمـــة

من خلال ثلاثة فصول حاولت الدراسة بقدر الإمكان توضيح جوانب الموضوع وفقا للإشكالية المطروحة.

فموضوع القضية الكردية كان ولا يزال وسيبقى أحد أهم المواضيع التي تطرح بكثرة على مستوى الأصعدة الأكاديمية والسياسية خصوصا في تركيا، التي تعدها هذه لأخيرة قضية تخص الأمن القومي كتهديد وجودي وتحد من دورها الإقليمي والدولي أو في الدول الأخرى التي تشترك معها نفس القضية و الإقليم كإيران وسوريا والعراق الذي يشهد انفلات امني بسبب سيطرة الحركات الإرهابية على مناطق شاسعة من العراق منذ 2003 كما تبرز قضية إقليم كردستان للواجهة عند الحديث عن القضية الكردية هذا الأخير الذي يستغل الفرصة لتحقيق دور ريادي في التصدي لهذه الحركات الإرهابية ما قد يعزز دوره و أهدافه لتحقيق الاستقلال عن الدولة العراقية.

عند فحص فرضيات الدراسة خرجت هذه الأخيرة بعدة نتائج وملاحظات أهمها:

1. المسألة الكردية لا تزال تشكل نقطة سوداء في تاريخ تركيا و تحديا صعبا أمام طموحاتها نحو مساعيها الرامية للانفتاح على الغرب وبالخصوص الاتحاد الأوروبي
2. تباين المواقف التركية بشان حل القضية الكردية راجع للتطورات الحاصلة في الإقليم والتي تخضع للتدخلات الخارجية الداعمة للقضية الكردية من وجهة نظر تركيا و حسب ما تقتضيه المصالح الدولية.
3. التطلعات الإقليمية والدولية لحكومة حزب العدالة والتنمية لتبؤ مكانة ريادية فرض عليها إعادة النظر في جذور المشكلة الكردية رغم الظروف التي تواجهها في محاولة احتوائها لهذه المسألة.
4. تبنّي الحكومة سياسة الانفتاح الديمقراطي على الأكراد هو دليل على مخاوف تركيا المتزايدة لما يحققه أكراد العراق من تقدم اقتصادي وسياسي وامني.

5. تعمل تركيا على استغلال الورقة الكردية في رهاناتها الداخلية والبحث عن حل سلمي لها من اجل كسب المزيد من التأييد الدولي.
6. التطورات الحاصلة في تركيا واستمرار الدعم الخارجي للأكراد في سوريا والعراق وضع تركيا في وضّع صعب خصوصا في ظل السيناريوهات المحتملة بخصوص تمكن الأكراد في سوريا و العراق من تحقيق الانفصال والحكم الذاتي وهذا ما تخشاه تركيا لما قد يؤدي إلى تأجيج صراعات لا يحمد عقباها.
7. تسعى تركيا في علاقتها مع العراق لدعم وحدة الدولة العراقية ورفض محاولة تقسيمه على أساس عرقي أو طائفي لضمان علاقات قوية بالرغم من ارتباطها بعلاقات سياسة واقتصادية وأمنية مع إقليم كردستان.
8. معظم الخلافات التي شهدتها أنقرة مع بغداد وسوريا وإيران كان بسبب دعم هؤلاء لحزب العمال الكردستاني وتحريكه ضد تركيا وهو ما قامت إيران به في العديد من المرات لإضعاف دور تركيا المتنامي في العراق وفي إقليم كردستان ودأبت عليه سوريا ابعد أحداث الربيع العربي.
9. توظيفا لتقنية السيناريوهات ترى الدراسة بان العلاقة بين تركيا والعراق وحسب هذه المتغيرات وخصوصا في ظل التغيرات المتسارعة التي تعرفها المنطقة ، ولا سيما بالعراق وسوريا وانتشار تنظيم داعش، فالعلاقات التركية العراقية في ظل القضية الكردية وان تطورت إلى الأحسن فلا يمكن أن تكون بمستوى التطلعات المطلوبة وإنما تكون في إطار تنسيق وتعاون ليس إلا، أما بقاء الوضع على حاله فهو المرجح للاستمرار وهذا راجع لتباين الرؤى والمصالح الإقليمية والدولية ومحاولة تركيا أن تكون أحد أقطاب هذه المعادلة دون التأثير على مستقبلها ، كما أن استمرار النظام السوري الحالي وعدم رضوخ المعارضة السورية للأمر والواقع في ظل الدعم الدولي للأكراد حتم على تركيا تغيير نظرتها تجاه الأزمة. ففي ظل هذه الأحداث ستكون تركيا هي الخاسر الأكبر بعدما كانت تراهن على أن تكون الرابح الأول.

وأخيرا يبقى مستقبل المسالة الكردية في العلاقات التركية العراقية وفي عموم المنطقة مستمرا وخاضعا للرهانات والتطورات سواء في الداخل التركي آو في علاقاتها مع جيرانها خاصة في ظل التجاذبات والتدخلات الخارجية التي تساهم في تأجيج هذه القضية خدمة لمصالحها في الشرق الأوسط ، وهذا ما يعمق الهوة بين الأكراد وحكوماتهم دون الوصول إلى حل يرضي جميع الأطراف على الرغم من صعوبة تحقيق مطلب الانفصال .

قـــــائمة المراجع

الكتب

باللغة العربية

1. إبراهيم علي، حيدر، ميلاد حنا، **أزمة الأقليات في الوطن العربي**، دمشق: دار الفكر المعاصر 2002
2. إبراهيم موسى، **قضايا عربية ودولية معاصرة**، ط1، بيروت، دار المنهل اللبناني، 2010.
3. إسماعيل محمد، خليل، **البعد السياسي للمشكلات القومية "الكرد نموذجا"**، ط1، العراق: مديرية مطبعة وزارة الثقافة، 2009
4. إسماعيل محمد، خليل، **القضية الكوردية بين مطرقة دول الجوار وسندان الحكومات العراقية**، ط1، العراق، أربيل، مطبعة موكرياني، ط1، 2012
5. أوكتم، كرم، **تركيا الأمة الغاضبة**، (ترجمة)، مصطفى مجدي، (تقديم) عاصم الدسوقي، ط1، القاهرة: السطور الجديدة للنشر، 2011
6. باكير حسين علي، وآخرون، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، ط1، قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010
7. بحر سميرة، **المدخل لدراسة الأقليات**، مصر:مكتبة الأنجلو المصرية، 1982
8. بن نوى حسان ، **تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسة في الشرق الأوسط**، ط1، مصر: مكتبة الوفاء القانونية 2015
9. بوقارة حسين، **السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل**، الجزائر: دار هومة للطباعة والتوزيع والنشر 2012
10. تاج الدين احمد، **الأكراد تاريخ شعب وطن**، ط1، (القاهرة: الدار الثقافية للنشر 2001)
11. جالياند جيرارد، **شعب بدون وطن: الكرد وكردستان**، (ترجمة)، عبد السلام النقشبندي، ط1، أربيل: إقليم كردستان العراق، دار أراس للطباعة والنشر، 2012
12. جان ماركو، وآخرون، **عودة العثمانيين: الإسلامية التركية**، ط4، مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2012
13. جويده وديع ، **الحركة القومية الكردية** نشأتها وتطورها، ط1، لبنان: دار أراس للطباعة والنشر، 2013
14. الحضرمي عمر، **العلاقات العربية التركية: تاريخها واقعها ونظرة في مستقبلها**، ط1، عمان: دار جرير للنشر والتوزيع، 2010
15. داود أوغلو أحمد، **العمق الاستراتيجي**، ترجمة، ثلجي جابر محمد، وعبد الجليل طارق، ط 2، الدوحة: الدار العربية للعلوم 2011

16. داود سلوم العزاوي سلمان، **حزب العدالة والتنمية: دراسة النشأة وسياسات تركيا الداخلية والخارجية**، الأردن: دار أمنة للنشر والتوزيع، 2014
17. دورتي جيمس، بالستغراف روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، (ترجمة وليد عبد الحي)، المؤسسة الجامعية للدراسات، 1985
18. زكي يونس الطويل رواء ، ط1، **الاقتصاد التركي والأبعاد المستقبلية للعلاقات التركية العراقية**، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010
19. السيد محمد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط2، بيروت: دار الجيل 2002
20. الشامي صلاح الدين ، **دراسات في الجغرافيا السياسية**، ط2، مصر: منشأة المعارف، 1999
21. العزاوي محمد دهام، **الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية**، ط1 قطر:الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2009
22. عزيز فتاح مريم ، **تحليل العوامل التي رسمت الحدود العراقية– التركية**، العراق: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2008
23. العطية سمير، وآخرون، **العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، ط1، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسيات، 2012.
24. عقيل محفوظ ، **تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية**،(سلسلة دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011)
25. علي عثمان، **حزب العدالة والتنمية في تركيا والمسالة الكردية**، (العراق: أربيل، مطبعة المنار، ط1، 2013
26. عوض سعيد جابر، **النظم السياسية المقارنة**، النظرية والتطبيق (د.ن.ط)، (د.ت.ن)
27. غزالي عبد الحليم، **الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا**، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2008
28. الكيالي عبد الوهاب وآخرون، **الموسوعة السياسة** جزء3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979
29. ماريانا خارواكي، **الكرد والسياسة الخارجية الأمريكية**، (ترجمة)، خليل الجيوسي، بيروت: دار الفارابي، ط1، 2013
30. مثنى أمين قادر، **قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية: القضية الكردية نموذجا**،ط1، العراق:مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2003

31. محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا**، مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012
32. محمد طالب حميد، **السياسة الخارجية التركية وأثرها على الأمن العربي**، ط1، القاهرة: العربي للنشر، 2016
33. محمد فرج أنور، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية**، دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، العراق: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007
34. مصباح عامر ، **نظرية العلاقات الدولية:الحوارات النظرية الكبرى**، القاهرة : دار الكتاب الحديث، 2011
35. مقلد صبري إسماعيل، **العلاقات السياسية الدولية**، ط4، (دراسة في الأصول والنظريات)، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية 1991)
36. ناجي جواد سعد، **دراسات في القومية الكردية**، ط1، لبنان: الدار العربية للعلوم، 2005
37. ناجي عبد النور، **المدخل لعلم السياسة**، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع2007
38. النعيمي أحمد، نوري، **العلاقات العراقية– التركية: الواقع والمستقبل**، ط1، الأردن: دار زهران للتوزيع والنشر، 2010
39. النعيمي نوري، أحمد، النظام السياسي في تركيا، ط1، الأردن: دار زهران للتوزيع والنشر 2010
40. نيكيتين باسيلي، **الكرد: دراسة سوسيولوجية وتاريخية**، (ترجمة، نوري طالباني)، ط3، العراق، سليمانية، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، 2007
41. هلال علي الدين، مسعد نفين، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**، القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010
42. وإف راباسا أنجيل، لارابي ستيفن، **صعود الإسلام السياسي في تركيا**، ، ترجمة: إبراهيم عوض)، ط1، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2015
43. ورغي جلال، الحركة **الإسلامية التركية: معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي**، ط1، قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2010
44. وهبان أحمد، **الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر**، دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 1997
45. يحي الكعكي أحمد، **الشرق الأوسط والصراع الدولي**، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، 1986

46. يوسف أبو سيف، **الأقباط والقومية العربية**، لبنان، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011

فئة الدوريات

47. أبراش إبراهيم، **تركيا مابين الاتحاد الأوروبي الممتنع ومنظمة شنغهاي المرحبة**، مجلة المستقبل العربي، العدد 455، 2017

48. أبو زيد احمد محمد، **كيف تتحرك الدول الصغرى: نحو نظرية عامة**، مجلة العلوم السياسة، العدد، 44، 2012

49. أته حاتم ، وآخرون، **تركيا تحت حزب العدالة والتنمية: من سياسة الحزب المهيمن إلى نظام الحزب المهيمن**، مجلة رؤية تركية، العدد1، 2016

50. أحمد حسين، مصطفى، **المسألة الكردية والسياسة الدولية: دراسة في أسباب ومداخل التأثير**. مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد4، 2011

51. أحمد حسين، مصطفى، **القوميات وتأثيرها على العلاقات الدولية**، السياسة الدولية، العدد8، 2008

52. احمد حسين، مصطفى، **المسالة الكردية في تركيا وتأثيرات المتغيرات الداخلية والخارجية:** (دراسة تحليلية ومستقبلية)، السياسة الدولية، العدد، 26، 2015

53. تاشبينار أوميار، **تركيا التسوية الكردية والديناميات الإقليمية**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 95، 2013

54. جاسم حسين، مصطفى، **الدور الإقليمي التركي 2002-2010**، السياسة الدولية، بغداد، العدد،20، 2012

55. جبر شيال، عزيز، **العلاقات العراقية التركية الواقع والمستقبل**، مجلة القادسية، العدد1، المجلد 5، حزيران 2012

56. الجبوري ابتهال محمد رضا داود، **واقع الفيدرالية ومستقبلها في العراق**، مجلة السياسة الدولية، 31، 2016

57. حقي توفيق، سعد، **السياسة الإقليمية التركية تجاه الخليج العربي**: 2002-2008، مجلة العلوم السياسة، العددان 38-39، 2009

58. الخماش عبد العزيز رنا، **النظام السياسي التركي: 2002- 2014م**، مجلة المستقبل العربي، العدد، 449، السنة 2016

59. السعدون واثق، محمد، **البعد الأمني في العلاقات التركية – العراقية**، دراسات إقليمية، العدد27، 2012.

60. سلطان الطائي، نوال عبد الجبار، **المتغيرات السياسية التركية تجاه المشكلة الكردية 1999-2006**، دراسات إقليمية، العدد 7، 2007

61. سمير أحمد، **التهديدات وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2016**، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد، 70، 2016

62. سعيدي السعيد، **سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العاقات التركية – العربية**، مجلة المفكر، العدد10، 2014

63. السويداني حامد ،محمد طه، **العلاقات العراقية – التركية: العمق التاريخي واليات تفعيل التواصل**، دراسات إقليمية، العدد 24، جامعة الموصل، 2011.

64. الشمري وسمي محمد، حامد الطائي محمد حازم، **موقف تركيا من فيدرالية إقليم كردستان**، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد 4، العدد 14، جامعة تكريت، 2012

65. طالب حافظ حسين

66. عبد الرسول أحمد، مصطفى، **الأهمية الجيوستراتيجية لإقليم كردستان في العراق**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد، 50، السنة 2015

67. عبد الله الطائي، سناء، **علاقة حزب العدالة والتنمية بالمؤسسة العسكرية**، دراسات إقليمية، العدد، 18، 2010

68. عبيد حسين، منى، **العلاقات التركية العراقية وأثرها على استقرار العراق**، مجلة دراسات دولية، العدد، 60، السنة 2015

69. العبيدي صالح مهدية، **الرؤية الفكرية لحزب العدالة والتنمية في تركيا**، مجلة العلوم السياسية

70. العزاوي داود سلوم سلمان، داود سلوم العزاوي سلمان ، **سياسة حزب العدالة والتنمية التركي تجاه الولايات المتحدة الأمريكية**، مجلة العلوم القانونية والسياسة، المجلد 3، العدد، 1، 2014

71. غازي فيصل، غدير، **سياسة تركيا تجاه العراق 1991-2003م**، مجلة كلية المأمون، العدد، 14، السنة، 2009

72. فائق عاصم تلا، **أثر المتغير الأمريكي في العلاقات العراقية – التركية**، مجلة دراسات دولية، العدد، 54، 2012

73. كاجابتاي سونر، **شبح أتاتورك 7 سنوات من حكم العدالة والتنمية**، مجلة العرب الدولية، العدد 1534، 2009

74. كامل أحمد عامر، **مسارات العلاقات العراقية – التركية بعد 2003**، مجلة دراسات دولية، العدد، 64-65، 2016

75. ليتيم فتيحة، **تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط**، مجلة المفكر، العدد،5، 2010

76. مسلط سعد عبد العزيز، **المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا**، دراسات إقليمية، العدد 12، جامعة الموصل، 2008

77. منتصر حميد، مجيد، **الظاهرة الحزبية والاستقرار السياسي في تركيا**، مجلة قضايا سياسية، العدد 35، جامعة بغداد، 2014

78. المهداوي، مثنى ، على علوان علي محمد، المهداوي على مثنى، **السياسة التركية تجاه إقليم كردستان العراق بعد الانسحاب الأمريكي**، مجلة الأستاذ، المجلد2، العدد207، 2013

79. نزار، عبد القادر، **الأكراد في سوريا بين خياري الانفصال والوحدة**، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 86، تشرين 2013.

80. النعيمي عمر لقمان، **التوجهات الجديدة في سياسة تركيا**، دراسات إقليمية، العدد، 25، 2012.

81. النعيمي لقمان عمر محمود، **تركيا في الإستراتيجية الأمريكية المعاصرة**، سلسلة شؤون إقليمية مركز الدراسات الإقليمية ، العدد 22، 2008

82. النعيمي لقمان عمر، محمود، **مشكلة حزب العمال الكردستاني وانعكاساتها على العلاقات التركية الأمريكية 2002-2010**، دراسات اقليمية، العدد 24، جامعة الموصل، 2011

83. وهيب حافظ، حسين، **دراسة في مستقبل العلاقات التركية العراقية بعد الاحتلال الانكلو أمريكي**، مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 26، 2005

مـــذكرات غير منشورة

84. إيدابير، أحمد، **التعددية الإثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسة والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر3 2011

85. بلعيد، سمية، **النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها، جمهورية الكونغو نموذجا،** مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة 2010/2009

86. بوزناد، حليمة، أحسن، دلال، تأثير **الأقليات على الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط أكراد سوريا** نموذجا، مذكرة ماستر في العلوم السياسة،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية، جامعة تبسة، 2015

87. حراش، عفاف، **تركيا وقضية الانضمام للاتحاد الأوروبي في فترة حكم حزب العدالة والتنمية،** مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسة (تخصص دبلوماسية) كلية العلوم السياسة والإعلام، قسم العلوم السياسة، جامعة الجزائر 3، 2011

88. حموته، صابر، **النزاعات الإثنية وعملية التنمية في إفريقيا، نيجيريا نموذجا،** مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسة، باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2015/2014.

89. حوادسي، سمية، **العلاقات التركية – الاسرائلية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية،** مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 2014./2013

90. الرحاحلة سالم أحمد، سليمان، **الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط الفرص والتحديات،** مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2014.

91. صيدم صبري فادي، محمود، **المعارضة السياسية في تركيا،** (الإسلاميون نموذجا) في فترة 1996–2007، مذكرة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر غزة، 2012.

92. العفيفي محمود حسن، علي، **مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي العربي،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط ، غزة: كلية الآداب العلوم الإنسانية، جامعة الأزهر 2012.

93. العيدي، موسى، **انعكاسات مشكل الأقليات على الاستقرار السياسي والأمن في الوطن العربي،** مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر : جامعة يوسف بن خدة، 2007

94. عبد الرءوف يوسف الغول يسرى ، **أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية – الاسرائلية** مذكرة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، غزة: جامعة الشرق الأوسط، 2011

95. كاكل يونس، سارة، **الأكراد والمناطق المتنازع عليها بين الفدرلة والصراع**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، كلية الآداب والعلوم ، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2011.

96. لطيف صادق، ريز، **العلاقات الأمريكية – التركية في ظل عهد حزب العدالة والتنمية** ،(2003– 2011) ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية الآداب والعلوم ، قسم العلوم السياسة ، جامعة الشرق الأوسط، 2011

97. مربعي، بلقاسم، **آليات إدارة التعددية الإثنية ودورها في بناء الدولة**، دراسة: النموذج الماليزي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسة، بسكرة: جامعة محمد خيضر 2015/2014

98. ويفي، خيرة، **تأثير المسالة الكردية على الاستقرار الإقليمي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطيينة، 2005

الجرائد

99. خورشيد دلى، **الانعطافة التركية والمراجعة المطلوبة**، جريدة السياسة العراقية ، العدد 106، 2013

100. جريدة الأيام الفلسطينية، **علم كركوك**، في 2017/04/05، العدد 7626،

101. جريدة الصباح العراقية، **العبادي يطالب بالتراجع عن رفع علم كردستان في كركوك**، في 2017/04/5، العدد 3931

102. صحيفة المستقبل، العراقية، **مجلس كركوك يؤجج أزمة محلية وإقليمية**، في 2017/4/5، العدد 1416

103. الحسيني محمد، مسلم ، **تركيا والاتحاد الأوروبيين طلاق خلعي أم رجعي**، صحيفة العرب، العدد، 9495، الأربعاء 2014/03/12

104. أزراج عمر، **كيف نعالج ظاهرة الأقليات والإثنيات في بلداننا**، جريدة العرب 2014/08/14 العدد 9648

دراسات وتقارير

105. تركيا والأكراد العراقيين: تنازع أم تعاون، تقرير الشرق الأوسط لمجموعة الأزمات، رقم 81–13، 2008

106. خسرو جوزل، عبد الحكيم ، **قضايا الطاقة والسياسة على محور أنقرة – أربيل– بغداد،** (تحليل سياسات)، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2014)

107. خولي، معمر، **الإصلاح الداخلي في تركيا،** (دراسة)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011

108. الربيعي قاسم، حسين، **تقييم السياسة التركية...وتوقعات مستقبلية،** تحليل سياسات 33، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، 2016

109. رستم، محمود، **احتمال إلقاء حزب العمال الكردستاني سلاحه،** (سلسلة تقييم حالة)، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، فيفري 2011

110. الضميري، عماد، **تركيا والشرق الأوسط،** عمان: مركز القدس للدراسات السياسية، 2002

111. عدنان هادي، حسين ، حزب العمال الكردستاني (pkk) في العراق: قراءة في نشأته ودوره وتأثيره، تحليل السياسات 27، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، 2015.

112. قاعود، أحمد، **الإصلاحات الداخلية في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية 2002–2015،** مركز رؤية للتنمية السياسية ، 2016

113. قدورة عماد، يوسف ، مسألة التغير في السياسة الخارجية التركية: المراجعات والاتجاهات، (تحليل سياسات)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،

روابط الويب

114. أسلان، علي، **ما الذي تعترض عليه المعارضة؟،** على الرابط الالكتروني:
http://www.turkey-post.net/p-10489/

115. **أسباب الأزمة التركية العراقية وأبعادها،** ديلي صباح، بتاريخ: 2015/12/12، متوفر على الرابط الالكتروني:
https://www.dailysabah.com/arabic/politics/2015/12/12/the-reasons-for-the-iraqi-turkish-crisis

116. **الأكراد: الورقة الرابحة في الانتخابات التركية المقبلة،** على الرابط الالكتروني
https://www.sasapost.com/kurds-the-trump-card-in-the-upcoming-turkish-elections

117. **أردوغان: الاتحاد الأوروبي منحاز و متعصب ضد تركيا،** على الرابط الالكتروني:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/07/160723_turkey_erdogan_eu_biased

118. بولاط، عمر، **سجل الاقتصاد التركي خلال 12 عام من والى أين**، على الرابط الالكتروني: http://www.turkpress.co/node/4633

119. باكير علي، حسين، **العراق في حسابات تركيا الإستراتيجية والتوجهات المستقبلية**، على الرابط الالكتروني:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/01/201511895950841529.html

120. بربندي بسام ، **العلاقات التركية– الأمريكية في سوريا**، (معهد واشنطن)، تصفح 2017/06/03، 23:57
http://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/the-kurdish-question-revisited

121. البرعي، أحمد، **كردستان والأكراد،ورابعة أردوغان**، على الرابط الالكتروني:
http://www.turkpress.co/node/17033

122. جمو حسين ، **القضية الكردية بين تركيا والاتحاد الأوروبي**، الحوار المتمدن، بتاريخ: 2004/10/5، العدد 977، متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=24462

123. جاسم باسل الحاج ، **العلاقات العراقية التركية تدخل مرحلة جديدة على وقع ازدهار موقع كردستان**، في 2015/01/17، تصفح في2017/06/03، 22:32 متوفر على الرابط الالكتروني: http://www.alhayat.com/Articles/6891965

124. دندان، عبد الغاني، **النزاعات الإثنية في العلاقات الدولية: إطار إبستمولوجي**، على الرابط الالكتروني: download.mrkzy.com/do.php?down=786207

125. دلي، خورشيد ، **القضية الكردية من أتاتورك إلى اردوغان**، متاح على الرابط :
http://www.wahdaislamyia.org/issues/136/kdali.htm

126. دلي، خورشيد ، **تركيا وكردستان العراق من العداء إلى الشراكة**،على الرابط الالكتروني.
http://www.aljazeera.net

127. حمو، طارق، **تركيا بين الهدنة الكردية وإصرار جيشها على الحسم الكردي**، على الرابط الالكتروني: http://elaph.com/Web/AsdaElaph/2009/7/459138.htm

132. الحاج، سعيد، **عملية السلام مع أكراد تركيا أمام مفترق طرق**، على الرابط الالكتروني:
http://www.turkpress.co/node/17611

133. الحاج، سعيد، **مسيرة تركيا خلال 12 عام: مشروع جنوب شرق الأناضول**، على الرابط الالكتروني: http://www.turkpress.co/node/9236

134. الحاج، سعيد، **تركيا والاتحاد الأوروبي ونظرية المؤامرة**، على الرابط الالكتروني:
http://www.turkpress.co/node/29002

135. فارس كريم ، فارس، **إستراتيجية تركيا إزاء العراق** ، متوفر على الرابط الاتكتروني:
http://www.iraqicp.com/index.php/sections/platform/55528-2017-03-07-10-22-00

136. **تركيا: الأوضاع السياسة والاقتصادية والأمنية**، في 2016/07/10، متاح على الرابط:
http://almezmaah.com/2016/07/10/

137. **تركيا تعتزم تدريب قوات الشرطة العراقية على أراضيها**، 15/تموز/2015، ،
http://www.alqurtasnews.com/news/112211/alqurtasnews-

138. موقع وزارة الخارجية التركية، **السياسة الخارجية التركية نظرة عامة**، على الرابط الالكتروني، http://www.mfa.gov.tr/arabic.en.mfa

Books

***In English*:**

139. David McDowall, **A Modern history of the Kurds**, 3ed Rev I.B Tauris, (London, New York, 2004

140. Freeman, Laurie. "**A Roadmap for a Solution to the Kurdish Question: Policy Proposals from the Region for the Government**." 2008

141. Gunter, Michael M. **The Kurds ascending: the evolving solution to the Kurdish problem in Iraq and Turkey**,(Palgrave Macmillan, 2008)

142. Kreyenbroek, Philip G, and Stefan Sperl, eds. **The Kurds**: a contemporary overview. Vol. 4. Routledge, 2005

143. KUBILAY, Arin. **Turkey and the Kurds-From War to Reconciliation**?(Center for Turkish Studies, Portland State University and UC Berkeley's Center for Right-Wing Studies 2015

144. Meho, Lokman **I. The Kurds and Kurdistan: A selective and annotated bibliography**. (No, 46, ABC-CLIO, 1997

145. Michael Werz and Max Hoffman, **The United States, Turkey, and the Kurdish Regions The Peace Process in Context**,(Center for American Progress 2014

146. Seevan Saeed, **The Kurdish National Movement in Turkey: From the PKK to the KCK , Doctor of Philosophy in Middle East Politics**, University of Exeter, England, 2014

Periodicals

147. BARKEY, Henri J. **Turkey and Iraq. The Perils and (and Prospects) of Proximity, United Staes Insitute for Peace**, Special Report, 2005, vol. 141.

148. CHAROUNTAKI, Marianna. **Turkish foreign policy and the Kurdistan regional government. Perceptions**, 2012, vol. 17, no 4,

149. Ertan efegil, **Turkey's New Approaches Toward the PKK, Iraqi Kurds and the Kurdish Question**, (Insight Turkey , Sakarya University, Vol. 10 / No. 3 / 2008

150. FIDAN, Christina Bache. **Turkish Business in the Kurdistan Region of Iraq. Studies**, 2011, vol. 12, no 1

151. GÖZEN, Ramazan. **Causes and Consequences of Turkey's out-of-War Position in the Iraq War of 2003**. Turkish Yearbook of International Relations, 2005, 36

152. Kayhan Pusane, Özlem, **Turkey's Kurdish Opening**: Long Awaited Achievements and Failed Expectations. Turkish Studies, 2014, vol.15,no 1

153. Larrabee, F. Stephen. Troubled Partnership. **US-Turkish Relations in an Era of Global Geopolitical Change**. RAND PROJECT AIR FORCE SANTA MONICA CA, 2010

154. Park, Bill. Turkey-**Kurdish regional government relations after the US withdrawal from Iraq**: putting the Kurds on the map?,(army war college carlisle barracks pa strategic studies institute, 2014)

155. Pawel Sus, **the AKP in Turkey: Interior Politics and Foreign Issues, (Polish Political Science**. Vol. 41 2012)

156. Seufert, Günter. "The return of the Kurdish question: on the situation of the Kurds in Iraq, Syria and Turkey." 2015

157. TOCCI, Nathalie. **Turkey's Kurdish gamble. The International Spectator, 2013**, vol. 48, no 3

Papers/ Reports

158. Bulent Aras, **The Kurdish Peace Process and Presidential Elections in Turkey**, Policy Brief for the Global Europe Program, Woodrow Wilson International Center for Scholars, 2014

159. ÇAĞAPTAY, Soner; EVANS, Tyler. **Turkey's Changing Relations with Iraq**: Kurdistan Up, Baghdad Down. Washington Institute for Near East Policy, 2012

160. GUNES, Cengiz, Turkey's Kurdish Question: **Dilemmas of War and Peace.Global, I.D.P, Project. 2004 Profile of Internal Displacement**: turkey, (Norwegian Refugee Councilas of 16 July, 2003)

161. International Crisis Group. **Turkey and Iraqi Kurds: Conflict or Cooperation**? International Crisis Group, 2008.

162. KAROL, Kujawa. **The Future of Turkey-EU Relations.** Cenaa analysis, (center for European and north Atlantic affairs

163. Kaya, Zeynep. "**The AKP and Turkish foreign policy in the Middle East.**" 2016

164. Mesut Yeğen, **The Kurdish Peace Process in Turkey: Genesis, Evolution and Prospects**, (WORKING PAPER 11), (Istanbul policy center. Istanbul Şehir University,2015)

165. William Chislett, **Turkey: outlawed Kurdistan Workers Party (PKK)** chief calls for ceasefire in 'historic' move, (Expert Comment real instituto elcano, 25/2013- 22 March 2013

فهـــرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة.....	01 -08
الفصل الأول: التأصيل المفهومي والاقترابات النظرية للبعد الكردي في السياسة التركية الشرق أوسطية	10 -36
المبحث الأول: الإطار المفهومي للأقليات.....	10
المطلب الأول: الأقليات والسمات العامة للأكراد	10
الفرع الأول: تعريف الأقلية.....	10
الفرع الثاني المفاهيم ذات الصلة بالأقلية.....	12
الفرع الثالث: تعريف الأكراد و كردستان بدلالة مفهوم الأقلية.....	16
المطلب الثاني: مفهوم الشرق الأوسط.....	23
المطلب الثالث: الملامح العامة للسياسية الخارجية التركية.....	26
المبحث الثاني: موقع الأقليات من نظريات العلاقات الدولية.....	29
المطلب الأول: المقاربة الاثنوواقعـية.....	29
المطلب الثاني: المقاربة النظمية.....	30
المطلب الثالث: المقاربة الليبرالية (النفعية).....	33
خلاصة الفصل الأول	36
الفصل الثاني : تحديات سياسات حزب العدالة والتنمية تجاه المسألة الكردية.....	39-92
المبحث الأول: التحديات الداخلية لحزب العدالة والتنمية.....	39
المطلب الأول: المشكلة الكردية في سياسة حزب العدالة والتنمية.....	39
الفرع الأول: المشكلة الكردية قبل وصول حزب العدالة والتنمية.....	40
الفرع الثاني: حزب العدالة والتنمية التركي **(APK) (Adalet ve Kalkınma Partisi).....**	44
الفرع الثالث: الواقع الكردي بعد مجيء حزب العدالة والتنمية.....	45

المطلب الثاني: المقاربة التركية الجديدة حيال أكراد الداخل.....	46
الفرع الأول: الإصلاحات السياسية والدستورية.....	48
الفرع الثاني: الإصلاحات الاقتصادية.....	50
المطلب الثالث: عقبات التعاملات التركية تجاه القضية الكردية التركية.....	54
الفرع الأول: نشاطات حزب العمال الكردستاني وتأثيرها على السياسة التركية.....	54
الفرع الثاني: فواعل الحياة السياسية التركية.....	63
المبحث الثاني: القضية الكردية في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق.....	66
المطلب الأول: محددات تأثير المسألة الكردية على العلاقات التركية العراقية.....	67
الفرع الأول: المحدد السياسي و الأمني.....	68
الفرع الثاني: المحدد الاقتصادي.....	73
المطلب الثاني: السياسة التركية الجديدة تجاه إقليم كردستان العراق.....	76
الفرع الاول: أهمية إقليم كردستان في الإستراتيجية التركية.....	77
الفرع الثاني: طبيعة العلاقة التركية تجاه إقليم كردستان.....	80
المطلب الثالث: تأثير الفواعل الإقليمية والدولية على توجهات السياسة التركية تجاه أكراد العراق.....	83
الفرع الأول: الفواعل الدولية وتأثيرها على توجهات تركيا تجاه أكراد العراق.....	84
الفرع الثاني: الفواعل الإقليمية (إيران، سوريا).....	87
خلاصة الفصل الثاني	89
الفصل الثالث: السيناريوهات المستقبلية للعلاقات التركية-العراقية في ظل	91-

المسألة الكردية.....	106
المبحث الأول: السيناريو الخطي استمرار الوضع القائم.....	91
المطلب الأول: مؤشرات داخلية.....	92
المطلب الثاني: مؤشرات إقليمية ودولية.....	95
المبحث الثاني: سيناريو تحسن العلاقات التركية العراقية.....	96
المطلب الأول: مؤشرات داخلية.....	97
المطلب الثاني: مؤشرات إقليمية ودولية.....	98
المبحث الثالث: السيناريو السلبي تباعد العلاقات التركية العراقية.....	99
المطلب الأول: مؤشرات داخلية.....	100
المطلب الثاني: مؤشرات إقليمية ودولية.....	102
خلاصة الفصل الثالث	106
الخاتمة.....	108
قائمة المراجع	112
قائمة المحتويات	126
فهرس الأشكال	129
ملخص باللغة العربية	130
ملخص باللغة الانجليزية.	131

فهرس الأشكال

الفهرسة		
الرقم	**العنوان**	**الصفحة**
الشكل 01	خريطة الأكراد في الشرق الأوسط	17
الشكل 02	خريطة توضح التوزيع الجغرافي للكرد	19
الشكل 03	خريطة توزع اللغات الكردية	22
الشكل 04	خريطة كردستان العراق توضح: محافظات الإقليم الكبرى الثلاث والمحافظات الكردية التي تقع خارج الإقليم	78

ملخص:

باللغة العربية:

لقد شكل الغزو الأمريكي للعراق بالنسبة لتركيا اختبارا صعبا نظرا لما يحتله العراق من مكانة في السياسة التركية على المستوى الاستراتجي والجيوسياسى، فتركيا بحكم موقعها الجغرافي المجاور للعراق ساهم في صقل العلاقات الثنائية بينهما وهذا راجع للروابط الحضارية والتاريخية والثقافية المشتركة بينهما مند قرون.

لذلك يعتبر التوجه الاستراتيجي لتركيا بعد 2003، تجاه العراق استجابة للتحديات الناتجة عن الموقع الجيوسياسي للعراق الذي يفرض على تركيا الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية المحيطة بها كمصدر لتهديد أمنها القومي أو لإقامة علاقات اقتصادية أو كمجال للحركة والنفوذ الإقليمي.

ومن هذا المنطلق تبرز المسألة الكردية كأحد أهم التحديات في سياسة حزب العدالة والتنمية تجاه العراق والتي تفرض على تركيا تغيير مضامين ووسائل تحقيق إستراتجيتها تجاه العراق من منطلق أولوياتها وما يمثله من أهمية في أجندة سياساتها الآنية والمستقبلية. لذلك تنتهج تركيا من خلال سياساتها تجاه العراق انطلاق من القضية الكردية كقضية مشتركة بينهما إستراتجية قائمة على:

- تجاوز الخلافات الماضية والانطلاق في سياسة براغماتية قائمة على الانفتاح على العراق والاهتمام بالقضايا الأمنية والاقتصادية.

- تعتبر تركيا القضية الكردية شان داخلي تستطيع تركيا التعامل معه وهذا ما نتج عنه من إدخال العديد من الإصلاحات الرامية لاحتواء تداعيات هذه القضية ولتكييف وفق متطلبات الاتحاد الأوربي.

- رفض تركيا القاطع لفكرة تقسيم العراق لدويلات فيدرالية لان ذلك يمثل نقطة انطلاق لزعزعة الأمن القومي التركي وانتشار الفوضى.

- دوافع تركيا للانفتاح على إقليم كردستان راجع لكسب هذا الأخير المزيد من الاستقلالية عن الحكومة المركزية، وكمحاولة من تركيا للتغلغل في سياسات العراق عبر بوابة كردستان العراق ومطاردة حزب العمال الكردستاني في شمال العراق.

- سعي تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي والتحالف مع الدول الغربية لكسب المزيد من التأيد لسياساتها في العراق ومحاولة احتواء القضية الكردية وفق ما تمليه سياستها الداخلية أو الخارجية.

Abstract

In English:

The US invasion of Iraq for Turkey was a difficult test due to Iraq's position in Turkish politics at the strategic and geo-political level. Turkey, by virtue of its geographical location next to Iraq, contributed to the enhancement of bilateral relations. This is due to the historical, cultural and historical ties between them.

Therefore, after 2003, Turkey's strategic orientation toward Iraq is in response to the challenges posed by the geopolitical location of Iraq, which forces Turkey to take into account the regional considerations surrounding it as a threat to its national security, economic relations, or regional movement.

In this context, the Kurdish issue is emerging as one of the most important challenges in the AKP's policy towards Iraq, which requires Turkey to change the contents and means of achieving its strategy towards Iraq from its priorities and the importance it represents in its immediate and future policy agenda. Therefore, Turkey, through its policies towards Iraq, adopts the Kurdish issue as a common strategic issue based on:

- Overcoming past differences and starting a pragmatic policy based on openness to Iraq and attention to security and economic issues.

- Turkey regards the Kurdish issue as an internal matter that Turkey can deal with. This has led to the introduction of many reforms aimed at containing the repercussions of this issue and adapting it to the requirements of the European Union.

- Turkey's categorical rejection of the idea of dividing Iraq into federal states because this is a starting point to destabilize Turkish national security and the spread of chaos.

- Turkey's motivation to open up to the Kurdistan region is seen to gain the latter more independence from the central government, as an attempt by Turkey to penetrate the policies of Iraq through the gate of Kurdistan and the pursuit of the PKK in northern Iraq.

- Turkey's bid to join the European Union and the alliance with Western countries to gain more support for its policies in Iraq and try to contain the Kurdish issue as dictated by its internal or external policy.